كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلميـة

تشرد الأهالي في مصر بسبب الغارات الجوية أثناء الحرب العالمية الثانية

إعداد

د/ أشرف محمد حسن

المدرس بقسم التاريخ الحديث في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد الرابع والثلاثون – الجزء الثاني ٢٠١٥م)

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسِّر وأعن

مدخل :

لقد كانت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥م) نقطة تحول بارزة في تاريخ مصر المعاصر ، فموقع البلاد الجغرافي جعل منها مركزاً للحلفاء ، كما شدَّ إليها انتباه المعسكر المضاد [المحور] ومن ثم فإن إحدى أبرز المعارك الرئيسية التي حولت مجرى الحرب قد دارت رحاها على أرضها عند موقع العلمين عام ١٩٤٢م .

ومنذ بداية الحرب أعلنت مصر الأحكام العرفية وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع دول المحور : ألمانيا (٣ سبتمبر ١٩٣٩م) إيطاليا (١١ يونيو ١٩٤٠م) اليابان (٨ ديسمبر ١٩٤١م) رومانيا والمجر (١٥ ديسمبر ١٩٤١م) بلغاريا وفنلندا (٥ يناير ١٩٤٢م) واتُخِذت الإجراءات اللازمة ضد رعايا تلك الدول ، فاعتُقِل من رُؤِي منهم اعتقاله ، ووُضِعت أموالهم تحت الحراسة للحيلولة بينهم وبين أية عمليات يقومون بها لحساب دول المحور [١] . وقد وقعت مغبة هذه الإجراءات على الرعايا الألمان والإيطاليين بصفة خاصة باعتبارهم الأكثر عدداً بالنسبة لرعايا دول المحور الأخرى .

وهكذا أوفت الحكومة المصرية بالتزاماتها كاملة تجاه الحليفة بريطانيا طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦م بل إن ما قدمته مصر فعلاً من خدمات للحلفاء قد تجاوز هذه الالتزامات حتى أصبحت مصر في مركزٍ وسط بين الحرب والحياد طبقاً لما أشارت

(١) عاصم الدسوقى : " مصر في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥م " طبعة : دار الكتاب الجامعي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، ص٣١٩ .

إليه الصحف المصرية في حينه [١] .

ورغم أن مصر لم تعلن الحرب رسمياً على ألمانيا إلا في أوائل سنة ١٩٤٥م ، ورغم أن الإعلان كان مقرراً للأمر الواقع وللمركز الفعلي الذي وقفته مصر منذ إعلان الحرب ، إلا أن بعض دول المحور – وبخاصة ألمانيا وإيطاليا – قد اعتبرت نفسها في حالة حرب فعلاً مع مصر منذ قيام مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية معها [٢] ، وقد ترتب على ذلك أن استهدفت مصر لخسائر كبيرة ، فتعرضت لغارات طائرات دول المحور ، وأُلحِقت بالموانئ المصرية أضرارٌ جسيمة ، وأُغرِق عددٌ كبيرٌ من السفن المصرية ، واحتل العدو قسماً من منطقة الحدود الغربية ، وظلت مسرحاً للقتال خلال ثلاث سنوات متتالية ، وأخليت مناطق كثيرة من سكانها ، وحُمِّلت الحكومة نفقات طائلة سواء في تكاليف المجهودات الحربية أو لتيسير هجرة المشردين من الغارات الجوية أو لمكافحة الأوبئة والأمراض التي تفشت بسبب الحرب . وقد قدَّرت خسائر مصر المادية في الحرب بسبب الأضرار المباشرة التي لحقتها من الغارات وغيرها وزيادة أعباء الميزانية بما يقرب من مائتي مليون جنيه مصري [٣] .

أما الخسائر البشرية المباشرة من جراء الحرب فقد بلغت وفيات العسكريين ١١٢٥ والمدنيين ٢٠٩٢ وفاة ، كما بلغت إصابات العسكريين ١٨٣٠ والمدنيين ٣٤٥٥ مصاباً ، ولا يدخل في هذا الإحصاء الوفيات الناجمة عن الأمراض التي

(١) الأهرام ، عدد ١٣ سبتمبر ١٩٣٩م .

(٢) رياسة مجلس الوزراء : " خدمات مصر للحلفاء في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥م " المطبعة الأميرية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص٣ .

(٣) عاصم الدسوقي : " مصر في الحرب العالمية الثانية " مرجع سبق ذكره ، ص : ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

تفشت بسبب الحرب ، إذ بلغت الوفيات بسبب مرض التيفوس وحده حتى سنة ١٩٤٥م أكثر من إحدى وعشرين ألف وفاة ، كما زاد عدد ضحايا الملاريا في مدة الحرب عن عشرين ألفاً من الوفيات (١) .

وقد استهدفت مصر أثناء الحرب بما يزيد عن مائة وثمانٍ وثلاثين غارة ، كان نصيب الإسكندرية منها سبعاً وسبعين ، بينما نال القاهرة خمس عشرة غارة، في حين وقعت ست وأربعون غارة على منطقة القناة (٢) . وقد صحب هذه الغارات – كما سبقها وتلاها – أكبر موجة للهجرة الجماعية تشهدها مصر في تاريخها الحديث ، وترتب على ذلك تشرد عددٍ كبيرٍ من السكان قدر بمئات الآلاف ومَثَّل تشتت السكان بين البلدان على هذا النحو مأساة اجتماعية واقتصادية عانى المصريون منها ومن آثارها السلبية لسنوات طويلة .

مقدمات الهجرة : -

لقد كان الاعتقاد السائد لدى الرأي العام في مصر أن البلاد بمنأى عن الغارات الجوية، وأنها ليست معرضة لأي تهديد بسبب الحرب الدائرة على اعتبار أنها " بعيدة عن ميدان القتال ، ولأنه من الصعب على الطائرات الألمانية أن تطير على الإسكندرية " وبالتالي فإنه لا يتوجب على الحكومة المصرية أن تتخذ أية إجراءات استثنائية فيما يتعلق بحماية المواطنين من غارات جوية يُستَبعد وقوعها في المستقبل القريب ، وأن أية إجراءات تتخذها الحكومة بهذا الصدد " لن تقدم ولن

(١) رياسة مجلس الوزراء : " خدمات مصر للحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية " مرجع سبق ذكره ، ص١٦ .

(٢) محمد جمال الدين المسدي ، يونان لبيب رزق ، عبد العظيم رمضان : " مصر والحرب العالمية الثانية " مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، بدون تاريخ ، ص : ٣ .

تؤخر " [١] .

ورغم أن هذا الافتراض قد ثبت خطؤه فيما بعد إلا أن الحكومة المصرية لم تستسلم لهذه الافتراضات المطمئنة ، فوضعت – مبكراً – مشروعاً لترحيل الأهالي من المدن المزدحمة بالسكان والمعرضة لخطر الغارات الجوية استمدت أسسه من النظام الإنجليزي المطبق في انجلترا ذاتها ، وهو نظام الإخلاء الإجباري والإيواء على نفقة الحكومة .

ويرمي هذا المشروع إلى ترحيل كبار السن والمعوقين والنساء والأطفال – إلى سنٍ معينة – عن مناطق الخطر إجبارياً ، على أن يتكفل القادرون منهم بنفقات معيشتهم سواءً بنزولهم عند أقاربهم أو باستئجار مساكن لهم أو باتباع نظام الضيف المأجور وفقاً للنظام الإنجليزي ، إذ يدفع الضيف طبقاً لهذا النظام أجراً يُحَدد بمعرفة السلطات المختصة . أما الفقراء من الفئات التي ذكرناها فإن ترحيلها وإعانتها يكون على نفقة الحكومة .

وقد وُضِع المشروع على أِساس إنشاء معسكرات ومساكن خاصة ، بالإضافة إلى الاستعانة بالمباني المملوكة للحكومة وتفاتيش الأملاك والعزب لإيواء المرحّلين [٢] .

وبعد أن سارت مصلحة الوقاية المدنية في تنفيذ هذا المشروع خطوات

---

(١) الأهرام ، عدد ٥ يناير ١٩٤٠م .

(٢) صدر مرسومَ بإنشاء " مصلحة وقاية المدنيين من الغارات الجوية " في ٢٠ سبتمبر ١٩٣٨م ، وجُعِل اختصاصها تنظيم طرق الوقاية من الغارات بما في ذلك وضع مشروعات لتهجير السكان من مناطق الخطر .

انظر : مجلس الوزراء ، الأمانة العامة : " تاريخ وأعمال الوزارات المصرية بمناسبة العيد المئوي لمجلس الوزراء ١٨٧٨ – ١٩٧٨م " طبعة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٨٣م ، جـ٤ م٢ ، ص : ٢١٢١ .

واسعة ، وأعدت العدة كاملة لتنفيذه وهيأت مناطق الإيواء بالفعل حالت صعوبات مالية دون مواصلة السير فيه وإتمامه إلى نحو ما كان مرسوماً له ، ورأت الحكومة الاستعاضة عنه بمشروع آخر جديد يقوم على أربعة أسس : –

الأول : إبعاد المشبوهين والخطرين على الأمن وتدبير أماكن لإيوائهم ولعملهم بواسطة الحكومة وعلى نفقتها [١] .

الثاني : نصح الأهالي القادرين على إيجاد مساكن بديلة لهم بترحيل أطفالهم ونسائهم وشيوخهم من الآن .

الثالث : إذا أظهر غير القادرين على العمل من النساء والأطفال الرغبة في الرحيل عن مناطق الخطر فإن الحكومة تتولى ترحيلهم إلى القرى التي يختارونها ، وتتولى إعداد الأماكن التي يقيمون فيها في التكايا والمساجد وتفاتيش وزارة الأوقاف [٢] .

الرابع : لا تتولى الحكومة الإنفاق على هؤلاء اللاجئين الفقراء مباشرة وإنما تولِي أمر ذلك إلى لجانٍ مشكلة من العمد ومشايخ البلاد لهذا الغرض [٣] .

ويلاحظ على هذا المشروع الجديد خلوه من النص على الصيغة الإجبارية، فالترحيل اختياري بحت للقادرين والعجزة على السواء ، عدا أطفال الملاجئ والخطرين على السلم الاجتماعي فإن ترحيلهم إجباريٌّ وعلى نفقة الحكومة .

وما إن طرحت الحكومة هذا المشروع للعلن حتى بادرت الجمعيات الخيرية

---

(١) يلاحظ أن إبعاد هؤلاء لا يدخل ضمن أعمال الوقاية بل إن ترحيلهم مقصود به المحافظة على الأمن فحسب .

(٢) مما كان متفقاً عليه في هذه الآونة استبعاد مقارّ المدارس من الأماكن التي أعدتها الحكومة لإيواء المرحلين ، على الأقل في هذه المرحلة إلى أن يصبح اللجوء إلى استعمالها ضرورياً .

(٣) البلاغ ، عدد ٧ يونيو ١٩٤٠م .

إلى إبداء استعدادها للمساهمة في تنفيذه ، فأكدت جمعية الهلال الأحمر المصرية أنها ستتولى عن الحكومة إنشاء معسكرات للمهجَّرين من أطفال العاصمة الفقراء والإنفاق عليهم ، وأنها خصصت مبلغ ستة آلاف جنيه من أموالها لهذا الغرض [١] .

وفي إطار سعيها إلى جعل مشروع ترحيل السكان من الأماكن المعرضة للخطر أمراً واقعاً ، ورغبتها في تشجيع المواطنين على الرحيل الاختياري ، وحرصها على الاحتياط باتخاذ التدابير التي تكفل مواجهة الأخطار المتوقعة التي قد تتعرض لها البلاد بسبب الغارات المحتملة ، استصدرت الحكومة القانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٤٠م بشأن الوقاية من الغارات الجوية ، والذي تضمن بنداً يتعلق بوضع خطط لإخلاء بعض الأحياء والمناطق الخطرة من سكانها [٢] ، كما أنشأت الحكومة في مناطق الخطر مكاتب لتقييد أسماء من يريدون الهجرة سواء من القادرين أو المعوزين على السواء ، ولما كانت هناك قناعة لدى الجميع بأن خطر الحرب لا يزال بعيداً عن البلاد فإنه لم يتقدم أحداً بطلب للهجرة لا من الفئة الميسورة ولا الفقيرة ، فالأنباء تؤكد أنه حتى منتصف شهر يونيو من عام ١٩٤٠م كانت " الحالة طبيعية في جميع بلاد القطر " [٣] .

ولكن لم يكد ينتصف الشهر المذكور ، وما إن بدأ يُسْمَع أزيز الطائرات التابعة لدول المحور وهي تغير على القاهرة والإسكندرية ومدن القناة حتى تحول هذا الهدوء المصطنع في تلك المدن إلى حالة من الفوضى والارتباك ، وبدا واضحاً أن ما اتخذته الحكومة من إجراءات وما وضعته من مشروعات لتنظم عملية ترحيل

(١) البلاغ ، عدد ١٠ يونيو ١٩٤٠م .

(٢) الوقائع المصرية ، عدد ١١ يوليو ١٩٤٠م .

(٣) البلاغ ، عدد ١٣ يونيو ١٩٤٠م .

السكان من مناطق الخطر إلى جهات أخرى أكثر أمناً – وقت الضرورة – لم تقو على الصمود أمام السيل الجارف من طالبي الهجرة من سكان العاصمتين ومدن القناة أملاً في النجاة بأنفسهم وذويهم من خطرٍ محدقٍ بهم ما فتئ الجميع يؤكدون أن مصر بمنأى عنه .

وواقع الحال يؤكد أن ضغط المهاجرين كان أكبر مما توقعته ومما يمكن أن تستوعبه الحكومة ، حتى تحولت الهجرة المنظمة التي كانت تنشدها الحكومة إلى لونٍ من التشرد والتشتت عانى منه المصريون ليس فقط في مناطق النزوح وإنما في أماكن الإيواء أيضاً . وسنحاول في قادم الصفحات أن نلقي الضوء على حركة الهجرة من هذه المدن الخمس (القاهرة ، الإسكندرية ، بورسعيد ، الإسماعيلية ، السويس) ، وعلى معاناة المهاجرين في المناطق التي نزحوا إليها حتى تحول الأمر إلى ما يشبه مأساة اجتماعية كان لها أيضاً تبعات اقتصادية وسياسية ألقت بظلالها على الحكومات التي تعاقبت على حكم مصر في تلك الفترة .

الهجرة من القاهرة : -

في القاهرة عقد اجتماع موسع في مكتب الحاكم العسكري كان مخصصاً للبحث في الوسائل اللازمة لترحيل السكان المدنيين إلى الريف وتأمين سلامة المسافرين ، ولأول مرة يشهد سكان العاصمة مشاهد لها أثرها على النفس ، إذ تكثر العربات والسيارات وهي محملة بالأثاث في طريقها إلى الأرياف ، ويحدث ذلك في الوقت الذي يشتد فيه الضغط على أقسام البوليس حيث توجد اللجان التي عُهِد إليها تلقي البيانات من الراغبين في السفر إلى الريف من غير القادرين على دفع نفقات السفر ، وكان من أكثر الأقسام ازدحاماً : روض الفرج والسيدة زينب وعابدين ومصر القديمة وبولاق وباب الشعرية وشبرا ، وقد قُدِّر عدد الذين قيدواْ

أسماءهم حتى ظهر يوم ١٦ يونيو بنحو ثلاثة آلاف شخص [١] ، ولم يلبث أن ارتفع هذا العدد خلال يومين فقط إلى عشرة آلاف شخص [٢] ، ثم ارتفع خلال يومين آخرين إلى ثلاثة عشر ألف شخص [٣]

أما المسافرون الذين هجرواْ العاصمة على نفقتهم الخاصة فقد قُدِّر عددهم خلال اليومين السادس عشر والسابع عشر من الشهر بنحو خمسة آلاف شخص ، واكتفى هؤلاء بإرسال إخطارات إلى رجال البوليس ينبئونهم برحيلهم ويطلبون منهم حراسة منازلهم أثناء غيابهم ، وقد عهد البوليس إلى عدد من جنوده بالمحافظة على هذه المساكن وحمايتها من خطر السرقة [٤] .

وفي ظل هذه الظروف كانت هناك عناية خاصة بالنساء والأطفال والشيوخ ، فظهرت دعوات تطالب بترحيلهم إجبارياً من العاصمة والمحافظات والمدن المهددة بالخطر أسوة بما هو مُتَّبع في الدول المحاربة وغير المحاربة في هذه المحنة التي تحيق بالعالم . وكانت هناك قناعةً بأن وجود هؤلاء في مناطق الخطر وقت الغارات الجوية يمكن أن يخل بالنظام ويحدث الذعر ، فضلاً عن أن يكون مسبباً لمأساة لا درايةَ لأحدٍ بحجمها ، وأبسط قواعد الإنسانية تقضي بترحيل هؤلاء الأبرياء من ميادين لا ذنب لهم في الاشتراك في معاركها وتحمل أهوالها . واستجابة لهذه الدعوات بدأت الحكومة بترحيل ألف طفلٍ من أطفال ملاجئ القاهرة إلى بعض مدن الوجه البحري [٥] .

---

(١) البلاغ ، عدد ١٦ يونيو ١٩٤٠م .

(٢) البلاغ ، عدد ١٨ يونيو ١٩٤٠م .

(٣) البلاغ ، عدد ٢٠ يونيو ١٩٤٠م .

(٤) البلاغ ، عدد ١٨ يونيو ١٩٤٠م .

(٥) البلاغ ، عدد ١٦ يونيو ١٩٤٠م .

كانت حركة المهاجرين تنشط يوماً إثر يوم ، وكانت الحكومة نفسها تشجع المواطنين على الهجرة ، وغاب عنها أن هذا التشجيع ربما يدفع الناس إلى الانتقال من حالة الهجرة المنظمة إلى حالة التشرد المنفلت ، والواقع أن الحكومة ما فتئت منذ مطلع شهر يونيو ١٩٤٠م على حث الناس على الإسراع في الانتقال من الأماكن المهددة بالخطر إلى الأرياف في الوجهين البحري والقبلي، واتخذ التحريض شكلاً واضحاً وصريحاً منذ منتصف الشهر ، ففي حديث لمدير مصلحة الوقاية المدنية للإذاعة المصرية [أكثر وسائل الإعلام انتشاراً في ذلك الوقت] يبدي الرجل سعادته من استجابة الناس لدعوته لهم بالهجرة ، وكيف أنهم أخذوا في الهجرة أفواجاً هم وعائلاتهم إلى القرى التي هي أكثر طمأنينة من المدن في مثل هذه الظروف الحاضرة ، كما يناشد الموسرين الذي لا يزالون مترددين في السفر إلى الريف بأن يأخذوا من الآن بأسباب الحيطة والحذر، ففي الوقت متسعً للرحيل الهادئ فقد تأتي ظروفً يكون السفر فيها صعباً أو غير ميسور .

ولا يكتفي الرجل بذلك بل يزيد الناس تحريضاً فيقول : " هذه نصيحتي لكم أكررها من غير أن يكون في إسدائها سببٌ للذعر ، وإنما ليقدروا أن رحيلهم هو بقصد تغيير البيئة وتبديل الهواء على نحو ما كانوا من قبل يفعلون ، وهو في الوقت ذاته تدبيرٌ محكمٌ تقتضيه الظروف الصعبة التي نجتازها " ثم يوجه كلامه مرة أخرى للموسرين قائلاً : " نصيحتي لكم مرة أخرى ألا تتوانواْ في الرحيل الآن " [١] .

مما لا شك فيه أن مدير مصلحة الوقاية المدنية كان صادقاً فيما قاله من أنه لا يريد أن يسبب ذعراً للناس ، ومما لا شك فيه أيضاً أنه كان مخلصاً في نصيحته لهم بالإسراع في الهجرة من المدن إلى الريف ، ولكن طريقته في إيصال النصيحة لهم لم تكن موفقة أبداً ، فما فهمناه نحن من حديثه – وربما كان ذلك ما

(١) البلاغ ، عدد ١٨ يونيو ١٩٤٠م .

فهمه أكثر مستمعي حديثه – أن الرجل يريد أن يقول للناس بكل بساطة : " انج سعداً فقد هلك سعيد " [١] .

كانت استجابة المواطنين للنصيحة عفوية وسريعة ، وكان من نتائجها اشتداد حركة رحيل السكان من المدن إلى الأرياف ، وزاد الضغط على القطارات العادية ولاسيما قطارات الوجه القبلي ، وذلك على الرغم من إقدام مصلحة السكك الحديدية على زيادة عدد المركبات في هذه القطارات ، وباتت الحاجة ملحة لتسيير قطارات إضافية ، وبُدِئ في تنفيذ ذلك بالفعل منذ يوم ١٧ يونيو ١٩٤٠م، كما أقدمت المصلحة على اتخاذ إجراء من شأنه تشجيع الهجرة وتسهيل انتقال المهاجرين من مناطق الخطر إلى الأرياف فأجرت تخفيضاً في أجور السفر بمقدار ثلاثين بالمائة في حالة الانتقال من المدن الخمس (القاهرة – الإسكندرية – بورسعيد – الإسماعيلية – السويس) على أن يسري هذا التخفيض لمدة شهر ، وأن يكون في حالة السفر من هذه المدن إلى خارجها وليس بين بعضها البعض . وقد مُنِح هذا التخفيض للأفراد والعائلات على أن يتمتع الأطفال بأنصاف التذاكر [٢] .

كما احتاطت وزارة المواصلات فوضعت خطة شاملة لجميع وسائل النقل البري والنهري في حال إذا ما تقرر أن يكون الترحيل إجبارياً ، وخُصِّصَت السكك

---

(١) المثل يُضرَب في الاستمساك على الباقي بعد فوات الماضي ، كما يستعمل من أجل التحذير والحزم . انظر : الزمخشري : (أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد ت ٥٣٨هـ) " المستقصي في أمثال العرب " طبعة دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٧م ، جـ١ ، ص٣٨٤ ، وانظر كذلك : ابن حمدون البغدادي : (أبو المعالي محمد بن الحسن بن محمد بن علي ت ٥٦٢هـ) ، " التذكرة الحمدونية " طبعة : دار صادر ، الطبعة الأولى، بيروت ١٤١٧هـ ، جـ٧ ، ص٤٠ .

(٢) البلاغ ، عدد ١٩ يونيو ١٩٤٠م .

الحديدية لنقل السكان إلى الوجه البحري ، وأبدت استعدادها لنقل نحو مائتي ألف شخص من خلال هذه الوسيلة ، كما وخُصَّصَت وحدات النقل المائي لنقل السكان إلى الوجه القبلي . وخصصت السيارات للنقل القصير من مكانٍ إلى آخر ، على أن تكون الأولوية للترحيل من الأحياء الآهلة بالسكان ثم الأحياء الأقل ازدحاماً وهكذا إلى أن يتم الترحيل من جميع الأحياء [١] .

ولكن شتان ما بين التخطيط وبين الأمر الواقع ، ففي القاهرة التي نحن بصدد الحديث عنها تهافت الناس بشدة على مكاتب تسجيل أسماء الراغبين في الهجرة في أحيائها المختلفة حتى اضطر موظفوها لاستعمال العنف في تفريق المزدحمين ، وارتفعت الأصوات مطالبة بزيادة عدد هذه المكاتب ، ومع سريان قرار تخفيض تذاكر السفر من القاهرة ارتفع عدد المسافرين منها إلى أقاليم الوجهين القبلي والبحري حتى بلغ عدد الأسر التي هجرتها في يوم واحد تسعة آلاف وثمانمائة أسرة ، منها ألف ومائتان إلى الوجه البحري وثمانية آلاف وستمائة إلى الوجه القبلي . واضطرت الحكومة إلى التوسع في نظام تسيير القطارات الإضافية لمواجهة ضغط المهاجرين [٢]

ورغم هذه الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها مصلحة السكك الحديدية إلا أن قطاراتها أصبحت عاجزة عن مواجهة ضغط المهاجرين المتزايد ، واضطر هؤلاء إلى استخدام سيارات النقل التي غالى أصحابها في اشتراط أجور مرتفعة ارتفاعاً فاحشاً ، ولما تزايدت شكاوي المواطنين اتخذت إدارة المرور إجراءات مشددة للإشراف على السيارات التي تتولى نقل السكان ومتاعهم إلى الريف ، والحد من جشع أصحابها ، وهددت بسحب رخص كل من يثبت ضده أن استغل هذا الظرف

(١) البلاغ ، نفس العدد .

(٢) البلاغ ، عدد ٢٠ يونيو ١٩٤٠م .

للحصول على أموال الناس بطريق غير مشروع . كما بحثت السلطات المختصة في استصدار أمر عسكري بمعاقبة المغالين في تقدير أجرة النقل وصدر بالفعل أمرً يحدد هذه الأجور وفقاً لما تقطعه من المسافات [١] .

ومع ذلك فقد استمر بعض المواطنين في عقد اتفاقيات مع أصحاب السيارات تزيد عن الحد المقرر للأجور رغبة منهم في الحصول على السيارات التي تنقلهم في أسرع وقت ، حتى اضطر غير القادرين من المهاجرين إلى الاستعاضة عن هذه السيارات بالمراكب النيلية كوسيلة للانتقال . ولو أن هذا لم يمنع السلطات المختصة من مراقبة الاتفاقات بين المهاجرين وأصحاب السيارات مراقبة فعالة حتى لا يكون هناك إرهاق للجمهور ، وتعطيل لرحيلهم من المدن المعرضة لخطر الغارات . وفي المقابل سمحت لأصحاب السيارات بعدم التقيد بالسفر إلى المناطق المحددة لهم في رخصهم ، وأباحت لهم السفر إلى أية منطقة من مناطق القطر المصري [٢] ، حتى تصبح هذه الوسيلة من وسائل النقل عاملاً مساعداً للسكك الحديدية على استيعاب الراغبين في الهجرة من المواطنين والذين كانت أعدادهم تتزايد بسرعة فائقة مع توالي الغارات الجوية على القاهرة والإسكندرية ومدن القناة .

(١) البلاغ ، عدد ٢ يوليو ١٩٤٠م .

(٢) البلاغ ، عدد ٢٣ يونيو ١٩٤٠م .

ولـيس أدل علـى هـذه الزيـادة الكبيـرة ممـا ذكرتـه مكاتـب تسـجيل أسـماء الراغبين في الهجرة من سكان العاصمة من أن أعداد هؤلاء قد ارتفعت من أربعة عشر ألفاً إلى ثمانية وثلاثين ألفاً ، ثم إلى ثمانية وستين ألفاً ثم إلى ثمانية وثمانين ألفاً على وجه التقريب في أيام ٢١ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٠ من شهر يونيو على التوالي [١] . وفي مطلع الشهر التالي وصل عدد هؤلاء إلى اثنين وتسعين ألفاً تقريباً كلهم كانوا يرغبون في الحصول على تصاريح تبيح لهم السفر مجاناً في قطارات السكك الحديدية ، بيد أنه لم يحصل من هؤلاء على تلك التصاريح سوى ١٤٣٧٠ شخصاً رحلواْ بالفعل من القاهرة إلى الأقاليم [٢] .

هذا وقد أمكننا عن طريق الإحصاءات التي وضعتها السكك الحديدية عن رحيل السكان من مدينة القاهرة أن نضع الجدول الآتي : -

(١) انظر : أعداد جريدة البلاغ الصادرة في الأيام المذكورة .

(٢) البلاغ ، عدد ١ يوليو ١٩٤٠م .

جدول رقم (١)

عدد المرتحلين من القاهرة إلى الوجهين القبلي والبحري بواسطة السكك الحديدية خلال شهر يونيو ١٩٤٠م [١] .

المـــدة	عدد المسافرين		المجموع	المجموع العام
	الدرجة الثانية	الدرجة الثالثة		
من ١ يونيو إلى ١٠ يونيو	١٠٣٨٢	٣٩٦٥١	٥٠٠٣٣	
من ١١ إلى ٢٠ يونيو	٩٠١٠	٤٤٨٩٧	٥٣٩٠٧	
من ٢١ يونيو إلى ٢٦ يونيو	١٠٨٠٠	٣٣٤٩٥	٤٤٢٩٥	
يوم ٢١ يونيو	؟	؟	٤٩٣٣	
يوم ٢٢ يونيو	؟	؟	٥٣٠٩	
يوم ٢٣ يونيو	؟	؟	٦٧٧٢	
يوم ٢٤ يونيو	؟	؟	١٣٢٠٣	
يوم٢٥ يونيو	؟	؟	٧٢٩٠	
يوم٢٦ يونيو	؟	؟	٦٧٨٨	١٤٨٢٣٥
يوم ٢٧ يونيو	؟	؟	٢١٥٥	
يوم ٢٨ يونيو	؟	؟	٥٨٤٦	
يوم ٢٩ يونيو	؟	؟	٦٨٩٠	
يوم ٣٠ يونيو	؟	؟	٦٣٢٠	١٦٩٤٤٦

(١) وضعنا هذا الجدول بالرجوع إلى الإحصاءات التي أوردتها جريدة " البلاغ " في عدديها الصادرين في ٢٦ يونيو ، ٢ يوليو ١٩٤٠م .

ومما هو جديرً بالذكر أن هذا الإحصاء مقصورٌ على ركاب الدرجتين الثانية والثالثة فقط دون ركاب الدرجة الأولى ، ولا يدخل فيه كذلك عدد الراحلين من الإسكندرية ومدن الوجه البحري الذين سافروا إلى الوجه القبلي مروراً بالقاهرة ، وإنما هو يشمل فقط الذين سافروا من مدينة القاهرة إلى الوجهين القبلي والبحري .

وتضطر مصلحة السكك الحديدية إلى تسيير قطارات إضافية إلى الوجه القبلي بمتوسط يبلغ قطارين يومياً ، وذلك عدا القطارات الإضافية الأخرى التي تسيرها بين الإسكندرية وطنطا والقاهرة وغيرها [1] . ومما لا شك فيه أنها كانت تجد صعوبة شديدة في التوفيق بين حركة الهجرة وضرورات نقل المهاجرين وبين التزاماتها في النقل العسكري والذي من المؤكد أنه زاد زيادة كبيرة إبان الحرب .

ويلاحظ في هذه الإحصاءات أن عدد الراحلين من مدينة القاهرة خلال الشهر المذكور كان يتراوح بين خمسة آلاف وستة آلاف شخص يومياً ، اللهم إلا إذا استثنينا اليوم الرابع والعشرين الذي بلغ عدد الذين ارتحلوا فيه من القاهرة ١٣٢٠٣مهاجراً ، وكذلك اليوم السابع والعشرين الذي انخفض فيه عدد الراحلين إلى ٢١٥٥ شخصاً فقط ، ولو أن ذلك لم يكن له تأثيرٌ على المتوسط اليومي الذي أوردناه سلفاً والذي يكاد ينتصف بين الخمسة آلاف والستة آلاف على مدار الشهر . ويلاحظ أخيراً أنه كان من نتائج القرار القاضي بتخفيض أجور السفر من المناطق الخطرة إلى خارجها أن زاد رحيل السكان فبلغ عددهم في المدة بين ٢١ يونيو إلى ٢٦ منه أي في خلال ستة أيام فقط ٤٤٢٩٥ مهاجراً .

(١) البلاغ ، عدد ٢ يوليو ١٩٤٠م .

خلت منازل كثيرة في مدينة القاهرة من ساكنيها – إذن – فقد بلغ عدد المنازل التي أُبلِغ رجال البوليس في العاصمة أن سكانها قد أخلَوها حوالي ألف منزل ، بالإضافة إلى ٤٤٢ منزلاً أودع فيها أصحابها أثاثهم وهجروها (١) ، هذا عدا المنازل والمساكن التي رحل أصحابها إلى الريف دون أن يخطروا البوليس ، ووزعت محافظة العاصمة نشرة على مأموري أقسام البوليس تطلب إليهم فيها حصر الأفراد والأسر الذين هجرواْ العاصمة إلى الريف من غير أن يخطرواْ السلطات المسئولة برحيلهم وذلك لتسجيل أسمائهم وأعمارهم في سجلات خاصة لدعوتهم وقت الحاجة إليهم (٢) .

وفي النصف الأول من شهر يوليو ١٩٤٠م استمرت حركة رحيل السكان بوتيرتها المتصاعدة على النحو الذي كانت عليه في الشهر السابق ، ونتيجة لضغط المهاجرين اضطرت السكك الحديدية إلى تسيير قطارات إضافية بلغ عددها ستة قطارات يومياً من القاهرة إلى الإسكندرية وحدها (٣) ، وتراوح عدد الراحلين في الأيام الستة الأولى من الشهر بين ستة آلاف وسبعة آلاف شخص يومياً ، أما الأربعة التالية فقد تراوحت الأعداد فيها بين أربعة آلاف وخمسة آلاف يومياً ، ومثلها في ذلك الأيام الخمسة التي تليها . أما المدة من اليوم السادس عشر إلى العشرين فقد تفاوت عدد المهاجرين فيها تفاوتاً ملحوظاً من اليوم الثامن عشر الذي شهد أكبر أعداد الراحلين ارتفاعاً بمعدل يبلغ ٧٥٥٩ شخصاً إلى اليوم الذي يليه والذي سجل أقلها انخفاضاً بمعدل ٢١١٣ شخصاً . وبعد العشرين من الشهر عادت الأعداد إلى الاتزان بمتوسط يتراوح بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف شخص .

(١) البلاغ ، عدد ٣٠ يونيو ١٩٤٠م .

(٢) البلاغ ، عدد ١ يوليو ١٩٤٠م .

(٣) البلاغ ، عدد ٨ يوليو ١٩٤٠م .

والجدول الآتي يوضح كثيراً من الحقائق التي أوردناها لك سلفاً : –

جدول رقم (٢)

عدد الراحلين من القاهرة إلى الوجهين القبلي والبحري بواسطة السكك الحديدية خلال الأيام الأربعة والعشرين الأولى من شهر يوليو ١٩٤٠م [١] .

المدة	عدد المسافرين	المجموع	المجموع العام
١ يوليو ١٩٤٠م	٥٩١٠		
٢ يوليو ١٩٤٠م	٦٣٣٤		
٣ يوليو ١٩٤٠م	٨٥٨٦		
٤ يوليو ١٩٤٠م	٧٦٧٨		
٥ يوليو ١٩٤٠م	٧٣٤٣		
٦ يوليو ١٩٤٠م	٧٧٧٨		
		٤٣٦٢٩	
٧ يوليو ١٩٤٠م	٤٤٩٧		
٨ يوليو ١٩٤٠م	٥٧١٩		
٩ يوليو ١٩٤٠م	٥٦٠٨		
١٠ يوليو ١٩٤٠م	٥٦٨٥		
		٢١٥٠٩	٦٥١٣٨

(١) وضعنا هذا الإحصاء بالرجوع إلى البيانات التي أوردتها صحيفة " البلاغ " في أعدادها الصادرة في ٨ ، ١١ ، ١٧ ، ٢١ ، ٢٦ يوليو من نفس العام نقلاً عن الإحصاءات الرسمية التي وضعتها مصلحة السكك الحديدية . ولسنا في حاجة إلى التذكير بأن هذا الإحصاء مقصورٌ على الدرجتين الثانية والثالثة فقط ، وعلى الراحلين من مدينة القاهرة وحدها دون المدن الأخرى بواسطة السكك الحديدية .

المدة	عدد المسافرين	المجموع	المجموع العام
١١ يوليو ١٩٤٠م	٥٠١١		
١٢ يوليو ١٩٤٠م	٤٨٣٥		
١٣ يوليو ١٩٤٠م	٥٠٣٨		
١٤ يوليو ١٩٤٠م	٤٧٤٢		
١٥ يوليو ١٩٤٠م	٥٣٨٣		
		٢٥٠٠٩	٩٠١٤٧
١٦ يوليو ١٩٤٠م	٥٣٣٥		
١٧ يوليو ١٩٤٠م	٤٧٧٤		
١٨ يوليو ١٩٤٠م	٧٥٥٩		
١٩ يوليو ١٩٤٠م	٢١١٣		
٢٠ يوليو ١٩٤٠م	٤٢٠١		
		٢٣٩٨٢	١١٤١٢٩
٢١ يوليو ١٩٤٠م	٣٦٣٨		
٢٢ يوليو ١٩٤٠م	٤٦٢٧		
٢٣ يوليو ١٩٤٠م	٣٨١٩		
٢٤ يوليو ١٩٤٠م	٣٩٨٠		
		١٦٠٦٤	١٣٠١٩٣

يعني ذلك أن ما نقلته السكك الحديدية من مهاجري القاهرة إلى الأرياف خلال أربعة وخمسين يوماً قد بلغ ٢٩٩٦٣٩ شخصاً أي ما يشارف على الثلاثمائة ألف تقريباً ، فإذا أضفنا إلى ذلك أثرياء المهاجرين الذين رحلوا على مقاعد الدرجة الأولى التي لم يشملها الإحصاء ، وكذلك المهاجرين الذين استخدموا وسائل نقل

أخرى بخلاف السكك الحديدية مثل السيارات والمراكب – وهؤلاء يصعب إحصاؤهم – كان ذلك يعني أن الراحلين عن القاهرة قد تخطواْ حاجز الثلاثمائة ألف بكثير .

ولكن تطفو على السطح هنا إشكالية مهمة وهي أنه ليس كل من استقل قطارات السكك الحديدية في هذه المدة كان بغرض الهجرة ، وهذه حقيقة لا شك فيها ، وللتغلب على هذه الإشكالية سنورد لك في حينه إحصائية بما كانت تنقله السكك الحديدية من الركاب على سبيل الاعتياد وبما نقلته في الفترة التي وقعت فيها حادثة تشرد الأهالي بين أنحاء مختلفة من القطر المصري ، ومما لا جدال فيه أن الفارق حينئذٍ بين الرقمين – وهو كبير – مرده إلى هذه الهجرة الاستثنائية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن توالي موجات هجرة السكان من القاهرة إلى الريف بسبب الغارات الجوية كانت له آثارٌ جانبية لم يكن أحدٌ يتوقعها على الإطلاق ، فقد كتب مدير مزرعة الجبل الأصفر إلى وزارة الزراعة يحذرها فيه من أن كثرة هجرة السكان من القاهرة قد أثرت تأثيراً سيئاً على إيراد مياه المجاري التي تروي منها المزرعة وبساتينها ويُخشى ما لو استمرت الهجرة على ما هي عليه أن تقل نسبة الوارد للمزرعة فتتأثر منتجاتها أو يصيبها التلف ، وطلب بحث هذا الموضوع وتوفير مياه الري للمزرعة [١] .

وفي ظل هذه الظروف التي كانت تمر بها البلاد كانت مسألة مزرعة الجبل الأصفر وتوفير موارد المياه لها أبعد ما تكون عن اهتمامات الحكومة التي كانت تنتظرها مهام جسام ينبغي عليها التصدي لها ، وعلى أية حال فإنه كان من حسن حظ المزرعة ومديرها أن بدأت الهجرة تنخفض تدريجياً منذ الأيام الأخيرة من شهر يوليو ١٩٤٠م ثم بشكلٍ كبير خلال النصف الأول من شهر أغسطس من نفس العام ، بل يمكن القول إن عدداً كبيراً من الأشخاص الذين هجرواْ العاصمة قد عادواْ

(١) البلاغ ، عدد ٨ يوليو ١٩٤٠م .

إليها مرة أخرى .

هذه الموجة الارتدادية للمهاجرين كانت لها أسبابها : فبعض المهاجرين الذين رحلواْ من القاهرة إلى الأقاليم في الوجهين البحري والقبلي لم يألفواْ الحياة في الجهات التي رحلواْ إليها ، فضلاً عن ارتفاع أسعار الحاجيات الغذائية وزيادة أجور السكن في المهاجر ، وإذا كان عددٌ لا بأس به من هؤلاء المهاجرين من أرقاء الحال فقد أسرع هؤلاء إلى العودة إلى العاصمة بمجرد نفاد نقودهم القليلة التي حملوها معهم تاركين مصيرهم ومصير ذويهم لبارئهم ، ولا ننسى أن الحكومة المصرية لم تكن تمتلك خبرة كافية تمكنها من وضع خطط إيواء ملائمة لاستيعاب هذه الأعداد الغفيرة من المهاجرين ، وقد ترتب على حركة العودة هذه أن أقدمت الحكومة على وقف إصدار تصاريح السفر المجانية بعد أن أصدرت اثنين وثمانين ألفاً منها [١] ، وقد شجع الحكومة على ذلك انخفاض أعداد المهاجرين ، وحدوث حركة تلاعب واسعة في بيع تصاريح السفر المجانية وإشراك غير المستحقين مع الأسر المستحقة لها [٢] ، حتى إنه كانت هناك مطالبات بإصدار أمر عسكري بتشديد العقوبة على المخالفين أو وضع صورٍ شخصية على استمارات السفر منعاً للتحايل [٣] .

وعندما حان الوقت لإعادة النظر في مسألة مد فترة تخفيض أجور السفر بواقع ثلاثين بالمائة للراحلين من المدن الخمس الخطرة (القاهرة ، الإسكندرية ، بور سعيد ، الإسماعيلية، السويس) والذي كان مقرراً له أن ينتهي في ١٨ يوليو ١٩٤٠م بعد انتهاء فترة سريانه المقررة بثلاثين يوماً ، كانت الآراء بشأن ذلك

(١) البلاغ ، عدد ١٣ أغسطس ١٩٤٠م .

(٢) البلاغ ، عدد ٢١ يوليو ١٩٤٠م .

(٣) البلاغ ، عدد ١٢ أغسطس ١٩٤٠م .

متعارضة تماماً بين الجهات المختلفة ، فبينما كانت السكك الحديدية – لأسباب اقتصادية – ترى أن مدة التخفيض كانت كافية حيث رحل خلالها عددٌ كبيرٌ من سكان المدن الخمس وهي لهذا ترى عدم مدها ، بينما طالبت جهات أخرى – في الوقت ذاته – بضرورة مد أجل التخفيض من أجل السماح بانتقال من يرغب في الرحيل من باقي سكان هذه المدن (١) ، كما تبنى الطرح ذاته جهات مسئولة في بعض المدن التي شهدت تكدساً بالمهاجرين من أجل تشجيع هؤلاء على العودة مرة أخرى إلى مواطنهم الأصلية ، بل طالبت بعض الجهات بضرورة العودة إلى نظام تصاريح السفر المجانية (٢) .

وجديرٌ بالذكر أنه في الوقت الذي كان فيه الأهالي يفرون من المدن التي كانت مصنفة على أنها خطرة ، كانت تجري بالتوازي حركة أخرى للهجرة داخل هذه المدن ذاتها من أحياء تصنف على أنها أكثر عرضة لخطر الغارات الجوية إلى أحياء أخرى يُظَّن أنها أكثر أمناً (٣). ويمكن التأكيد على أن حركة الهجرة – صعوداً وهبوطاً – كانت تتناسب تناسباً طردياً مع حركة الغارات الجوية على المدن المصرية .

الهجرة من الإسكندرية :

أما في الإسكندرية فقد كانت مشكلة تشرد السكان فيها أوضح ، كما أن معاناة المهاجرين منها استمرت لفترة أطول مقارنة بالعاصمة الأولى القاهرة ، وذلك بسبب كثافة الغارات الجوية التي تعرضت لها من قبل طائرات دول المحور بعد أن أصبح لهذه مطارات قريبة في ليبيا المتاخمة للأراضي المصرية لتنطلق منها في

(١) البلاغ ، عدد ١٣ يوليو ١٩٤٠م .
(٢) البلاغ ، عدد ١٤ سبتمبر ١٩٤٠م .
(٣) البلاغ ، عدد ٢١ يوليو ١٩٤٠م .

غاراتها على الإسكندرية ، كما أن الأسطول الإنجليزي كان يتخذ من ميناءي الإسكندرية وأبي قير قاعدة له في البحر المتوسط ، وأخيراً لأنها كانت المقصد الأول للحملات التي زحفت من الغرب متجهة إليها عبر ساحل البحر المتوسط [١] .

والمراقب لتطور الأحداث يلحظ أن الإدارة المصرية لم تكن تعي جيداً تلك الحساسية الشديدة التي يتميز بها موقع الإسكندرية وأنها قد تكون بين لحظة وأخرى عرضة لطائرات المحور ، وكان الهدوء التام والطمأنينة الشديدة هي السمة الغالبة على تصرفات الإدارة المصرية والمواطنين أنفسهم في المدينة عقب نشوب الحرب ، حتى إنه في مطلع ربيع عام ١٩٤٠م كان الشغل الشاغل للجهات المعنية في المدينة وخارجها هو التفكير في كيفية اتخاذ إجراءات فعالة لتسهيل الاصطياف في الإسكندرية [٢] ، كما رأينا أصحاب الفنادق يطالبون بالسماح لهم بإنشاء فنادق جديدة وبنسيونات في الدور المخصصة لإقامة العائلات في المناطق القريبة من الشاطئ بمنطقة الرمل نظراً لتوقعهم اتساع حركة الاصطياف في هذا العام [٣] .

ولكن بدلاً من أن يتقاطر الناس على الإسكندرية في فصل الصيف ليتنسموا هواءها العليل بدأ أهلها يفرون منها هرباً من جحيم القنابل التي تلقى على رءوس ساكنيها ، فما إن بدأت نُذُر الغارات الجوية حتى أسرعت السلطات المختصة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاونة الراغبين في الهجرة من السكان ، وانهمك مكتب الوقاية من الغارات الجوية في الإسكندرية في توزيع تصاريح السفر المجانية على مريدي الهجرة إلى الريف من الفقراء من السكان ، وهذه التصاريح تتيح لهم دخول

(١) الأهرام ، عدد ٣١ مايو ٢٠٠٧م ، عدد ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٩م .

(٢) البلاغ ، عدد ٥ أبريل ١٩٤٠م .

(٣) البلاغ ، عدد ١٩ أبريل ١٩٤٠م .

محطة السكة الحديد وركوب القطارات التي تعد لرحيل السكان [١] ، وقد تمكن موظفو المكتب بعد ساعاتٍ من العمل المتواصل من الانتهاء من قاعدة البيانات الخاصة بسكان حيي مينا البصل والجمرك ، وبدأواْ في حصر الراغبين في الهجرة من سكان كرموز وغيط العنب [٢] ، وحتى ١٧ يونيو ١٩٤٠م لم يكن قد تحدد بعد موعدٌ لرحيل هؤلاء ، ولا سيما وأن الأماكن التي أعدت لاستقبال هؤلاء في مديرية البحيرة لم يكن قد تم الانتهاء منها على الوجه الأكمل ، ومن ثم فقد أرجئ موعد الرحيل إلى أن يكون كل شيء قد أعِدَّ على ما يرام [٣] .

أولت الحكومة اهتماماً خاصاً بأطفال الملاجئ ، فأمرت بترحيل هؤلاء على وجه السرعة إلى مديرية الدقهلية حيث أقاموا في مباني تفتيش الأوقاف في بلدتي شاوه ومنية سندوب [٤] ، وإذا كان الترحيل الذي ترعاه الحكومة لم يبدأ بعد فإن عدداً كبيراً من الأهالي لم يطق انتظار الترحيل على نفقة الحكومة ، فمنذ ١٢ يونيو ١٩٤٠م وسيل الفارين من الإسكندرية لا ينقطع ،واختار كثيرٌ منهم الإقامة في كفر

(١) البلاغ ، عدد ١٢ يونيو ١٩٤٠م .

(٢) الأهرام ، عدد ٣١ مايو ٢٠٠٧م .

(٣) البلاغ ، عدد ١٧ يونيو ١٩٤٠م .

(٤) البلاغ ، عدد ١٨ يونيو ١٩٤٠م ، وشاوه ومنية سندوب كلتاهما من قرى مركز المنصورة – مديرية الدقهلية .

انظر : محمد رمزي : " القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م " طبعة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٤٥م ، قسم ٢ ، جـ١ ص : ٢٢٠ ، ٢٢١ .

الدوار وأبو حمص وعزبة خورشيد [١] حتى امتلأت بهم المدن المذكورة ولم يجدواْ مكاناً يقيمون فيه فاضطر بعضهم إلى الإقامة في أكشاك صغيرة [٢] ، بينما اضطر البعض الآخر إلى السفر إلى جهات أخرى كبلدة " العطف " [٣] ، والمحمودية [٤] ، وآثرت عائلات كثيرة الرحيل إلى طنطا والمنصورة لوفرة المساكن فيها من جهة وتوفر أسباب الراحة والعيشة الهادئة من جهة أخرى [٥] .

وما إن دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا وبدأت طائراتها تغير على الإسكندرية حتى أخذت حركة هجرة السكان منها في الاشتداد ؛ فازدحمت محطة السكك الحديدية بالمهاجرين حتى لم يتبق فيها موضع لقدم ، ورغم تسيير قطارات إضافية إلا إن الزحام ظل مستمراً حتى اضطر كثيرون إلى افتراش أرض المحطة إلى أن يتاح لهم في الصباح الحصول على تذاكر وتدبير الأماكن ، وقد قدر عدد الذين يسافرون يومياً من محطتي الإسكندرية وسيدي جابر بما لا يقل عن عشرة

---

(١) تنسب عزبة خورشيد إلى منشئها محمد باشا خورشيد الذي كان مديراً للسكك الحديدية في زمن الخديوي إسماعيل ، واسمها مشهورٌ لأنها كانت من محطات السكة الحديدية التي في ضواحي الإسكندرية .

انظر : المصدر السابق ، قسم ٢ ، جـ٢ ص : ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(٢) البلاغ ، عدد ١٥ يونيو ١٩٤٠م .

(٣) العطف : إحدى القرى القديمة في مديرية البحيرة ، تحولت إلى مركز سنة ١٨٧١م وبقي هكذا حتى عام ١٨٩٥م حين أُلِغي المركز وأصبحت العطف تابعة لمركز رشيد ، ثم نقلت مرة أخرى إلى مركز المحمودية بعد إنشائه سنة ١٩٢٨م لقربها منه .

انظر : محمد رمزي : " القاموس الجغرافي " قسم ٢ ، جـ٢ ، ص : ٢٦٨ .

(٤) المحمودية : إحدى مراكز مديرية البحيرة ، صدر قراراً بإنشائه في ٣ يناير ١٩٢٨م .

انظر : المصدر السابق ، قسم ٢ ، جـ٢ ، ص : ٢٣ مقدمة المحقق .

(٥) البلاغ ، عدد ٢٠ يونيو ١٩٤٠م .

آلاف نسمة [١] ، وفي إحصاء تقريبي وصل عدد الذين رحلوا عن الإسكندرية بالسكك الحديدية وغيرها من وسائل الانتقال إلى داخلية القطر المصري منذ دخول إيطاليا الحرب وحتى ٢٣ يونيو ١٩٤٠م إلى ما يقدر بنحو مائة ألف نسمة [٢] .

أما في داخل المدينة ذاتها فقد بدأ سكان المناطق التي يظن أنها خطرة لوجود أهداف عسكرية بها في مغادرتها إلى مناطق أخرى يعتقدون أنها آمنة ، فقد لوحظ أن كثيرين من الأهالي المقيمين في منازل على شاطئ البحر قد أخذوا في إخلائها اعتقاداً منهم أن المنازل على الشاطئ أكثر عرضة لخطر الغارات الجوية من غيرها [٣] ، وأصبح سكان المدينة في حيرة شديدة من أمرهم ، فسكان محرم بك مثلاً ، أخذوا يهجرون منازلهم للإقامة في ضاحية الرمل اعتقاداً منهم أنها أقل تعرضاً للغارات الجوية من حيِّهم ، بينما عمد كثيرون من سكان الرمل إلى الانتقال إلى محرم بك وغيره من الأحياء الكائنة في قلب المدينة لاعتقادهم أن ضاحية الرمل وخاصة القسم المحاذي للبحر منها أشد تعرضاً للغارات الجوية من أحياء المدينة [٤] ، كما أن سكان خط المساكن الملاصق للميناء الغربية والممتد من أول المكس حتى نهاية سراي رأس التين والبالغ عددهم عشرة آلاف نسمة قد أخلوا مساكنهم وانتقلوا إلى جهات أخرى [٥] ، وهكذا تبلبلت أفكار الناس وحارت عقولهم إلى حدٍ أصبحوا معه لا يدرون ما يفعلون .

ولم يكن الفرار من المدينة مقصوراً على المصريين بل إن عائلات أجنبية

(١) البلاغ ، عدد ٢٥ يونيو ١٩٤٠م .

(٢) البلاغ ، عدد ٢٣ يونيو ١٩٤٠م .

(٣) البلاغ ، عدد ٣ يوليو ١٩٤٠م .

(٤) البلاغ ، عدد ٢ يوليو ١٩٤٠م .

(٥) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٨ يونيو ١٩٤١م .

كثيرة سافرت إلى فلسطين ، كما أن عدداً من السوريين واللبنانيين بدأواْ يتوافدون على القنصلية الفرنسية في الإسكندرية للحصول على جوازات سفرٍ إلى سوريا ولبنان [١] .

ومن الناحية الاقتصادية قررت مصلحة الجمارك بالإسكندرية نقل مخزونها من الدخان من المخازن الجمركية إلى مناطق آمنة داخل القطر مثل طنطا ودمنهور وغيرها ، كما قررت نقل موظفي ومستخدمي جمرك المحمودية وجمرك الأخشاب بالورديان إلى مناطق أخرى ، لأن منطقة الورديان من أشد المناطق تعرضاً للخطر بالنظر لما تحتوي عليه من كميات كبيرة من الأخشاب فضلاً عن خزانات البترول [٢] .

ورغم توقف الغارات الجوية لعدة أيام ورغم الشكوى المتصاعدة للذين نزحواْ إلى الأرياف من أهل الإسكندرية من مصاعب الحياة هناك بسبب ارتفاع أجور المساكن وانعدام وسائل الراحة وقلة المياه الصالحة للشرب وشح العناية الصحية وغير ذلك فقد استمرت هجرة السكان إلى الريف ، هذه المفارقة دفعت كاتباً سكندرياً إلى التحسر عما نكبت به المدينة العريقة ، وكيف أنهم كانواْ في الإسكندرية يرقبون في مثل هذه الآونة من كل عام رحلة الصيف حيث الأسارير المبسوطة والرواج في حركة البيع والشراء وفي وسائل المواصلات على ضروبها ، أما رحلة الصيف التي حان موعدها في هذا العام فهي ليست كرحلة كل عام ، بل انعكس الحال تماماً ، فهذه محاطّ السكك الحديدية تكتظ بالوافدين عليها ، وهذه وسائل المواصلات لا تكاد تسد الحاجة على تعدد أنواعها واختلاف أشكالها ، وليس الرحيل في هذه المرة إلى الإسكندرية وإنما هو منها ، فهؤلاء هم أهلوها وبنوها يودعونها تاركين لها ، ولا

(١) البلاغ ، عدد ٢٧ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ٢ يوليو ١٩٤٠م .

يسع الكاتب في هذه الأوقات العصيبة إلا أن يطلب من أهل الإسكندرية أن يتيقنواْ من أن هذه الحرب ليست إلا سحابة صيف لا تلبث أن تنقشع [١] .

ولكن قُدِّرَ لسحابة الصيف هذه ألا تنقشع سريعاً ، فقد استأنفت طائرات المحور غاراتها على الإسكندرية صباح اليوم الخامس يوليو ١٩٤٠م ، وبالمقابل استأنف الأهالي رحيلهم منها بعد ظهر نفس اليوم ، وتواترت طلبات جديدة من الأهالي من شتى اقسام المدينة للحصول على تصاريح سفر مجانية بالسكك الحديدية ، رغم أن مكتب مصلحة الوقاية المدنية قد صرف من هذه التصاريح حتى منتصف شهر يوليو تقريباً لنحو سبعين ألفاً يمثلون اثنتي عشرة ألف أسرة، رحلواْ جميعاً إلى جهات مختلفة في الوجهين القبلي والبحري ، وإذا كان هناك من جديد فهو يتثمل في أن الأهالي باتوا الآن يطلبون الفرار إلى الوجه القبلي بعد أن تبين لهم مما أذاعته مصلحة الوقاية أن مدن الوجه القبلي أقل تعرضاً لخطر الغارات من مدن الوجه البحري [٢] ، وأخيراً يستيقظ أحد الأعضاء في مجلس النواب من سباته فيقدم استجواباً لرئيس الحكومة بشأن نقص وسائل حماية الأهلين المدنيين " في حالة امتداد الحرب إلى مصر " [٣] .

وتؤكد الإحصاءات أن عدد الراحلين من مدينة الإسكندرية بلغ نحو أربعة آلاف يومياً بواسطة السكك الحديدية عدا الذين يرحلون بوسائل النقل الأخرى ، ويصل من هؤلاء الراحلين نحو ألفي شخص يومياً إلى القاهرة في طريقهم إلى مدن وقرى الوجه القبلي ، وقد استخدم الراحلون في نقل أمتعتهم من الإسكندرية نحو ٨٦٨ سيارة من سيارات النقل خلال شهر يونيو من عام ١٩٤٠م وزعت بواقع

(١) الأهرام ، عدد ٤ يوليو ١٩٤٠م .

(٢) البلاغ ، عدد ٥ يوليو ١٩٤٠م .

(٣) الأهرام ، عدد ٤ يوليو ١٩٤٠م .

١٨٠ و ٦٨٨ سيارة على نصفي الشهر الأول والثاني [١] ، وبحلول منتصف شهر يوليو ١٩٤٠م كانت لجنة إحصاء المهاجرين إلى الريف من الإسكندرية قد أنهت اجتماعاتها لوضع إحصاء دقيق لعدد الذين فرُّواْ من سكان المدينة إلى الأرياف بسبب الظروف الحاضرة ، وذكرت اللجنة أن عدد هؤلاء قد بلغ حتى ذلك الوقت حوالي ثلاثمائة وستين ألفاً ، منهم مائة وثمانون ألفاً فرُّواْ إلى مديرية البحيرة وتسعون ألفاً إلى مديريات الوجه القبلي وتسعون ألفاً أخرى إلى مديريات الغربية والدقهلية والمنوفية ، وكان رحيل هؤلاء جميعاً بواسطة السكك الحديدية والسيارات والسفن الشراعية ، وقد لاحظت اللجنة أن عدد الأجانب الذين نزحواْ من المدينة كان قليلاً جداً [٢] ، وخلال يومي ١٨ ، ١٩ يوليو قدِّر عدد الذين غادرواْ الإسكندرية بحوالي خمسة عشر ألفاً [٣] ، وهو الأمر الذي يعني أن حركة الهجرة كانت في تصاعدٍ مستمر يوماً بعد يوم ، مما دفع مصلحة السكك الحديدية إلى قصر القطارات الإضافية على محطة الإسكندرية لأن حركة الهجرة منها كانت لم تزل على نشاطها بخلاف المدن الأخرى [٤] .

كانت المصاعب المالية والصحية التي واجهها الراحلون إلى الريف فوق طاقتهم واحتمالهم ، ولذلك بدأواْ يفكرون مرة أخرى في العودة إلى الإسكندرية ، لاسيما وقد خفت حدة الغارات الجوية على المدينة ، ووصلت أفواج من المهاجرين فعلاً إلى الإسكندرية ، وأمكن رصد عودة نحو ستة آلاف منهم في يوم واحدٍ فقط

(١) البلاغ ، عدد ٨ يوليو ١٩٤٠م .
(٢) البلاغ ، عدد ١٧ يوليو ١٩٤٠م .
(٣) البلاغ ، عدد ١٩ يوليو ١٩٤٠م .
(٤) البلاغ ، عدد ١١ يوليو ١٩٤٠م .

هو اليوم العاشر أغسطس ١٩٤٠م [١] ، ونحو عشرة آلاف في يوم آخر هو اليوم الخامس عشر من أغسطس [٢] ، وأخذت حركة الأعمال في المدينة في الانتعاش بعد ركودٍ طويل ، وبات متوقعاً أن تشتد حركة العودة بحيث لا يبقى خارج الإسكندرية من سكانها إلا القليل متى دخل فصل الشتاء ، وبالمقابل أمكن التأكيد على أن الهجرة من الإسكندرية إلى الريف قد توقفت تماماً [٣] .

قضى السكندريون شهري سبتمبر وأكتوبر من عام ١٩٤٠م في هدوء نسبي ، ولكن مع اقتراب نهاية شهر نوفمبر من نفس العام استأنفت طائرات المحور غاراتها على المدينة ، وكانت أعنفها في العشرين منه ، فقد خلفت وراءها ستة وسبعين قتيلاً ومائتين وأربعة من الجرحى [٤] ، وبدأت حركة الهجرة من الإسكندرية تنشط من جديد ، وتقرر زيادة عدد القطارات الإضافية ، وارتفعت الأصوات مطالبة بضرورة العودة إلى العمل بنظام تصاريح السفر المجانية بعد وقفها [٥] ، وأقدم المسؤولون عن الأزهر الشريف على إجراء احترازي – طلباً للسلامة – فقرروا نقل المعهد الديني بالإسكندرية بكامل فروعه إلى دمنهور ، على أن تكون دار تحفيظ القرآن بتلك المدينة مقراً له ، كما منحو طلابه عطلة دراسية لمدة سبعة أيام ، وسارت وزارة المعارف العمومية على درب الأزهر فأخذت تبحث في إمكانية نقل بعض المدارس إلى مناطق أخرى أقل عرضة لأخطار الغارات الجوية

(١) البلاغ ، عدد ١٠ أغسطس ١٩٤٠م .
(٢) البلاغ ، عدد ١٥ أغسطس ١٩٤٠م .
(٣) البلاغ ، عدد ١٧ أغسطس ١٩٤٠م .
(٤) البلاغ ، عدد ٢٤ نوفمبر ١٩٤٠م .
(٥) البلاغ ، عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٤٠م .

. [١]

وفي مطلع العام التالي (١٩٤١م) كان من نتائج توالي انتصارات الجيوش البريطانية على حدود مصر الغربية وانقطاع حركة الغارات الجوية لعدة أسابيع أثره في أن عاد إلى الإسكندرية كثيرٌ ممن كان قد هاجر من سكانها إلى الأقاليم الداخلية بسبب الغارات ، وكفَّ عن الهجرة من كان يتأهب لها ، وقد كان من نتيجة ذلك كله أن حدث ارتباك شديد في منظومة توزيع المحروقات على سكان المدينة وفقاً لنظام البطاقات ، ذلك أن ما خُصِّصَ للإسكندرية منها كان قد سبق تقديره على أساس حاجة السكان المقيمين فيها بعد إسقاط أعداد المهاجرين منهم إلى الأقاليم ، فلما أخذ المهاجرون في العودة بدأ العائدون يطالبون بأنصبتهم من الكيروسين ، وأخذت وزارة التموين في معالجة هذه المشكلة الجديدة الناجمة عن الهجرة وإن كانت أخف وطأة بكثير من مشاكل الهجرة الأخرى [٢] .

وعلى غير ما هو متوقع وقعت غارة عنيفة على الإسكندرية ليلة ٥ – ٦ يونيو وأخرى أعنف منها ليلة ٨ – ٩ يونيو ١٩٤١م ألحقت أضراراً كبيرة بالمباني وخسائر فادحة في الأرواح ، وكانت من أعنف الغارات التي تعرضت لها مدينة الإسكندرية في فترة الحرب العالمية الثانية ، حتى إن رئيس الوزراء – حسين سري – [٣] قد زار المدينة في أعقاب الغارة ، وأصدر – بوصفه الحاكم العسكري العام

(١) البلاغ ، عدد ٢٦ نوفمبر ١٩٤٠م .

(٢) الأهرام ، عدد ١٤ يناير ١٩٤١م .

(٣) ولد حسين سري في القاهرة عام ١٨٩٢م ، والده إسماعيل سري باشا ناظر الأشغال ، درس حسين الهندسة في انجلترا بعد تخرجه من المدرسة السعيدية ، تخصص في شئون الري ، وتدرج في مناصب وزارة الأشغال حتى أصبح وكيلاً لها ووزيراً ، ثم رئيساً للوزراء لثلاث مرات أولها عام ١٩٤٠م ، تولى وزارة قصيرة العمر قبل ثورة ١٩٥٢م مباشرة ، وتوفى بالقاهرة ١٩٦٠م .

– عدة أوامر كان لها أثرٌ فعالٌ في ترحيل المهاجرين ، بل خففت هذه الأوامر التي نفذت في الحال من المصاب المفجع الذي تعرض له سكان المدينة، فقد أمر رئيس الوزراء بإعداد أكبر عددٍ ممكن من القطارات لترحيل المهاجرين على أن يكون الركوب فيها مجاناً ، كما أمر بإعداد جميع المدارس في مدينة الإسكندرية والمدن الرئيسية في القطر المصري لإيواء المنكوبين ، وقال : " إن الحكومة تشعر تماماً بصعوبة الوضع ، وستتخذ جميع الإجراءات التي يمليها عليها واجبها ، وترجوا أن

انظر : يونان لبيب رزق : " تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣م " مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، وحدة الوثائق والبحوث التاريخية ، القاهرة ١٩٧٥م ص : ٤٢٦ .= =وانظر كذلك : شميت ، آرثر جولد: " قاموس تراجم مصر الحديثة " ترجمة وتحقيق : عبد الوهاب بكر ، طبعة المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، عدد رقم (٥٢١) القاهرة ٢٠٠٣م ، ص : ٣١٩ .

والجدير بالذكر أنه قد تعاقب على حكم مصر خلال فترة الحرب العالمية الثانية عدة وزارات على النحو التالي :

وزارة علي ماهر الثانية ١٨ أغسطس ١٩٣٩م – ٢٧ يونيو ١٩٤٠م .

وزارة حسن صبري الأولى ٢٧ يونيو ١٩٤٠م – ١٤ نوفمبر ١٩٤٠م .

وزارة حسين سري الأولى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠م – ٣١ يوليو ١٩٤١م .

وزارة حسين سري الثانية ٣١ يوليو ١٩٤٠م – ٤ فبراير ١٩٤٢م .

وزارة مصطفى النحاس الخامسة ٤ فبراير ١٩٤٢م – ٢٦ مايو ١٩٤٢م .

وزارة مصطفى النحاس السادسة ٢٦ مايو ١٩٤٢م – ٨ أكتوبر ١٩٤٤م .

وزارة أحمد ماهر الأولى ٨ أكتوبر ١٩٤٤م – ١٥ يناير ١٩٤٥م .

وزارة أحمد ماهر الثانية ١٥ يناير ١٩٤٥م – ٢٤ فبراير ١٩٤٥م .=

وزارة محمود فهمي النقراشي الأولى ٢٤ فبراير ١٩٤٥م – ١٩ فبراير ١٩٤٦م .

انظر : يونان لبيب رزق : " تاريخ الوزارات المصرية " ص : ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣٨ ، ٤٤٧ ، ٤٦٠ ، ٤٦٧ ، ٤٦٩ .

يوفقها الله في ذلك، وأن يعاونها الجميع المعاونة الصادقة المثمرة " [١] .

والحق إن الآثار التي ترتبت على هاتين الغارتين كانت كارثية ، ولم يكن بإمكان أقوى الحكومات أن تواجهها بمفردها من دون تكاتف الجميع حولها ، وليس أدل على فداحة الجلل من أنه كانت هناك اتجاهات تطالب بترحيل سكان مدينة القاهرة ذاتها إلى داخلية القطر ، وعندما سئل رئيس الوزراء عن ذلك أجاب بأن هذا الموضوع لا يزال قيد البحث ، ولكنه أكَّد بأن الحكومة لن تقف عائقاً في وجه من يريد الرحيل من سكان القاهرة إلى بلاد الوجه القبلي، بل إنها على استعدادٍ تامٍ لترحيله هو وأسرته [٢] .

كانت المشاهد في الإسكندرية محزنة للغاية فالطرقات داخل المدينة والطرقات الزراعية المتفرعة منها إلى البلدان المجاورة كانت غاصة بآلاف المهاجرين الراكبين والسائرين على الأقدام ، وقد استخدمت جميع وسائل النقل المتاحة من السيارات ومركبات الركوب ومركبات النقل وغيرها ، واضطرت وزارة الأشغال إلى التنازل عن تسعين في المائة من أسطولها النهري لاستخدامه في عملية نقل المهاجرين ، حتى إن المراكب في ترعة المحمودية حملت ثلاث أضعاف حمولتها المعتادة [٣] ، وأكد شهود عيان أن سيارة قطعت المسافة بين الإسكندرية والسيوف في ساعة كاملة من كثرة الازدحام ، كما امتلأت محطة الإسكندرية بالجموع التي لا تحصى من المهاجرين سواء في أفنيتها الداخلية أو الخارجية ، إذ احتشد الجميع ينشدون هجرة المدينة ابتعاداً عن وحشية المغيرين من الجو ، وتراصَّت جموع وافرة على الأرصفة في انتظار القطارات التي تحملهم إلى القاهرة

(١) البلاغ ، عدد ٨ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ٩ يونيو ١٩٤١م .

(٣) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٤ يونيو ١٩٤١م .

وغيرها من المدن ، كما التف غيرهم حول المحطة ينتظرون السفر .

وقد بذل رجال مصلحة السكك الحديدية الجهد في تيسير وسائل النقل ، واستعانواْ برجال بوليس المدينة لتنظيم دخول المهاجرين إلى المحطة ، فأمرواْ بإغلاق أبواب الأفنية الداخلية للمحطة ، وكذلك الأفنية الخارجية بحيث لا يسمح بالدخول إلى أرصفة المحطة إلا كل عدد تتسع له القطارات التي أعدت ، وقد تمكنت مصلحة السكك الحديدية من تسيير خمسة عشر قطاراً حملت ما يقرب من ستة عشر ألف نسمة ومعهم أمتعتهم المحدودة ، وهي لا تعدو فراشاً وغطاء وبعض المأكولات هي كل ما بقيت لهؤلاء المهاجرين ، أو كل ما استطاعوا أن يحملوه في رحيلهم المفاجئ ، كما اتخذت المصلحة من الإجراءات ما يكفل تسيير ثمانية قطارات أخرى من الإسكندرية إلى القاهرة لنقل المهاجرين ، واستخدمت في ذلك جميع وحداتها المتيسرة من مركبات الدرجات الثلاث ومركبات البضاعة ، كما اتخذت كذلك الوسائل التي تكفل نقل الراغبين في السفر إلى الوجه القبلي فسيرت قطارات خاصة لهذا الغرض .

وإذا كان هذا هو الوضع في محطة الإسكندرية فإن المشاهد في محطة القاهرة كانت أكثر إيلاماً ، فقد احتشد فيها هي الأخرى جموعً من سكان القاهرة جاءواْ لاستقبال القادمين من ذويهم وأقربائهم وأصدقائهم من المدينة التي أصابتها الغارات ، وراح كلَّ منهم يبحث بين الحشد الكبير من الركاب القادمين متلهفين على ملاقاة ذويهم ، حتى إذا التقى الواصل مع المستقبل رأيت الدموع تنهمر فرحاً في لحظة يعجز اللسان فيها عن كلمات الترحيب أو ذكر التفاصيل .

أما الأمهات الوالهات فكانت لا تستقر عيونهن في البحث عن أبنائهن من بين القادمين ، فإذا لم يصل من ينتظرنه من ركاب القطار انهمرت دموعهن ورحن ينتظرن القطار الآخر في لهفة ، وقد جاء بعض المهاجرين ولم يجدوا منتظريهم ،

وجاء البعض الآخر في طريقهم إلى الوجه القبلي فافترشوا أرض المحطة إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولا وتُهيأ لهم القطارات التي تنقلهم إلى هناك [١] .

ولعل مما زاد من حراجة الموقف أن الحكومة المصرية نفسها شرعت في نصح الأهالي بمغادرة الإسكندرية إلى الريف احتياطاً للطوارئ ، وتزامن ذلك مع توالي الغارات وسريان شائعات في المدينة بأن الألمان قد أنذروا بإخلاء الإسكندرية ، ورغم تكذيب الحكومة لهذه الشائعة إلا أن كثيرين من الأهالي قد تأثروا بها ، فازداد ضغط الهجرة من المدينة ، وأخذ المهاجرون يزدحمون حتى على مركبات نقل البريد ويركبونها فتعطل بذلك البريد واضطربت مواعيد توزيعه، وفي الوقت الذي كان فيه خمسة وعشرون ألف شخص ينتظرون ترحيلهم من محطة القباري ، كان قد وصل إلى القاهرة في يوم واحد (٩ يونيو) اثنان وعشرون قطاراً خاصاً وعادياً من الإسكندرية تحمل عدداً من المهاجرين قدروا – وفق إحصاء مبدئي – بنحو ثلاثين ألف شخص ، وواصلت مصلحة السكك الحديدية جهودها من أجل تسيير عددٍ آخر من القطارات الخاصة لنقل الراغبين في الهجرة [٢] .

أما من بقي في الإسكندرية من أهلها واستبعدوا فكرة الهجرة فقد عانوا بدورهم ظروفاً صعبة وقاسية ، فقد عمد الأهالي إلى المبيت خارج بيوتهم في العراء خشية أن تفاجأ المدينة بغارات ليلية ، كما أن رحيل الكثيرين من أصحاب المخابز وعمالها جعل المدينة التي كانت عامرة تعاني من نقص واضح في الاحتياجات الأساسية حتى باتت لا تجد كل حاجاتها من الخبز ، وأخيراً فإن احتياطات الأمن

(١) لقد أسهب محرر البلاغ في وصف المشاهد المأساوية التي رآها بعينه سواء عندما زار الإسكندرية برفقة رئيس الوزراء أو بعد عودته منها ، وكتب بقلمه وصفاً بليغاً للحالة البائسة التي كان عليها هؤلاء المهاجرون . انظر : البلاغ ، عدد ٩ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ : عدد ١٠ يونيو ١٩٤١م .

والسلامة جعلت الحكومة تفرض قيوداً شديدة على نشاط السكان ليلاً فقررت وقف العمل على خطوط سيارات الركاب بعد غروب الشمس . ولعل هذه الأوضاع هي التي دفعت عدداً من أعضاء مجلس النواب لتقديم ثلاثة استجوابات برلمانية بخصوص تهاون الحكومة في اتخاذ الوسائل الضرورية لتجنيب سكان الإسكندرية ويلات القتل والتدمير ، وإهمالها في تنظيم الهجرة وتأمين المهاجرين [١] .

مَثُل رئيس الوزراء حسين سري أمام مجلس الشيوخ في العاشر من يونيو ١٩٤١م لإلقاء بيانٍ حول الغارات التي وقعت على الإسكندرية ، وقال : إن المدينة قد تعرضت لغارتين خلال الأيام الأخيرة ، الأولى منهما أخف من الثانية فقد وقعت قنابلها في ثلاثة أماكن حول الميناء ، أما الغارة الثانية فقد ألقت الطائرات المغيرة فيها قنابلها في أنحاء المدينة المختلفة . وقد سرت على أثر كل واحدة من هاتين الغارتين إشاعات أذاعت الهلع في بعض النفوس ، والواقع أنه ليس ثمة ما يوجب الهلع ، فقد كان عدد القتلى في الغارة الأولى ١٤٧ والجرحى ٤٦ ، أما القتلى في الغارة الثانية فقد بلغ عددهم حتى وقت إلقاء البيان ٣٨٤ والجرحى ١٢٣.

ويضيف رئيس الوزراء أن هاتين الغارتين دفعتا بكثيرٍ من أهالي الإسكندرية يقدرون بنحو ثلاثين إلى خمسة وثلاثين ألفاً إلى الهجرة من المدينة إلى القاهرة أو غيرها من البلاد ، وقد سهلنا لهم أسباب الهجرة كل التسهيل ، فأرسلنا قطارات خاصة لنقلهم مجاناً ، وأَجَرنا كل من لجأ إلينا لإيوائه ، وقدمنا ما يلزم من الطعام للمحتاجين ، ويسرني أن أؤكد أنه لم يبق إلى الآن لاجئ بلا مأوى أو طعام [٢] .

ولعل مما يلاحظ على بيان الحاكم العسكري العام أنه يحاول جاهداً تبسيط الأمور ، فهو لا يرى في وفاة ما يزيد على خمسمائة شخص ما يدعو إلى القلق أو

(١) البلاغ ، نفس العدد .

(٢) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ١٠ يونيو ١٩٤١م .

الذعر ، وكأنه يطلب من أهالي الإسكندرية أن يبيتواْ في منازلهم آمنين مطمئنين ريثما تنهال عليهم قنابل الغارات فتودي بحياتهم دون خوفٍ أو وجل ، كما أن تقديرات الرجل لأعداد الفارين من الإسكندرية فيها تقتيرٌ شديد ، فعلى الرغم من عدم وجود إحصاء دقيقٍ عن هؤلاء إلا إن التقديرات الأولية كانت تتراوح بين الأربعين ألفاً – وفق أدنى تقدير – والثمانين ألفاً وفق تقديرات أكثر المتشائمين ، كما أن وزيره للأشغال قدر عدد هؤلاء النازحين بنحو سبعين ألفاً من أصل سبعمائة وخمسين ألفاً هم مجمل سكان المدينة [١] ، وعلى آية حال فإن الرأي العام لم يكن مطمئناً إلى الحقائق الواردة في بيان رئيس الوزراء ووصفها بأنها " تدعو إلى عدم الارتياح " [٢] .

ومهما يكن من أمر فإن الحالة في الإسكندرية قد دعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لتنظيم هجرة سكانها منها ، وكان من بين هذه الإجراءات :

أ- تنظيم السفر : رأت السلطات المختصة أن تخصص محطة الإسكندرية للركاب الذين يرغبون في السفر بالأجر ، وأن تخصص محطتا القباري ومحرم بك للذين يسافرون من المهاجرين بدون أجر وذلك رغبة منها في تنظيم عملية الرحيل .

ب-توزيع المهاجرين على مختلف المدن : رأى المشرفون على تنظيم عملية الهجرة ضرورة توزيع المهاجرين على مختلف جهات القطر حتى لا يتكدس المهاجرون في مدينة دون أخرى ، فسيرواْ بالاتفاق مع السكك الحديدية في يوم ١١ يونيو ١٩٤٠م ستة قطارات خاصة إلى إيتاي البارود وطنطا وكفر الزيات ومنوف ودسوق وغيرها تحمل عدداً كبيراً من المهاجرين يبلغ آلاف الأشخاص ، هذا وقد أعطيت الأولوية للمدن التي يسهل توفير أسباب الصحة

(١) البلاغ ، عدد ١٢ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ١١ يونيو ١٩٤١م .

فيها ، فقد ثبت للحكومة من تجربة الهجرة في العام الماضي أن الذين نزلواْ ضيوفاً على بلاد الريف من الذين لم يعتادواْ الحياة فيه قد أصيبواْ بأمراض كثيرة ، وكانت الهجرة بالنسبة لهم سبباً في متاعب اضطرت الكثيرين منهم لتفضيل العودة إلى المدن التي هاجرواْ منها .

ج- توفير القطارات لنقل المهاجرين : نظراً لحاجة السكك الحديدية إلى قطارات خاصة لنقل المهاجرين من الإسكندرية ، لذا أقدمت المصلحة على التفكير في الاقتصاد في تسيير بعض القطارات التي تسير على الخطوط الأخرى ، فصدر قرارٌ بوقف تسيير تسعة عشر قطاراً في مناطق مصر المختلفة يومي الخميس والجمعة على أن تستخدم في هذين اليومين لنقل الركاب من الإسكندرية والقاهرة [١] .

وقد أمكن للسكك الحديدية من خلال هذه الإجراءات أن تسير واحداً وثلاثين قطاراً خاصاً منها سبعة عشر قطاراً بين الإسكندرية والقاهرة وثمانية قطارات بين الإسكندرية وبلاد الوجه البحري وستة قطارات بين القاهرة والوجه القبلي . هذا النشاط الكبير لمصلحة السكك الحديدية دفع مديرها علي طرَّاف باشا لأن يقيم في الإسكندرية ليشرف بنفسه على حركة ترحيل المهاجرين من مختلف محطاتها ، ولا يخلو الحال في ظروف استثنائية مثل هذه من وجود مستغلين ينشدون الربح بطرق ملتوية غير شريفة ، فأحد المهاجرين اشتكى من أنه لم يستطع الوصول إلى القطارات المعدة للهجرة إلا بواسطة بعض الحمالين الذين جعلواْ مهمتهم تسهيل الدخول إلى المحطة من الأسوار الخارجية مقابل مبلغ من المال تراعى فيه حالة المهاجرين ، وهو يطلب العمل على منع هذا الاستغلال المذموم لمنكوبين اضطرتهم

(١) البلاغ ، عدد ١١ يونيو ١٩٤١م .

الظروف إلى الهجرة من ديارهم ، والتشرد بعد الأمن [١] .

ورغم هذه السلبيات لم يكن أمام السكك الحديدية إلا أن تواصل جهودها في سبيل نقل المهاجرين إلى القاهرة فسيرت يوم ١١ يونيو ١٩٤١م ثمانية وعشرين قطاراً خاصاً لنقل الراحلين وذلك عدا القطارات العادية التي تسيرها عادة بين العاصمتين ثم بين العاصمة الكبرى وبلاد الوجه القبلي ، ويؤخذ من الإحصاءات التي وضعتها مصلحة السكك الحديدية أن عدد ركاب هذه القطارات قد بلغ تسعة وعشرين ألف شخص عدا من سافر من المهاجرين في القطارات العادية ، وقد رأت السكك الحديدية أن تستعين بمركبات البضاعة في نقل المهاجرين إلى الوجه القبلي ، فسيرت في ذات اليوم خمسة قطارات لهذا الغرض يُؤلف كل قطارٍ منها من خمسٍ وستين مركبة ، وقد بلغ عدد المهاجرين الذين نقلوا إلى الوجه القبلي طبقاً للإحصاء الذي وضعته السكك الحديدية عن نفس اليوم نحو ثلاثة عشر ألفاً ما بين رجل وامرأة وطفل [٢] .

ومهما يكن من أمرٍ فقد أمكننا بالرجوع إلى بيانات مكتب الضابط القضائي بمحطة العاصمة أن نحصل على بيانات أكثر دقة وأشد تفصيلاً بخصوص أعداد المهاجرين الذين رحلواْ إلى القاهرة من الإسكندرية في الأيام الستة النحسات التي أعقبت أعنف الغارات وأشدها تدميراً على الإسكندرية .

(١) البلاغ ، نفس العدد .

(٢) البلاغ ، عدد ١٢ يونيو ١٩٤١م .

جدول رقم (٣)

أعداد الفارين من الإسكندرية إلى القاهرة وبلاد الوجه القبلي في الفترة من ٨ يونيو ١٩٤١م إلى ١٣يونيو ١٩٤١م [١] .

المدة	وصل للقاهرة	تخلف بالقاهرة	سافر إلى الصعيد
من ظهر يوم / ٨ / ٦ / ١٩٤١م إلى صباح يوم ٩ / ٦ / ١٩٤١م	؟	؟	٦٦٩١
يوم ٩ / ٦ / ١٩٤١م	١٦٩٤٣	٦٢٩٧	١٠٦٤٦
يوم ١٠ / ٦ / ١٩٤١م	١٧٩١٢	٤٥٤١	١٣٣٧١
يوم ١١ / ٦ / ١٩٤١م	١٧٥٧٤	٦٥٩٧	١٠٩٧٧
يوم ١٢ / ٦ / ١٩٤١م	١٢٥٤٣	٦٠٧١	٦٤٧٢
يوم ١٣ / ٦ / ١٩٤١م	٧٥٧٥	٣٣٥٠	٤٢٢٥
المجموع	٧٢٥٤٧	٢٦٨٥٦	٥٢٣٨٢

(١) وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٣٠٨٢٠ – ٠٠٨١ " تعويضات الخسائر الناجمة عن الغارات الجوية " مذكرة عن الإجراءات التي أعدتها وزارة الصحة العمومية لإسعاف المصابين وحماية صحة المهاجرين بمناسبة الغارات الأخيرة على الإسكندرية .

وضح إذن أن تقديرات رئيس الوزراء حسين سري لأعداد الفارين من جحيم الغارات على الإسكندرية – ما بين ثلاثين إلى خمسة وثلاثين ألفا – وكذلك تقديرات وزيره للأشغال عبد القوي أحمد باشا [١] – نحو السبعين ألفاً – وحتى تقديرات أكثر المتشائمين – حوالي الثمانين ألفاً – كانت أبعد بكثير عن الحقيقة ، فإذا كان من وصل من هؤلاء إلى القاهرة يزيدون عن السبعين ألفاً ، تسرب منهم إلى الصعيد فوق الخمسين ألفٍ بقليل ، فكيف بمن فرواْ إلى بلدان الوجه البحري القريبة من الإسكندرية والتي تعتبر بحكم مجاورتها للإسكندرية مهاجر ملائمة لأهلها ، ولاسيما مديريتي البحيرة والغربية أقرب مديريات الوجه البحري إليها، فإلى هاتين المديريتين بالذات لجأ عشرات الآلاف من أهل الإسكندرية هرباً من بطش طائرات المحور ، وعلى أية حال فإننا لن نكون متسرعين في الجزم بأعداد هؤلاء المهاجرين ريثما تجود لنا مصادر هذه الفترة بإحصاءات أخرى تتعلق بأعداد هؤلاء في كل بلدٍ من البلدان التي نزحواْ إليها كلٌ على حدة .

وإذا كنا نحرص على ألا تنسينا زحمة الأرقام ورتابة الحسابات النواحي الإنسانية التي هي من بين أكثر العوامل نشداناً لمن يتصدرون لكتابة التاريخ فإننا يجب أن نشير هنا إلى أن الرعايا الإيطاليين المقيمين في الإسكندرية عندما رغبواْ في الهجرة منها فراراً من الغارات الجوية لم تسمح لهم السلطات إلا بإخراج النساء والأطفال فحسب ، وكأن الحكومة تقول لهم : " موتواْ بقنابل طائراتكم قبل أن يموت

(١) وُلِد عبد القوي أحمد باشا بمديرية المنوفية ، درس الهندسة وبرع فيها ، واشتهر بدراساته عن ضبط النيل ، تولى الإشراف على أعمال هندسية عديدة في مصر والسودان ، ومنها مشروع خزان جبل الأولياء ، عين وزيراً للأشغال ، وتوفى بالقاهرة عام ١٩٥٤م .
انظر : خير الدين الزركلي : " الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين " طبعة : دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة عشرة ، بيروت ٢٠٠٢م جـ١ ، ص: ٢٠١ .

بها المصريون " ، ولسنا ندعي مثالية زائدة ، ولكن المرء يحار في تقدير موقف الحكومة فيما يتعلق بهؤلاء فهل كان ينبغي لها أن تقابل السيئة بالحسنة فتسمح لهؤلاء بالهجرة كما سمحت بها لأبنائها من المصريين ؟ على اعتبار أنهم لا ذنب لهم فيما اقترفته حكوماتهم من جرائم وآثام بحق الشعب المصري – هذا إن غضضنا الطرف عن موقف مصر المتخاذل إزاء المحور والمتعاون مع الحليفة بريطانيا ، ولو أن إغفال هذه الحقيقة أمرٌ يصعب على المراقب المنصف – أم أنه كان يجب على الحكومة أن تنطلق في معاملتها لهؤلاء من اعتبارات سياسية في المقام الأول ، ما دام معروفاً أن المسائل الإنسانية لا يقام لها كبير وزن أيام النزاعات والحروب ؟ وعلى أية حال فإن هؤلاء قد تزاحموا على مقر القنصلية الإيطالية بالإسكندرية وطلبوا من القنصل السويسري الذي كان يرعى مصالحهم بالسعي لتسهيل الهجرة لهم ، وقد غدا أمر ترحيل هؤلاء مشكلة جديدة يجب الاهتمام بها ومعالجتها من جانب السلطات [١]

على أن مما يلفت الانتباه في أيام العسر هذه هو مناشدة وزير الأشغال لرجال الصحافة أن يتعاونوا مع الحكومة في العمل على إعادة حالة النشاط العادية إلى الإسكندرية ، وأن يطمئنوا الناس كل الاطمئنان إلى أن الحكومة قامت وستقوم بكامل واجبها ، بل بكل ما يمكن لحماية المدينة وأهلها والرجل في دعوته إلى الطمأنينة والرجوع بالحياة إلى المدينة إلى سابق عهدها في موقفٍ لا يستطيع فيه أن يقطع لأهل الإسكندرية بعدم تكرار هذه الغارات ، ولكنه يرجو منهم أن يكونوا كالجنود في الميدان تسقط القنبلة فتصيب عدداً منهم ، وعلى الباقين أن يصمدوا بل أن يتقدموا .

(١) البلاغ ، عدد ١٢ يونيو ١٩٤١م .

وقبل أن يوجه إليه اتهام بأنه يحرض الناس على البقاء في الإسكندرية معرضين لخطر الغارات بينما يقيم هو وأسرته في القاهرة آمناً بعد أن خفت حدة الغارات عليها ، وجدنا وزير الأشغال يؤكد بأنه سيأخذ بنفسه أولاً بما دعا إليه الإسكندرية ، وأعلن أنه سيقيم في الإسكندرية لمدة غير محدودة ، وإذا كنا قد حرصنا على التأكد من التزام الرجل بوعده هذا فإنه قد استبان لنا من خلال رصد الصحافة لتحركات وزير الأشغال أنه لم يكن يغادر الإسكندرية إلا لحضور اجتماع مجلس الوزراء او لأمر طارئ يدعو إلى ذلك ، وأنه ظل محافظاً على هذا الوعد حتى زوال خطر الغارات الجوية الذي كان يهدد الإسكندرية ، ولن نغمط أعضاء وزارة حسين سري حقهم إذا قلنا إن وزير الأشغال عبد القوي أحمد باشا كان من أكثرهم حركة ونشاطاً وقرباً من المهاجرين وإدراكاً لمشاكلهم وسعياً إلى معالجة هذه المشاكل .

ورغم تطمينات وزير الأشغال هذه إلا أن هجرة سكان المدينة ظلت مستمرة ، ولا سيما في أوساط الطبقات الفقيرة كصغار المستخدمين والعمال وغيرهم ، وفي تقديرٍ آخر جديد فإن من فرَّ من الإسكندرية منذ وقوع هذه الغارات العنيفة إلى يوم ١٢ يونيو ١٩٤١م عن طريق السكك الحديدية قد بلغ نحو مائة وعشرين ألفاً من أهلها ،هذا عدا من غادروها بالسيارات وعلى الأقدام، وقد ظهر أثر هذا الضغط الكبير من المهاجرين على بعض مدن الوجه البحري كطنطا وكفر الزيات وغيرها ، مما دعا السلطات المختصة لوضع نظامٍ خاص لتوزيع المهاجرين بين المدن ، وقد اتصل مديرو المديريات بمحافظة الإسكندرية في هذا الصدد لمنع وفود مزيد من المهاجرين إلى مدنهم والاقتصار على ما أرسل منهم إليها ، كما بدأت السلطات المختصة في اتخاذ الوسائل التي تكلف نقل عددٍ من هؤلاء المهاجرين ، وقد سيرت السكك الحديدية – تحقيقاً لرغبة هذه السلطات – خمسة قطارات ، كان من بينها

واحدٌ من طنطا إلى المنصورة وآخر منها إلى منوف وثالث منها إلى الزقازيق ورابع منها إلى ميت غمر وخامس من كفر الزيات إلى منوف [١]

سمح انقطاع الغارات الجوية لمدة خمسة أيام للجميع بأن يلتقط الأنفاس ، فكانت فرصة استغلها حسين سري رئيس الوزراء في أن يوجه شكراً لرجال مصلحة السكك الحديدية تلقاء الجهد العظيم الذي بذلوه خلال الفترات العصيبة من هجرة أهل الإسكندرية ، وقابل مدير المصلحة علي طراف باشا شكر رئيس الوزراء بامتنان زائد ، كما أن عدداً كبيراً من عمال الإسكندرية آثر البقاء فيها وعدم الهجرة مما كان له أثره في تمكين الكثيرين من أهلها من الحصول على حاجاتهم المعيشية .

وبعد أن هدأت الأحوال كان على الحكومة أن تخضع لمساءلة ممثلي الأمة، فخصص مجلس النواب جلسة لمناقشة بيان الحكومة الخاص بالغارات الجوية التي وقعت على الإسكندرية ، وافتتح الجلسة أحمد ماهر باشا [٢] رئيس المجلس ، واقترح التبرع بمبلغ خمسمائة جنيه لمنكوبي غارات الإسكندرية من المبالغ التي جمعت من الأعضاء ، وبعد الموافقة بدأت المناقشات فانتقد النائب حسن الجداوي السماح بالهجرة من الإسكندرية من غير ترتيب أدى إلى خللٍ في حركة المدينة ،

(١) البلاغ ، عدد ١٢ يونيو ١٩٤١م .

(٢) هو أحمد ماهر باشا ابن محمد ماهر ولد بالقاهرة عام ١٨٨٨م (١٣٠٥هـ) تعلم الحقوق بها وبفرنسا ، اشترك في الحركة القومية مع سعد زغلول ، وانفصل عن الوفد بعد وفاة سعد وألف حزباً سماه " الهيئة السعدية " تولى رئاسة مجلس الوزراء ، ورئاسة مجلس النواب مرتين ، توفى عام ١٩٤٥م (١٣٦٤هـ) .
له ترجمة في : زكي محمد مجاهد : " الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشر الهجرية " طبعة : دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٩٤م ، جـ١ ص : ١٤٢ ، وانظر كذلك : الزركلي " الأعلام " جـ١ ص: ٢٠١ .

وطلب أن تكون الهجرة مقصورة على الأطفال والنساء والعجزة .

وتكلم العضو أحمد شاهين في أثر الشائعات على زيادة حركة الهجرة ، وأن المهاجرين وقعواْ أسرى لهذه الشائعات والمبالغات والخيالات ، وطالب الصحافة بتحري الدقة ، وطالب الحكومة كذلك بالشفافية في البيانات الرسمية .

كما طلب العضو أحمد أبو العلا أن توفر الحكومة للأهلين ما يلزمهم من ملجأ آمن ، ونبه إلى اندساس عناصر من الدخلاء بين المهاجرين لكي يستفيدواْ من مساعدات الحكومة لهم ، كما أنهم كانواْ يستجدون الناس في الطرقات بدعوى أنهم مهاجرين تقطعت بهم السبل .

وأخيراً تكلم العضو محمود فهمي النقراشي [١] وبعد أن أفاض في الحديث عن تنظيم الهجرة قال إن على الحكومة أن تنظم عودة القادرين من المهاجرين إلى الإسكندرية ، وناشد هؤلاء الذين كانوا يقومون في الإسكندرية بأعمال الصناعة والتجارة ، وأهاب رجولتهم ووطنيتهم أن يعودواْ إلى الإسكندرية حتى وإن كانواْ مستهدفين لخطر شديد ، لأن الظروف وضعتهم في هذا المركز فيتحتم عليهم أن يقوموا بالواجب ، لأن الإسكندرية يجب أن تعيش ، ويجب أن تبقى نشيطة عامرة كعهد العالم بها ، ثم استدرك فطلب من الحكومة أن توفر لهؤلاء أسباب الوقاية [٢]

وأول ما يلاحظ على مناقشات ممثلي الشعب أنهم اهتمواْ بالعوامل المحفزة على الهجرة مثل الشائعات والمبالغات أكثر من اهتمامهم بالعامل الأساسي وهو

---

(١) محمود فهمي باشا ابن علي النقراشي ، ولد بالإسكندرية عام ١٨٨٨م (١٣٠٥هـ) ودرس بها ثم بإنجلترا ، اشتغل بالتدريس إلى أن أصبح مديراً للتعليم بأسيوط ، انشق عن الوفد مع أحمد ماهر وترأس حزب " الهيئة السعيدية " بعد مصرع ماهر ، ثم تولى رئاسة الوزراء سنة ١٩٤٥م ، اغتاله أحد الطلاب في نفس العام .

انظر : الزركلي : " الأعلام " جـ٧ ص : ١٨٢ – ١٨٣ .

(٢) مضابط ، مجلس النواب ، جلسة ١٢ يونيو ١٩٤١م .

الغارات الجوية نفسها وكيفية وقفها وطرق الوقاية منها إن وقعت ، كما أنهم كانواْ أحرص على عدم وصول معونات الحكومة إلى غير مستحقيها أكثر من حرصهم على وصولها إلى مستحقيها ، وأخيراً كان اهتمامهم بحياة الإسكندرية يفوق اهتمامهم بحياة ساكنيها ، فالعبرة عندهم هي الحفاظ على دوران عجلة الحياة في المدينة ، حتى وإن دارت على أجساد السكان .

لا غرابة إذن في أن ينسج حسين سري في رده على نفس منوال الأعضاء : " أما ما يثار بشأن تقصير الحكومة في تيسير الأماكن للأهلين الراحلين فإنه على أثر الغارة الأخيرة نصحتا الأهالي بالانتقال إلى أماكن أعدتها لهم الحكومة ، ولكنهم لم يستمعواْ النصيحة إلى أن أتت الغارة الثانية وكانت شديدة " ، فالأهلون – إذن – هم المسئولون عما أصابهم من نكبات بسبب الغارات الجوية طبقاً لما رآه رئيس الوزراء لأنهم لم يسمعواْ نصيحة الحكومة [1] .

كون أن الحكومة نصحت الأهالي بمغادرة الإسكندرية فهذه حقيقة ثابتة لا مراء فيها أكدتها الصحف وأشرنا إليها نحن قبلاً ، وكون أن الأهالي رفضواْ الاستجابة لنصيحة الحكومة فهذا محض افتراء ، فقد ثبت بالإحصاء أن المهاجرين بدأواْ بالنزوح من الإسكندرية فور وقوع الغارة الأولى ، ثم تضاعفت أعدادهم يوماً بعد يوم إثر وقوع الغارة الثانية وإثر نصح الحكومة لهم بمغادرة الإسكندرية ، وكيف يعقل أن الأهالي تجاهلوا النصح الحكومي في حين أن مئات الآلاف منهم هجرواْ المدينة ثم انبثواْ في جميع أرجاء القطر المصري كالجراد المنتشر لا يلوون على شيء ؟ ثم كيف يتأتى للحكومة الجمع بين نصح الأهالي بمغادرة المدينة ونصحها للقادرين على العمل بالعودة إليها أو البقاء فيها ؟ هذه الانتقائية في النصح لا تستقيم مع المنطق السليم .

(١) مضابط ، مجلس النواب ، جلسة ١٢ يونيو ١٩٤١م.

على أية حال فإن وزير الأشغال عبد القوي أحمد باشا كان أكثر واقعية من رئيسه ، فآثر في كلمته أمام المجلس أن يتحمل نصيبه من المسئولية ، وقال إنه تقدم في العام الماضي إلى مجلس الوزراء باقتراحات بشأن تنظيم الهجرة ، وقد أقرها المجلس ووزعت على جميع المحافظات والمديريات ، وأخذ المديرون والمحافظون في تعريف الأهلين بواجبهم ، وأضاف الوزير : " صحيح أن هذه المعلومات لم تنشر في الصحف ، وقد أكون مسئولاً عن ذلك لأني خشيت أن يكون النشر في الصحف سبباً للهلع " .

وعقب قائلاً : إنه قد ثبت علمياً أنه مهما تضع من قواعد فإن هناك ظروفاً تستجد ويستحيل معها تنفيذ القواعد ، وحاول الوزير أن يتلمس اسباب اضطراب الهجرة من الإسكندرية فذكر أن الحكومة كانت قد أعدت قطارات للسفر إلى القاهرة ، ولكن بعض المهاجرين طلبواْ مواصلة السفر إلى الصعيد فقبلت الحكومة ، وتأخر رجوع القطارات فتكدس المسافرون في الشوارع وعندئذٍ عادت الحكومة وقصرت السفر على القاهرة فقط [1] .

أما وقد تجاوزت الحكومة هذه المساءلة البرلمانية بسلام ، ما دام قد وضح أن رغبة الجميع هي إلصاق المسؤولية بالمهاجرين أنفسهم فقد أصبح لا مانع لدى الحكومة من أن تستجيب لبعض نصائح أعضاء مجلس النواب ، فقد كان للوسائل التي اتخذتها السلطات المختصة لوقف سوق الإشاعات التي ترددت في الآونة الأخيرة أثرها في اقتراب الوضع في المدينة إلى الهدوء الحذر ، وبدأت حركة المهاجرين من الإسكندرية إلى القاهرة في الانخفاض مقارنة بالأيام التي تلت وقوع الغارات ، ومع ذلك فقد والت مصلحة السكك الحديدية جهودها في سبيل توفير القطارات الخاصة ، وكان لوقف سير القطارات على بعض الخطوط الفرعية أثره في

(١) مضابط ، مجلس النواب ، جلسة ١٢ يونيو ١٩٤١م .

زيادة عدد القطارات التي تخصصها لنقل المهاجرين بين الإسكندرية والقاهرة ، فقد بلغ عدد القطارات الخاصة التي سيرتها المصلحة يوم ١٢ يونيو ١٩٤١م ستة وعشرين قطاراً ، منها خمسة عشر قطاراً سيرتها من الإسكندرية إلى القاهرة ، وثلاثة بين الإسكندرية وطنطا ، وستة قطارات بين القاهرة والوجه القبلي ، والقطاران الآخران سيرتهما بين بعض بلاد الوجه البحري ، كما سارت السكك الحديدية على تحقيق رغبة السكان في تخفيف الهجرة إلى بعض بلاد الوجه البحري فسيرت قطاراً خاصاً من إيتاي البارود إلى كوم حمادة وآخر من طنطا إلى منوف [١] .

كان المظنون بعد أن انقضت ستة أيام كاملة بلا غارة وبعد تطمينات الحكومة وبعد القضاء على سوق الإشاعات أن تهدأ بذلك أعصاب الكثيرين ، ولكن كان الناس في اضطراب شديد خوفاً من تجدد الغارات ، وقد بلغ عدد الذين فروا من الإسكندرية يوم ١٢ يونيو المذكور حوالي تسعة عشر ألفاً توجه منهم نحو اثنى عشر ألفاً إلى القاهرة وسبعة آلاف إلى الوجه القبلي ، وهذا عدا الذين نقلوا إلى بعض بلاد الوجه البحري ، كما أن الإحصاء مقصورٌ على من نقلتهم السكك الحديدية فقط [٢] .

وفي اليوم التالي (١٣ يونيو) سيرت السكك الحديدية أربعة عشر قطاراً خاصاً منها تسعة قطارات من الإسكندرية إلى القاهرة ، واثنان من القاهرة إلى الوجه القبلي ، وواحد من القباري إلى طنطا ، وواحد من طنطا إلى منوف ، وواحدٌ من طنطا إلى المنصورة ، وقد دلت الإحصاءات التي وضعتها السلطات المختصة أن هجرة السكان خلال هذا اليوم واليوم الذي يليه قد انخفضت انخفاضاً ظاهراً إلى حد

(١) البلاغ ، عدد ١٣ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، نفس العدد .

أن القطارات التي سيرتها السكك الحديدية كانت تبرح المدينة وليس بها سوى عددٌ يسيرٌ من المهاجرين ، وقد رأت السلطات أن الحالة أصبحت لا تستلزم تنفيذ القرار الخاص بترحيل السكان من الإسكندرية مجاناً ، فتقرر وقف الهجرة المجانية اعتباراً من يوم (١٥ يونيو) على أن يصرح للراغبين في الهجرة بالسفر بعد دفع الأجور المقررة للسفر ، كما رأت مصلحة السكك الحديدية إثر ما لوحظ من قلة عدد المهاجرين وتنفيذ القرار الخاص بوقف الهجرة المجانية عدم الحاجة إلى تسيير القطارات الخاصة التي اعتادت تسييرها من الإسكندرية والقاهرة، والاقتصار على القطارات العادية [١].

والواقع أن يوم ١٤ يونيو كان من أهدأ الأيام التي مرت على الإسكندرية بعد أن كان الذعر قد أصاب سكانها خلال الأيام التي سبقته بسبب رواج سوق الإشاعات من ناحية وتهافت السكان على الهجرة من ناحية أخرى ، فقد سارت الأعمال سيرها العادي ، وفتحت المتاجر التي كانت أغلقت أبوابها ، وبدأ دولاب العمل في الدوران ، بل إن المدينة شهدت في هذا اليوم ظاهرة جديدة ، فقد بدأت وفود المهاجرين التي هجرت الإسكندرية إلى البلاد القريبة منها في العودة إليها بعد أن هدأت الحالة ، واتصل مدير البحيرة بمحافظ الإسكندرية لتوفير وسائل النقل للمهاجرين العائدين [٢] .

(١) البلاغ ، عدد ١٤ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، نفس العدد .

كان من الطبيعي أن تقل حركة التداول في سوق الأوراق المالية في الإسكندرية خلال الأسبوع الذي أعقب وقوع الغارات الجوية العنيفة عليها ، ولكن المشكلة الأكبر كانت في العطل الذي أصاب حركة الأعمال في كثير من المنشآت الصناعية بالإسكندرية بسبب هجرة أكثر عمال المنشآت مما أدى إلى وقف الأعمال في معظمها ، وغنيً عن البيان أن في الإسكندرية مصانع كثيرة ومهمة ، لا تزود سكان المدينة بمنتجاتها فحسب بل تمون جميع أسواق مصر والسودان وبعض الأسواق الشرقية ، ومن ثم فقد بدأ العمل على إعادة عمال تلك المصانع الذين هجروا المدينة عن طريق وسائل مختلفة منها رفع أجور العمال لتشجيع من هاجر منهم على العودة وتحفيز من بقي في المدينة ، ومنها إقامة معسكرات للعمال خارج المدينة على مقربة منها ليبيتواْ فيها ليلاً ثم يعودواْ إلى العمل في المدينة نهاراً .

أكمل انقطاع غارات الطائرات المعادية على الإسكندرية يومه الثامن فكان لهذا أثره في هدوء الحالة في المدينة هدوءً ملحوظاً ، وقد تناقص عدد المهاجرين من الإسكندرية تناقصاً كبيراً ؛ إذ لم يتعد عددهم ثلاثة آلاف شخص أغلبهم من النساء والأطفال والشيوخ الذين لا عمل لهم ، ومع ذلك تراجعت السكك الحديدية عن قرارها الخاص بوقف تسيير القطارات الخاصة وسيرت لهم في ١٥ يونيو خمسة قطارات أربعة منها من الإسكندرية إلى الوجه البحري والقاهرة ، والخامس من القاهرة إلى الوجه القبلي ، وقد لوحظ أن عدد من أقلتهم هذه القطارات ينقص عن حمولتها المقررة لذا لم تر السكك الحديدية ما يبرر تسيير قطارات إضافية في اليوم التالي (١٦ يونيو) اكتفاء بالقطارات العادية ، وبينما كان مقرراً وقف السفر المجاني اعتباراً من منتصف ليلة ١٥ يونيو فقد رأت مصلحة السكك الحديدية مد هذا القرار لمدة أربعة وعشرين ساعة إضافية على أن يُقْصر امتياز السفر المجاني على النساء والأطفال والشيوخ ومن لا تستدعي طبيعة عملهم الإقامة في

الإسكندرية [١] .

وفي المقابل بدأت السلطات في الاهتمام بتيسير الانتقال للراغبين من المهاجرين في العودة إلى المدينة ، وقد ازدحمت بهم القطارات القادمة إلى الإسكندرية ، كما سيرت السلطات أسطولاً من سيارات النقل الخاص لنقل بعضهم من دمنهور إلى الإسكندرية [٢] .

وهكذا بدأ الاستقرار يعود إلى المدينة ، وبات مرتقباً أن الحياة ستعود إلى مجراها الطبيعي خلال بضعة أيام قليلة ، لاسيما وقد بدأت الحكومة في فرض قيود للحد من عملية الهجرة ، فأوقفت السفر المجاني للراغبين في الهجرة من الإسكندرية منذ منتصف ليلة ١٦ يونيو بعد أن ظل السفر مباحاً دون قيد خلال الأيام التسعة الماضية ، وألزمت الراغبين في السفر من هؤلاء بتقديم طلب على أنموذج معدٍ لذلك شرط أن يكون الطالب من رقيقي الحال ، وأن يخطر جهة الإدارة عن محل إقامته في الجهة التي يريد السفر إليها [٣] .

وقد أمكن لمصلحة السكك الحديدية – بعد هدوء أزمة الهجرة من الإسكندرية – أن تقدم لنا إحصاءً مبدئياً عما نقلته من الركاب من الإسكندرية إلى القاهرة طيلة تسعة أيام منذ منتصف ليلة الأحد ٨ يونيو وحتى منتصف ليلة الاثنين ١٦ يونيو ١٩٤١م على النحو التالي :

(١) البلاغ ، عدد ١٦ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، نفس العدد .

(٣) البلاغ ، عدد ١٧ يونيو ١٩٤١م .

جدول رقم (٤)

المنقولون بواسطة السكك الحديدية من الإسكندرية إلى القاهرة في الفترة من ٨ إلى ١٦ يونيو ١٩٤١م [١] .

اليوم	عدد المنقولين
اليوم الأول ٨ يونيو ١٩٤١م	٦٨٠٠ شخصاً
اليوم الثاني ٩ يونيو ١٩٤١م	٩٧٩٦ شخصاً
اليوم الثالث ١٠ يونيو ١٩٤١م	٢٠٦٨١ شخصاً
اليوم الرابع ١١ يونيو ١٩٤١م	١٩٢٥٧ شخصاً
اليوم الخامس ١٢ يونيو ١٩٤١م	١١٥٠٥ شخصاً
اليوم السادس ١٣ يونيو ١٩٤١م	٦٥٢٨ شخصاً
اليوم السابع ١٤ يونيو ١٩٤١م	٤٢٤٦ شخصاً
اليوم الثامن ١٥ يونيو ١٩٤١م	٣٤١٢ شخصاً
اليوم التاسع ١٦ يونيو ١٩٤١م	٢٧٧٩ شخصاً
المجموع	٨٥٠٠٤ شخصاً

كما نقلت السكك الحديدية إلى الوجه القبلي خلال الأيام التسعة المذكورة حوالي خمسة وخمسين ألف شخص ، وقد نُقِل الجميع على مائة وعشرة من القطارات الخاصة ، منها خمسة وثمانون قطاراً من الإسكندرية إلى القاهرة ، وخمسة وعشرون من القاهرة إلى الوجه القبلي ، وهذا الإحصاء لا يدخل فيه عدد

---

(١) وضعنا هذا الجدول بالاستعانة بالأرقام التي أوردتها صحيفة " البلاغ " في عددها الصادر في ١٧ يونيو ١٩٤١م . ولعلك لاحظت أن الأرقام في الأيام الستة الأولى (من ٨ إلى ١٣يونيو) تختلف عن الأرقام التي أوردها مكتب الضابط القضائي بمحطة العاصمة عن نفس الفترة [انظر : جدول رقم ٣] ومع ذلك فالإجمالي العام في كلا الإحصائين يكاد يكون متقارباً.

المهاجرين الذين نقلواْ من مدينة إلى أخرى من مدن الوجه البحري ، وقد طلبت المصلحة من محطاتها بياناً آخر بعدد من نقلواْ من هؤلاء ، كما أن هناك طوائف من المهاجرين نزحواْ بطرقٍ أخرى غير السكك الحديدية وتسربواْ إلى جهات من الريف والمدن فلم يتناولهم أي إحصاء [١] .

ولم يكن للغارة الجوية التي وقعت على الإسكندرية صباح الأربعاء ١٨ يونيو ١٩٤١م أي أثرٍ يذكر في السكان بعد أن استقر الأمر في المدينة خلال الأيام الماضية ، كما لم تؤثر هذه الغارة على هجرة السكان من المدينة إذ لم تزد نسبة المهاجرين منهم عما كان معتاداً في الأيام السابقة ، كما لوحظ أن أغلبية هؤلاء كانوا من النساء والأطفال ، وقد وصل بعض هؤلاء إلى القاهرة حيث نقلواْ إلى الأماكن التي أعدتها لهم الحكومة ، بينما فضل بعضهم الرحيل إلى الوجه القبلي حيث صرفت لهم تذاكر سفر مجانية [٢] .

ورأت مصلحة السكك الحديدية أن تحتاط للأمر ، فأعدت العدة لمواجهة ما قد يحدث إذا وقعت غارات جديدة وذلك بتجهيز قطارات احتياطية لاستخدامها في حالة ما إذا حدثت زيادة مفاجئة في عدد ركابها ، كما استقر رأي وزارة التموين على ضرورة تخزين مائة وخمسة وسبعين ألف أردب من القمح تكفي لاستهلاك المدينة شهراً من الزمان على أن يكون تخزين هذه الغلال بجهة كفر الدوار لتكون في مأمن من الأخطار المختلفة ويمكن الاعتماد عليها في حالة الطوارئ [٣] ، كما

(١) وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣٠٨٢٠ – ٠٠٨١ تعويضات الخسائر الناجمة عن الغارات الجوية ، مكاتبة من رئيس مجلس الوزراء إلى وزير الصحة بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٤١م

(٢) البلاغ ، عدد ١٩ يونيو ١٩٤١م .

(٣) البلاغ ، عدد ١٨ يونيو ١٩٤١م .

تقرر أخيراً تشكيل لجنة لبحث كل ما يتعلق بالهجرة سواء أكان ذلك في الظروف العادية أو الظروف الاستثنائية [١] ، وهو إجراء – كما ترى – قد تأخر طويلاً .

ولكن الغارتين اللتين تعرضت لهما الإسكندرية في العشرين من يونيو دفعتا السكك الحديدية إلى العودة إلى سيرتها الأولى في السماح بتسيير قطارات إضافية ، فسيرت قطاراً من الإسكندرية إلى القاهرة يحمل فريقاً من المهاجرين نقلواْ على نفقتهم الخاصة ، كما رأت السكك الحديدية أن تزيد عدد مركبات قطاراتها العادية لمواجهة الزيادة الطارئة في عدد المهاجرين ، ولكن هذه الزيادة كانت محدودة ومؤقتة ذلك أن إسراع الحكومة بإصدار بيانات سريعة وصريحة وواضحة عن الغارات التي تعرضت لها الإسكندرية قد قضى على سوق الإشاعات التي تروج عادة إثر كل غارة تقع على المدينة ويبالغ المرجفون كثيراً في نتائجها [٢] .

وعلى أية حال فإن انكسار حدة موجة الهجرة الجماعية من الإسكندرية باتجاه القاهرة قد سمح لمحافظة العاصمة أن تنتهي من إحصاء عدد المهاجرين الذين وفدواْ عليها من الإسكندرية ، ويؤخذ من هذه الإحصاء أن عدد هؤلاء بلغ حوالي تسعين ألف مهاجرٍ من أعمارٍ مختلفة ، رحل منهم حوالي ستين ألفاً إلى مختلف بلدان الوجه القبلي بينما بقي في العاصمة حوالي ثلاثين ألفاً [٣] .

(١) البلاغ ، عدد ١٩ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ٢٢ يونيو ١٩٤١م .

(٣) البلاغ ، نفس العدد .

وتمضي الأيام والمشاهد مكرورة ففي صباح يوم الاثنين ٢٣ يونيو تتعرض الإسكندرية لغارة جديدة تسفر عن مصرع عشرين شخصاً وإصابة واحد وستين فتنشط الهجرة من جديد ، وتسير السكك الحديدية قطاراً خاصاً يحمل عدداً من المهاجرين إلى القاهرة وتضاعف مركباتها في القطارات العادية لتواجه ضغط الركاب [١] .

والشيء الوحيد الذي تغير هو أن عدداً لا بأس به من المهاجرين بدأواْ يعودون من مهاجرهم إلى الإسكندرية مرة أخرى وذلك بالنظر إلى الظروف المعيشية القاسية التي عانوها في هذه المهاجر ، ولاسيما أولئك الذين اختاراواْ الإقامة في القرى القريبة من الإسكندرية ممن لم يألفواْ حياة الريف ومشكلاتها ، ومعظم هؤلاء عاداواْ مرضى أو مصابون بالرمد ، وقد قصد أكثرهم إلى مستشفيات الإسكندرية للعلاج ، وتكونت لدى هؤلاء قناعة مفادها أن الإقامة في المدينة في ظل الغارات أفضل من الإقامة في القرى على ما فيها من الأمراض والمتاعب الجمة [٢] .

والواقع أن مأساة المهاجرين كانت مزدوجة ، فهم ما بين معاناتهم التشرد وبين قلقهم وخوفهم على منازلهم التي هجروها من أن تتعرض لخطر الغارات الجوية فتصبح أثراً بعد عين، أو تتعرض لخطر السرقة وهم بعيدون عنها ، وقد يجتمع عليهم الأمران معاً فتصبح هذه المنازل هدفاً للطائرات المغيرة ثم تتعرض للسرقة والنهب بعد تهدمها ، وربما كان هذا هو الذي دفع محافظ الإسكندرية وحاكمها العسكري إلى أن يكتب إلى مأموري الأقسام في المدينة بضرورة التنبيه على الضباط ورجال البوليس بملاحظة هذا الأمر ، والالتفات بصورة خاصة إلى من يجوسون خلال الديار ويحومون حول أنقاض المنازل المتهدمة ممن ليسواْ من

(١) البلاغ ، عدد ٢٣ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ٢٢ يونيو ١٩٤١م .

أهالي تلك المنازل ، كما طلب منهم أن يلاحظواْ المنازل التي تركها أصحابها وهاجرواْ ، ويتخذواْ كل ما يمكن من الإجراءات لمنع حصول سرقات في هذه المنازل ، ولاسيما تلك التي يعلم قسم البوليس بوجود أشياء قيمة فيها ، ويتأكد من أن أبوابها ومنافذها مغلقة ، وقد كان توجيه هذه التنبيهات إلى رجال البوليس على أثر وصول شكاوى عديدة إلى المحافظة من المهاجرين [١]

هذه الظروف العصيبة التي قاسى منها المهاجرون كانت وراء ذلك السيل المنهمر من الاستجوابات التي غمر بها ممثلو الأمة أروقة مجلس النواب ، وكانت مناقشات النواب للحكومة أثناء نظر هذه الاستجوابات حادة وعنيفة ، وهو الأمر الذي جعل رئيس الوزراء حسين سري يعتقد أن الدافع وراء هذه الاستجوابات وما صحبها من مناقشات مستفيضة إنما ينم عن رغبة من جانب الأعضاء في منع الحكومة من العمل المثمر ، ومن ثم فإن الرجل أصر على طرح مسألة الثقة بالحكومة على أعضاء مجلس النواب ، وكان الموضوع المطروح للمناقشة " الغارات على الإسكندرية والاستعداد للوقاية منها ، وما قامت به الحكومة بعد وقوع الغارات لمعالجة آثارها العديدة ونتائجها المختلفة ، ومبلغ وفاء الحكومة بتعهداتها " [٢] .

وليست هذه هي المرة الأولى التي تطرح فيها مسألة الثقة بوزارة حسين سري فقد سبقتها مرة أولى في ٢٥ ديسمبر ١٩٤٠م وكان موضوع المناقشات " موقف مصر من الحرب وسياسة الحكومة في ذلك " وبعد مناقشات استمرت ثلاثة أيام رأى حسين سري أن يطرح مسألة الثقة بوزارته ، وهذه هي المرة الثانية التي يسلك فيها حسين سري نفس المسلك ويطلب من النواب التصويت على الوزارة [٣] .

(١) البلاغ ، عدد ٢٢ يونيو ١٩٤١م .

(٢) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٣ يونيو ١٩٤١م .

(٣) البلاغ ، عدد ٢٤ يونيو ١٩٤١م .

ويبدو أن مسألة طرح الثقة في الوزارة لم تكن منتظرة ولم تطرأ على بال أحدٍ من النواب مقدمي الاستجوابات ، وإنما يمكن إرجاع كثرة الاستجوابات في هذا الموضوع ، وكذلك الكلام المعمق الذي اشترك به النواب في مناقشتها على اختلاف نزعاتهم ومشاربهم إلى أن الألم مما أصاب الإسكندرية وأهلها كان كبيراً ، وربما كان هذا الألم هو مبعث كل هذه الحرارة ومثار هذه الضجة التي ظهرت خلال المناقشات لا الاعتقاد في أن الوزارة مقصرة في اتخاذ الحيطة وعلاج النتائج ، وربما كان الدليل على ذلك هو تلك الثقة الكبيرة التي نالتها وزارة حسين سري في كلتا المرتين ، ونجاحها في تجاوز مسألة طرح الثقة بأغلبية كبيرة من أصوات الأعضاء [١] ، اللهم إلا إذا كانت تقف وراء تلك الثقة حسابات سياسية وتوازنات برلمانية كان يعلمها العارفون ببواطن الأمور في وقتها وغمضت علينا نحن الآن .

ولعل هذه المساءلة البرلمانية العنيفة التي تجاوزتها الحكومة بنجاح قد دفعتها إلى محاولة استخلاص العبر من تجربة الهجرة التي أعقبت الغارات الجوية على الإسكندرية ، والتفكير فيها بهدوء وعلى نحوٍ عملي ، ولترسم على أساس ذلك سياستها الجديدة التي تنوي انتهاجها إزاء مسألة الهجرات الفجائية التي تحدث عادة إثر وقوع غارات عنيفة على المناطق السكنية ، وقد كان من بين هذه العبر المستخلصة :

١- ضرورة وضع مشروعٍ شاملٍ لتنظيم الهجرة ، وعدم الحاجة إلى انتظار وقوع الغارات لتنفيذ هذا المشروع ، فإن التنفيذ في أيام الهدوء والسكينة هو أكثر يسراً وسهولة وأدعى للنجاح وأكفل بالاطمئنان على حسن النتيجة ونجاح التجربة ، ثم هو يمنع من تكرار ما حصل في الإسكندرية من نزوح مئات الآلاف بلا تفكير وإلى غاية غير معروفة ، وبغير ترتيب سبق ، وهذا عمَّق من

(١) البلاغ ، نفس العدد .

أبعاد المشكلة وفاقم من الآثار السلبية المترتبة على عملية الهجرة العشوائية هذه ، وضاعف من العبء الذي وجب على الحكومة أن تتحمله .

٢- إن الهجرة من مدينة إلى مدينة أخرى خطأ كبير ، ولاسيما إذا كانت المدينة الأخرى معرضة لخطر الغارات كسابقتها ، والخطأ يكون مضاعفاً متى شملت الهجرة عمالاً تركواْ أعمالهم ، وأصبحوا عاطلين ، وصاروا عالة على الحكومة والأهالي ، وإنما يجب أن تقتصر الهجرة على النساء والأطفال والشيوخ والضعفاء ، ولا تكون للقادرين على العمل.

٣- إن في صعيد مصر على وجه الخصوص متسعً لهؤلاء المهاجرين الذين يراد توفير الأمن والأمان لهم ، شرط العناية بالشئون الصحية في هذه المهاجر ، وقد تكون تكلفة ذلك باهظة ، ولكنها لن تذهب عبثاً إذا ساعدت على تحسين الأحوال الصحية في هذه المناطق النائية ودفعت إلى التعجيل بذلك .

٤- إن ما فعله عبد القوي أحمد باشا وزير الأشغال من اختياره الإقامة في الإسكندرية المعرضة لخطر الغارات تشجيعاً للأهالي على عدم مغادرة المدينة هو عملٌ محمود ، ولكنه لا يعتبر حلاً للمشكلة ، إذ كيف يكون الحال إذا وقعت غارات مماثلة على مدنٍ أخرى ، فلا يعقل والحالة هذه أن يوزع الوزراء أنفسهم على البلدان ، وأن يتركواْ أعمالهم في وزاراتهم، وإنما كان ينبغي على وزير الأشغال أن يغتنم فرصة وجوده في الإسكندرية ويضع نظاماً للهجرة يمكن تطبيقه عملياً بسهولة في جميع المدن المشابهة للإسكندرية عندما تقع الغارات .

هذه الحقائق المستخلصة – وغيرها – لابد أنها كانت موضوعة نصب أعين رجال الحكومة وهم يتخذون قراراتهم المتعلقة بموضوع الهجرة الناشئة عن الغارات الجوية ، وربما كان أهم هذه القرارات هو ذلك القرار القاضي بتشكيل لجنة

بالإسكندرية لمساعدة المهاجرين وضحايا الغارات الجوية ، وقد اتخذت تلك اللجنة لها مقراً بمدرسة الخدمة الاجتماعية بشارع فؤاد الأول ، وقد أصابت تلك اللجنة في عملها نجاحاً جعل الحكومة تسعي لتعميم نظام اللجان الذي بدأته في الإسكندرية ولمست نجاحه مبدئياً ، فشرعت في تشكيل هذه اللجان في بعض مديريات الوجه البحري كالدقهلية والغربية والبحيرة ، ففي كل مديرية من هذه المديريات تتشكل لجنة يرأسها المدير ، ويشترك في عملها شيوخ ونواب المديرية وأعضاء مجالس المديريات والمجالس المحلية والأعيان . ولكل لجنة أن تؤلف لجاناً فرعية ، كما لها أن تستعين بخبرة من شاءت لبحث شئون الهجرة والتموين في كل مديرية . كذلك طُبَّق هذا النظام في منطقة القناة ورؤي الاكتفاء في هذه الجهة بلجنة واحدة . أما القاهرة فنظراً لضخامتها واتساعها وأهميتها فقد تشكلت فيها خمس لجان ، وقد قبل أحمد ماهر باشا رئاسة لجنة الهجرة من القاهرة وإليها [١] .

كما تقرر منع الهجرة إلى مديرية البحيرة لاكتظاظها بالمهاجرين ، وفي خطوة لاحقة رأت السلطات المختصة قصر الهجرة على القاهرة وضواحيها وبلاد الوجه القبلي بعد أن امتلأت أكثر مدن الوجه البحري بالمهاجرين القادمين من الإسكندرية ، وذلك في إطار حرص الحكومة على توزيع المهاجرين على المناطق الآمنة توزيعاً يكفل عدم ضغطهم على بلادٍ دون أخرى ويضمن عدم حدوث أزمة غذائية [٢] . أما أهم هذه الإجراءات فهو ذلك المسعى الذي سلكته الحكومة بالدخول في مفاوضات مع الحليفة (بريطانيا) للتفاهم معها حول تعيين بلاد مصر المفتوحة حتى لا تُغِير عليها الطائرات [٣] .

(١) البلاغ ، عدد ٢٤ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ٢٣ يونيو ١٩٤١م .

(٣) البلاغ عدد ٢٨ يونيو ١٩٤١م .

أما بخصوص عبد القوي أحمد باشا وزير الأشغال فقد كان عند حسن الظن به ، واستغل فرصة وجوده في الإسكندرية على مقربة من الأحداث ، ووضع – كما كان مأمولاً منه – مذكرة مستفيضة عن " الهجرة والترحيل الناشئين عن الغارات الجوية وقت الحرب " وقد وضع في هذه المذكرة خلاصة تجربته بوصفه – أولاً – شاهد عيانٍ على حركة رحيل السكان من مدينة الإسكندرية لإقامته المستمرة بها ، ثم باعتباره – ثانياً – عضواً فاعلاً في إحدى أهم مؤسستين وقع على عاتقهما عبء مواجهة هذه الهجرات الجماعية المفاجئة، وأعنى بهما وزارة الأشغال ومصلحة الوقاية المدنية ، وقد عرضت هذه المذكرة على مجلس الوزراء الذي وافق عليها بجلسة ١٥ يوليو ١٩٤١م [١] .

بدأ وزير الأشغال مذكرته بإيضاح كافة الجهود التي قامت بها الحكومات المتعاقبة في مصر لمواجهة مشكلة الهجرة المرتقبة منذ قيام نذر الحرب وحتى وقت عرض المذكرة على مجلس الوزراء ، فقال إن الاهتمام بالترحيل بدأ منذ اضطراب الحالة الدولية في خريف سنة ١٩٣٨م وازداد عندما نشبت الحرب ، فشكلت في سبتمبر ١٩٣٩م لجنة من ممثلين من وزارة الصحة ومصلحة الوقاية وبوليس القاهرة ، ووضعت اللجنة قراراتها فتناولت فيها المدن التي يجب الهجرة أو الترحيل منها وهي : القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس ، وكذلك الجهات التي يقصد إليها المرحلون وفئات السكان الذين يُطْلَب رحيلهم وهم الخطرون على الأمن وغير المرغوب فيهم ، والذين ينصح بهجرتهم وهم أطفال الملاجئ وذوو العاهات والكهول

(١) بحث مجلس الوزراء هذه المذكرة المطولة في جلسات عدة ، بدءاً من جلسة ٢٢ يونيو ثم جلسة ١٣ يوليو وجلسة ١٤ يوليو وأخيراً وافق عليها بصفة نهائية في جلسة ١٥ يوليو ١٩٤١م .

انظر : " المقطم " الأعداد الصادرة في الأيام المذكورة .

والنساء والصبيان حتى لا يعيقواْ أعمال الوقاية والبوليس ، مع تنظيم معسكرات لإقامتهم ، وتخصيص الاعتمادات اللازمة لإيوائهم وإعالتهم واتخاذ الإجراءات الصحية بشأنهم ، وعلى أساس هذه القرارات طلب من المحافظات والمديريات حصر عدد الأشخاص المتوقع هجرتهم فكانت جملتهم ٢٤٢٠٩٣ شخصاً تم وضع نظام توزيعهم على الأقاليم ، وأُخطِرت وزارة الصحة لتوفير الدعم الصحي لهم [١] .

ولما زاد الشعور باقتراب الخطر من البلاد تقدمت مصلحة الوقاية إلى وزارة الداخلية في ١٧ مايو ١٩٤٠م طالبة فتح اعتماد بملغ ١٤٥٩٣٩٦ جنيهاً لإيواء وإعالة المهاجرين الذين تم حصرهم على الوجه المتقدم على اعتبار عمل معسكرات من خشبٍ أو قماشٍ أو حصر تكلِّف بواقع جنيه للشخص الواحد ، وإعالة المهاجرين مدة ستة أشهر بواقع ثلاثين مليماً لكل منهم في اليوم الواحد [٢] .

وكانت قد تشكلت بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ السادس من مايو ١٩٤٠م للإشراف على وقاية المدنيين لجنة مشكلة من النقراشي باشا والشاذلي باشا وزيري المعارف والأوقاف[٣] يومئذٍ ومنا [عبد القوي أحمد باشا] ، ونظرت في أمر إخلاء المدن فقررت الموافقة على مبدأ الإخلاء عامة ، وعلى مبدأ الإخلاء الجزئي في مدن القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس ، وحدَّدَت

(١) مجلس الوزراء : " تاريخ وأعمال الوزارات المصرية " جـ٤ ، م٢ ، ص: ٢١٧٥ .

(٢) المصدر السابق ، نفس الجزء والمجلد والصفحة .

(٣) كان ذلك على عهد وزارة علي ماهر الثانية ، فقد تولى فيها محمود فهمي النقراشي باشا وزارة المعارف ، كما تولى عبد القوي أحمد باشا وزارة الأشغال ، ولكن يلاحظ أن عبد السلام الشاذلي باشا لم يكن وزيراً للأوقاف بل كان وزيراً للشئون الاجتماعية التي كانت وزارة= =مستحدثة وقتئذٍ ، أما شؤون الأوقاف فقد كانت في يد عبد الرحمن بك عزام ، ولا يمكن أن يحمل ذلك إلا على سبيل السهو والنسيان .
انظر : يونان لبيب رزق : " تاريخ الوزارات المصرية " ص:٤١٩ .

الجهات التي يُرَحَّل إليها ، والفئات التي يتناولها الترحيل والهجرة .

وبناء على ما قررته اللجنة الوزارية وجهت مصلحة الوقاية الدعوى للهجرة إلى الريف فلباها الكثيرون ، ثم حصل أن دخلت إيطاليا الحرب ، ووقعت بعض الغارات الجوية على الإسكندرية ، وأطلقت صفارات الإنذار بالقاهرة فزاد إقبال الناس على الهجرة ، وساعد على ذلك أن كان الوقت وقت صيف وعطلة للمدارس ، حتى بلغ عدد من هاجرواْ من الإسكندرية وحدها ٢٠٧٧٣٩ شخصاً وهو ما يقرب من مجموع العدد الذي قُدِّر هجرته في أول الأمر من المدن الخمس المقرر الهجرة منها ، ومن بين أولئك سافر ١٠٢١٠٩ بتصاريح سفر مجانية

وقد انتدبت مصلحة الوقاية المدنية بعض موظفيها لتفقد حالة المهاجرين، ويستفاد من التقارير التي قدموها عن نتيجة مهمتهم عجز أهل القرى عن استضافة المهاجرين ، وقيام بعض الصعوبات المالية أمام ذوي الموارد المحدودة الذين نفدت مواردهم ، فاضطر الكثيرون منهم إلى العودة لمدنهم الأصلية ، وساعدت الحكومة بعضهم في نفقات عودتهم ، أما القادرون من المهاجرين فقد استأجرواْ لعائلاتهم مساكن في حواضر المراكز أو مختلف بلادها، وظلواْ هم يباشرون أعمالهم في مدنهم الأصلية ويترددون على عائلاتهم من حين لآخر ، واستمر الحال على ذلك ، واستمر المهاجرون يعودون إلى مدنهم يوماً بعد الآخر حتى حلَّ موعد افتتاح المدارس فلم يبق أحدٌ في مهجره إلا القليل النادر ، أما عن الحالة الصحية للمهاجرين فقد كانت لا بأس بها على العموم .

ثم طُلِب إلى مصلحة الوقاية المدنية وضع مشروع جديد عن نظام الهجرة على ضوء الاختبارات الماضية ، فوضعته بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٤٠م وأرسلته إلى وزارة الداخلية التي لم تتخذ فيه قراراً بعد ، ويقوم هذا المشروع على الأسس التالية :

أ- إن الترحيل اختياري لمن يشاء ، وذلك لأن الهجرة في نظر الحكومة ليست وسيلة (تراد سبباً) لتشريد الناس ، ولكنها إشراف على سيل المهاجرين وتوجيههم إلى جهات مختارة، ووقف هذا السيل فعلاً إذا اقتضى الأمر ذلك .

ب- أن تكون هجرة أهل الإسكندرية والسويس وبورسعيد والإسماعيلية إلى مديريات الوجه البحري ، وأما أهل القاهرة فإلى مديريات الوجه القبلي .

ج- أن تخصص إعانة من مال الدولة تصرف إلى المعوزين حقاً من المهاجرين حتى لا يُشَجَّع على التكاسل .

د- السعي من جانب الإدارة في إيجاد أعمال للقادرين من المهاجرين في الرعي أو الطرق أو المزارع الخاصة .

وبعد أن استعرض وزير الأشغال على النحو السابق كافة التجارب السابقة في التعامل مع مشكلة الهجرة وعدم نجاعة هذه التجارب وأسباب فشلها بدأ في سرد عناصر خطته التي رسمها للتعامل مع هذه المشكلة واضعاً في اعتباره العمل على تفادي مواطن الذلل في التجارب السابقة والاستفادة من الخبرات التي تراكمت لدى الإدارات الحكومية المختلفة في التعامل مع الهجرة بنوعيها : الاختيارية والإجبارية .

ففيما يختص بنظام الهجرة الاختيارية فإنه يتبين مما تقدم أن الأسس التي قام عليها هذا النظام لم تؤد إلى الغرض المقصود ، وثبت بما لا يدع مجالاً للشك صعوبة تنفيذها ، فإن أمر الهجرة يجب أن ينظر إليه من جهة العائلات لا من جهة الأفراد ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن إقامة المعسكرات فضلاً عن كثرة تكاليفها فإنها تتطلب إنشاء مدنٍ جديدة كاملة بجميع مرافقها الصحية والاجتماعية والغذائية والبوليسية وغيرها ، وإن إيواء المهاجرين يستلزم اعتمادات تثقل كاهل الخزانة العامة ، ولذلك وجب وضع أسس جديدة للهجرة تذلل بها تلك الصعوبات مع تبسيطها إلى درجة تتوافر فيها كفاية الغرض وإمكان التنفيذ واقتصاد النفقات قدر

الإمكان ، وهذه الأهداف يمكن تحقيقها بالإجراءات الآتية :

١- المدن التي يُهَاجر منها :

لم يطرأ ما يدعو للتعديل في بيان المدن التي ينصح بالهجرة منها ، وهي : الإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس ، ولذلك وجب اقتصار المشروع على هذه البلاد ، على أن يُعني بتوزيع المهاجرين منها على أكبر مساحة ممكنة ، أما مدينة القاهرة – وهي مقر الحكم – فأمرها متروك لمجلس الوزراء .

٢- الوقت الذي يجب عنده الهجرة :

لا تكون الهجرة من مدينة ما ضرورة إلا إذا توالت الغارات عليها وأصبحت هدفاً للطائرات المغيرة ، وعندئذٍ يقوم المحافظ المختص بالدعوة للهجرة منها بعد الاتفاق مع مصلحة الوقاية ، ويتخذ العدة للتنفيذ طبقاً للقواعد الموضوعة .

٣- طبقات المهاجرين ونظام هجرتهم :

تنقسم طبقات المهاجرين – كسائر طبقات الشعب – إلى ثلاثة أقسام : الموسرين ومتوسطي الحال والفقراء .

فأما الموسرون فتكون هجرتهم على نفقتهم دون قيدٍ أو شرطٍ غير إخطار جهة الإدارة المحلية للمحافظة على مقتنياتهم في أيام هجرتهم ، وتسهيل وسائل السفر لمن يطلب ذلك منهم على حسابهم .

وأما متوسطو الحال من السكان فينصح لهم بترحيل نسائهم وأطفالهم والعجزة منهم إلى بلادهم الأصلية أو إلى البلاد التي فيها أهلوهم وأقاربهم على أن يبقى عائلوهم في مدنهم الأصلية لاكتساب الرزق والإنفاق على أنفسهم وعائلاتهم المهاجرة ، ومما لا شك فيه أن معظم سكان المدن وخصوصاً بلاد الثغور هم من

الأقاليم أو ممن لهم أهلٌ وأقارب فيها .

أما الذين لا صلة لهم بالريف فلهم أن يختاروا المديرية التي يهاجرون إليها ، إلا إذا كانت هذه قد اكتظت بالمهاجرين ، فعندئذٍ تعين الإدارة لهم أقرب مديرية لبلدهم ، وهناك في المديرية المختارة أو المعينة تُعَيَّن لهم البلدة التي يأوون إليها طبقاً لبيانات تكون لدى الإدارة، ويكون على جهة الإدارة أن تسهل لهؤلاء وأولئك وسائل السفر ، وتتكفل الحكومة بمصاريفه لغير القادرين منهم وذلك بتصاريح سفرٍ تصرف لهم مجاناً ، وتعمل الإدارة في جهتي الترحيل والاستقبال على دوام اتصال أرباب العائلات بعائلاتهم ومداومة الإنفاق عليها حتى لا يتخلى الأولون عن هذا الواجب فتقع عائلاتهم في براثن الحاجة .

٤- وسائل السفر :

أما وسائل السفر فقد تبين من التجربة الماضية أنه مع كثرة عدد الأشخاص الذين هاجروا فإن الوسائل الحالية كانت وافية بالحاجة لهم .

٥- الاستعدادات التمهيدية للترحيل :

فإذا ما تقررت هذه المبادئ فإنه يتعين اتخاذ الإجراءات الآتية منذ الآن :

أ- استكمال الحصر السابق للعائلات التي ترغب في الهجرة .

ب- يطلب إلى المديريات إعادة حصر مكاتب التعليم إلزامية أو أولية ، والمنازل او أجزاء المنازل الخالية التي تصلح أو يمكن جعلها صالحة للسكنى سواء أكانت مملوكة للحكومة أم الهيئات أم الشركات أم الأفراد ، وذلك لإرشاد من يقصدون مديرياتهم ممن لا أهل ولا أقارب لهم في الريف .

ج- فإذا لم تتسع تلك المساكن لاستيعاب جميع المرحلين الذين يقصدونها فإنه يمكن في هذه الحالة إقامة خيامٍ أو أكواخ أو أكيابٍ على نحو ما تبنى به المساكن المؤقتة في المصايف .

د- تفادياً من ارتفاع أجور المساكن في المديريات المهاجر إليها كما وقع في هجرة السنة الماضية ، يخول المديرون بمقتضى أمرٍ عسكري يصدر من الحاكم العسكري العام بالتدخل في تحديد أجرة السكن حتى لا يعمد الملاك إلى رفع الإيجار بغير مقتضٍ .

أما فيما يختص بالترحيل الإجباري فإنه يكون في حالتين :

الأولى : بالنسبة للأشخاص الخطرين على الأمن والنظام وغير المرغوب فيهم وإجراءات هذا النوع من الترحيل مقررة من قبل ، فالأشخاص الذين ينطبق عليهم تم إبعادهم فعلاً .

والثانية : تكون في حالة إخلاء مدينة أو جزء من مدينة لضرورات حربية تراها السلطة العسكرية ، ويتم هذا بناء على أمر عسكري ، وعندئذٍ تتولى الحكومة ترحيل الأهالي إلى جهات تعينها لهم مراعية جهد الطاقة رغباتهم وراحتهم ، ويكون عليها أن تتحمل تكاليف ترحيلهم والإنفاق على المعوزين منهم .

هذه هي الخطة التي وضعها عبد القوي أحمد باشا لمواجهة مشكلة الهجرة الجماعية المترتبة على الغارات الجوية ، وهو يرى أن هذه الخطة هي الحل الأمثل لهذه المشكلة المستعصية ومن ثم فإنه عرض مذكرته التي فصل فيها بنود هذه الخطة على مجلس الوزراء ليحظى بموافقة أعضاء المجلس على الإجراءات التالية :

١- موافقة المجلس على المبادئ العامة الواردة بالخطة لبيان قواعد الترحيل الإجباري والاختياري .

٢- موافقة المجلس على أن تتولى مصلحة الوقاية المدنية أمر إعداد المدارس الحكومية وغيرها من المباني العامة أو المؤجرة لتكون مأوى للمهاجرين ، بحيث تبدأ في شراء الأَسِرَّة الجريد بلوازمها استكمالاً لما يكون في المدارس من

أَسِرَّة الطلبة .

٣- موافقة المجلس على تخويل المديرين ومحافظ القاهرة التدخل في تحديد أسعار أجرة السكن حتى لا يعمد الملاك إلى رفع الإيجار بغير مقتضٍ [١] .

وقد حظيت الإجراءات الثلاث التي طلب وزير الأشغال الإذن بالسماح له بالإسراع في تنفيذها بموافقة مجلس الوزراء ، وتم اعتماد خطته كأساس لسياسة الحكومة إزاء مشكلة الهجرة خلال الفترة المقبلة ، على أن أكثر ما لفت انتباهنا مما ورد بمذكرة وزير الأشغال من حقائق مهمة هو إحصاؤه لمن فرَّ من الإسكندرية وحدها بسبب الغارات الجوية بما يزيد على مائتي ألف شخص (٢٠٧٧٣٩) وهو أوثق إحصاء حصلنا عليه حتى الآن ، كما أنه يدل دلالة قاطعة على مدى فداحة مشكلة الهجرة الجماعية التي تسببت فيها غارات الحلفاء على المدن المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية .

على أية حال فإن مذكرة عبد القوي أحمد باشا جاءت متأخرة بعض الشيء ؛ إذ أنه على الرغم من استهداف مدينة الإسكندرية ومنطقة الدلتا بغارات عنيفة يومي ٢٨ ، ٢٩ يونيو ١٩٤١م [٢] ترتب عليها اشتداد حركة الهجرة من المدينة واضطرار السكك الحديدية إلى تسيير قطارات إضافية إلى القاهرة [٣] إلا إن المواطن السكندري كان قد وطن نفسه على الحياة في ظل الخطر حتى بات تكرار الغارات الجوية على الإسكندرية أمراً مألوفاً لدى الكثيرين من سكانها ، بحيث يمكن القول إنه منذ نهاية شهر يوليو ١٩٤١م أصبحت الهجرة عكسية ، فبعد أن كان

(١) أوردت صحيفة " البلاغ " نص المذكرة كاملاً في عددها الصادر في ٤ يوليو ١٩٤١م قبل إقرار مجلس الوزراء لها بصورة نهائية .

(٢) البلاغ ، عددي ٢٨ ، ٢٩ يونيو ١٩٤١م .

(٣) البلاغ ، عدد ٢ يوليو ١٩٤١م .

المهاجرون يبرحون المدينة بأعدادٍ غفيرة أصبحوا الآن يعودون إليها بصفة تدريجية ، وقد ساعد على ذلك ندرة الغارات التي شنت على المدينة منذ مطلع شهر يونيو المذكور حتى كادت أن تنعدم خطورتها تماماً ، هذا فضلاً عن أن المصاعب العديدة التي واجهها المهاجرون أثناء فترة الهجرة قد عجلت بعودة أفواجٍ كثيرة منهم ولا سيما سكان المناطق البعيدة عن الخطر نسبياً من أحياء الإسكندرية .

وواقع الأمر يؤكد أن دلائل الاستقرار النسبي في الإسكندرية واسترداد المدينة لجانب كبير من نشاطها المعهود قد تم رصدها مبكراً منذ بداية شهر يوليو ١٩٤١م ، وفي مقدمة هذه الدلائل أن عدد المهاجرين عقب كل غارة جوية أصبح محدوداً جداً حتى إن الحكومة لم تمنح تصاريح سفر مجانية منذ يوم ١٧ يونيو وهو اليوم الذي تقرر فيه وقف السفر المجاني من دون تصاريح وحتى يوم ٦ يوليو ١٩٤١م إلا لنحو ستة آلاف عائلة مكونة من سبعة عشر ألف شخص معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ غير القادرين على العمل بالمدينة .

على أن هناك دليلاً آخر ، وهو أن الاستهلاك اليومي للمياه في المدينة بلغ يوم ٦ يوليو نحو تسعين ألف مترٍ مكعب ، في حين أن المعدل المعتاد لاستهلاك المدينة هو مائة وعشرون ألف متر مكعب من المياه .

وثمة دليل ثالث يقاس بالنقود ، ذلك أن إيرادات مجلس بلدية الإسكندرية قد بلغت في نفس اليوم ألفي جنيه وهو ما يساوي تماماً ما كان يحصله المجلس قبل الغارات ، وكانت هذه الإيرادات قد نزلت في الأسبوع الثاني من شهر يونيو من نفس العام إلى ما يتراوح بين ثلاثمائة وخمسمائة جنيه في اليوم الواحد ، ثم أخذت تزداد تدريجياً منذ منتصف يونيو حتى بلغت أقصاها في اليوم الخامس من شهر يوليو ١٩٤١م [١] ، كما أن المهاجرين من منطقة إلى أخرى داخل المدينة نفسها بدأوا

(١) البلاغ ، عدد ٧ يوليو ١٩٤١م .

هم الآخرون في العودة إلى مساكنهم الأصلية ، فقد استغل سكان منطقة أبو قير – أكثر المناطق عرضة للغارات الجوية – فرصة هدوء الحالة وانخفاض ضغط الغارات واخذواْ في العودة إلى منطقتهم حتى وصل عدد العائدين إلى نحو نصف عدد المهاجرين بنهاية الشهر المذكور [١] .

وبحلول ربيع عام ١٩٤٣م أصبحت الإسكندرية مدينة مزدحمة بسكانها وبالنازحين إليها بعدما استقر الأمر واطمأنت النفوس بزوال خطر الغارات عنها ، وبات على المدينة أن تنتقل من علاج المشاكل الناجمة عن الهجرة إلى علاج المشاكل المترتبة على عودة المهاجرين ، لاسيما وقد لاحت في الأفق أسباب التذمر والشكوى بين راغبي الحصول على المساكن من الموظفين وطلبة العلم وغيرهم ممن تحتم عليهم مصالحهم ضرورة الإقامة في المدينة ، خاصة بعد أن أصيب كثيرٌ من المباني في المدينة بالهدم والتخريب بسبب الغارات الجوية التي أزالت من على الأرض مساكن كثيرة ، وحولت حارات وشوارع إلى أطلالٍ من الأحجار والأتربة في بعض النواحي [٢] .

ولم تجد لجنة الهجرة بمحافظة الإسكندرية في اجتماعها الذي عقدته في شهر يونيو من عام ١٩٤٣م ما يدعوها إلى الاستمرار في تنفيذ المشروع الذي كان معداً سلفاً لترحيل السكان من أماكن معينة في الإسكندرية عند الخطر فأمرت بوقفه [٣] ، وأخيراً قررت مصلحة السكك الحديدية إلغاء القطار الإضافي الذي كان ينقل

(١) البلاغ ، عدد ٣١ يوليو ١٩٤١م .

(٢) الدفاع السكندري ، عدد ١٥ أبريل ١٩٤٣م .

(٣) وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣٠٨٢٣ – ٠٠٨١ محضر اجتماع لجنة تنظيم الهجرة بالإسكندرية بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٤٣م ، وانظر كذلك : الأهرام ، عدد ٢٢ يونيو ١٩٤٣م .

مهاجري الإسكندرية إلى مناطق الوجه البحري ، في حين أمهلت إلغاء القطار الآخر الذي كان يذهب إلى الوجه القبلي مدة أسبوع واحدٍ فقط بعد أن ظهر أنه لا حاجة ملحة تدعو إلى الاستمرار في تسيير كلا القطارين (١) .

بقي أن نشير إلى حقيقة أخيرة قد تبدو من مفارقات القدر ، وهي أنه في الوقت الذي كان فيه أهالي الإسكندرية يفرون منها بسبب الغارات الجوية كان يفد عليها بين الحين والآخر أفواج من اللاجئين من دول أخرى تم اجتياحها في هذه الحرب ، فقد أُجلِي إليها عددٌ من الأطفال اليونانيين الذين فقدواْ أهلهم بسبب أحداث الحرب سواء في الميادين أو في الغارات الجوية أو تشتتواْ عنهم ، وقد بادرت الأسر اليونانية إلى تبني هؤلاء الأطفال ، وحثت القنصلية اليونانية الموسرين على التبرع لهم (٢) ، كما سمحت المفوضية اليونانية للاجئين واللاجئات من اليونانيين بالسفر إلى جنوب أفريقيا متى أبدواْ رغبة في ذلك (٣) ، كذلك حملت البواخر التابعة للإمبراطورية البريطانية إلى ميناء الإسكندرية ما يزيد على ألفٍ من لاجئي الحرب الوافدين من إقليم برقة ، وقد أعفتهم الحكومة المصرية من دفع رسوم الحجر الصحي (٤) .

المهاجرون من منطقة القناة (٥) :

بدأت نذر الهجرة في منطقة القناة في أواخر شهر يونيو من عام ١٩٤١م

(١) الأهرام ، عدد ١٩يوليو ١٩٤٣م .

(٢) البلاغ ، عدد ١١ مايو ١٩٤١م .

(٣) البلاغ ، عدد ١٧ يونيو ١٩٤١م .

(٤) البلاغ ، عدد ٣ أغسطس ١٩٤١م .

(٥) كانت منطقة القناة تتكون من محافظة القناة التي تشمل مدن الإسماعيلية وبورسعيد وبورفؤاد بالإضافة إلى محافظة السويس .

انظر : محمد رمزي : " القاموس الجغرافي " قسم ٢ ، جـ١ ص: ٦ ، ٧ .

عندما اتصل محافظ القناة بوزير الأشغال وطلب منه مخاطبة مصلحة السكك الحديدية لإعداد قطارات لنقل أسر العمال التي أرادت الهجرة من بورسعيد إلى داخلية القطر المصري ، وقد وعده الوزير بأن يبذل مساعيه لتنفيذ هذا المطلب [١] .

وفي محافظة السويس دفع توالي الغارات الجوية على مدينة الإسكندرية واشتداد رحيل المهاجرين منها السلطات المختصة في المحافظة إلى وضع مشروعٍ يرمي إلى توزيع بطاقات خاصة على جميع الأسر الراغبة في الهجرة تشمل جزءاً منفصلاً يستعمل للسفر في السكك الحديدية ، وقد بدأت السلطات في إحصاء عدد الأسر الراغبة في الهجرة تمهيداً لتوزيع هذه البطاقات عليها ، وهي مقسمة إلى قسمين : قسم للعائلات التي ترغب في الهجرة على نفقة الحكومة ، وقسم للعائلات التي ترغب في الهجرة على نفقتها الخاصة ، وقد استشارت محافظة السويس مصلحة السكك الحديدية في هذا النظام المقترح ، فأقرتها عليه بعد أن أدخلت عليه عدة تعديلات تضمن استخدام بطاقات السفر هذه في الغرض المخصص لها .

وحذت بورسعيد حذو السويس في اتخاذ الوسائل الكفيلة بتنظيم الهجرة ، وشرعت في عمل إحصاء للسكان الراغبين في الهجرة منها حتى تعد الوسائل اللازمة لنقلهم في الوقت المحدد [٢] .

وكانت الهجرة من مدينة السويس تتم بشكلٍ تدريجي في أواخر شهر يونيو ١٩٤١م ، ثم زاد الإقبال عليها بشكلٍ متسارع منذ الأسبوع الثاني من شهر يوليو من نفس العام بعد وقوع بعض الغارات على المدينة ، فأخذ فقراء المهاجرين يسافرون بتصاريح سفرٍ مجانية تعطي لهم بناء على موافقات تمنحها لهم

(١) البلاغ ، عدد ٢١ يونيو ١٩٤١م

(٢) البلاغ ، عدد ٨ يوليو ١٩٤١م .

المحافظة ، أما الموسرون فكانواْ يسافرون مع عائلاتهم في سياراتهم الخاصة أو المستأجرة ، وقد استأجر هؤلاء لعائلاتهم مساكن في الزقازيق أو القاهرة وغيرها من البلدان (١) .

وقد وقف سكان المدينة من الهجرة منها مواقف مختلفة طبقاً لمصالحهم، فالأجانب الذين استوطنواْ المدينة وأصبح لهم فيها أعمال ومنافع وأملاك فهؤلاء فضلواْ البقاء فيها ، والعمال الذين يجدون في السويس مجالاً واسعاً وأجراً مناسباً ينقسمون إلى قسمين : أهل الصعيد وهؤلاء يكتفون بتسفير عائلاتهم ، والريفيون وهؤلاء كانوا يهاجرون إلى قراهم الأصلية، ولا ينتظر أولئك وهؤلاء الحصول على تصريحات السفر المجانية إلا من اشتدت فاقته منهم، أما موظفو شركة القناة المتقاعدون الذين تصرف لهم معاشات شهرية – وكلهم من الأجانب – فيقبلون على الهجرة من المدينة إلى القاهرة أو إلى غيرها من المدن لأن معاشاتهم تصل إليهم أينما حلوا (٢) .

وإذا كانت هجرة السكان من مدينة الإسكندرية قد أصبحت في حكم المتوقفة منذ يوليو ١٩٤١م إلا إنها قد استمرت لفترة أطول في منطقة القناة لاستمرار الغارات الجوية عليها ، ففي شهر أغسطس من عام ١٩٤١م نشطت حركة الهجرة من منطقة القناة نشاطاً ملحوظاً ، وزاد عدد الراغبين في السفر زيادة أصبحت لا تفي معها القطارات العادية ، ورأت مصلحة السكك الحديدية تسيير قطارات إضافية ، فسيرت في الخامس من الشهر المذكور أربعة منها يتألف كل قطار من خمسين مركبة لنقل المهاجرين من دائرة منطقة القناة إلى الزقازيق على أن يتم الترحيل منها إلى المدن الأخرى داخل القطر المصري ، وقد بلغ عدد المهاجرين الذين نقلواْ

(١) البلاغ ، عدد ١٨ يوليو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ١٨ يوليو ١٩٤١م .

من منطقة القناة إلى الزقازيق نحو ثلاثة آلاف مهاجر طبقاً للإحصاء التقريبي الذي وضعته السلطات المختصة ، وتم الاتفاق بين محافظة القناة والسكك الحديدية على أن يكون سفر المهاجرين بالمجان بناء على تصاريح سفر تصرف لهم من المحافظة وذلك إلى أن يتيسر لها تسليم البطاقات المقتضى صرفها للراغبين في الهجرة طبقاً للنظام الذي تم الاتفاق عليه سابقاً مع السكك الحديدية [١] .

(١) البلاغ ، عدد ٦ أغسطس ١٩٤١م .

ومن جانبها رأت مصلحة السكك الحديدية أن تنتدب فريقاً من كبار موظفيها للإشراف على حركة الهجرة في المحطات الرئيسية في منطقة القناة والزقازيق والقاهرة ، ولاتخاذ الوسائل العاجلة لتسهيل نقل المهاجرين ، ومعالجة الظروف التي تتصل بحركة نقلهم دون التعارض مع حركة النقل العادية [١] .

وقد استمرت أفواج من مهاجري القناة إلى الزقازيق والقاهرة طيلة الشهر المذكور ، وقد اختار بعضهم الانتقال من القاهرة إلى الوجه القبلي ، فأعدت لهم قطارات أقلتهم إلى هناك [٢] .

ويبدو أنه لم تكن هناك خطط مقررة لدى الحكومة المصرية لإعداد أماكن خاصة لإيواء المهاجرين من منطقة القناة على غرار ما اتبع بالنسبة لمهاجري الإسكندرية ، فعندما سئل وزير الأشغال عبد القوي أحمد باشا عن عزم وزارته إعداد أماكن لإيواء المهاجرين من منطقة القناة ، أجاب بالنفي ، وعلل ذلك بأن اللاجئين واللاجئات من هذه المنطقة يقصدون إلى الزقازيق وما جاورها من المراكز والقرى [٣] ، ولكن وزير الأشغال عاد وضمن مذكرته التي رفعها إلى مجلس الوزراء بخصوص " وقاية المدنيين من الغارات الجوية " اقتراحاً بإنشاء خمس قرى لهجرة أهل القناة [٤] ، ورد مجلس الوزراء بتكليفه – أي زير الأشغال – باختيار أماكن صالحة في مديريتي الشرقية والدقهلية لإيواء ما لا يزيد عن خمسة عشر ألف مهاجر من مهاجري منطقة القناة ، وأن يتقدم إلى مجلس الوزراء باقتراحاته في هذا الشأن ، كما قرر مجلس الوزراء كذلك أن يبني في السويس عددٌ من المنازل

(١) البلاغ ، عدد ٦ أغسطس ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، انظر مثلاً أعداد : ١٠ ، ١١ ، ١٤ أغسطس ١٩٤١م .

(٣) البلاغ ، عدد ١٧ يوليو ١٩٤١م .

(٤) المقطم ، عدد ١٧ يوليو ١٩٤١م .

بتكلفة عشرة آلاف جنيه لإيواء اللاجئين ، وقد روعي في اختيار هذه الأماكن أن تكون صالحة بعد الحرب لسكنى العمال [١].

ولكن قبل أن يتم الانتهاء من تنفيذ هذه المشروعات كان مهاجرو القناة ولاسيما الفارون من بورسعيد والذين استوطنواْ مطوبس [٢] ، وإدفينا [٣] ، ودمياط دائمي الشكوى من عدم توفر وسائل المواصلات الملائمة لتنقلهم المستمر بين موطنهم الأصلي وبين مهاجرهم بسبب قلة السيارات وارتفاع أجورها وازدحامها بالركاب وعدم وجود مواعيد ثابتة لتحركها [٤] ، وكانواْ يناشدون المختصين تسهيل الانتقال لهم وتخفيض أجور السفر بالسكك الحديدية ومنحهم اشتراكات خاصة أسوة بما هو متبع مع مهاجري الإسكندرية المقيمين في دمنهور وكفر الدوار [٥] .

وبالإضافة إلى هجرة السكان من المناطق التي ذكرناها بسبب الغارات الجوية فقد اقتضت ضرورات الحرب إخلاء مناطق كاملة من قاطنيها وتهجير سكانها إلى جهات أخرى داخل القطر المصري ، فقد أصدر الحاكم العسكري لمنطقة الصحراء

---

(١) البلاغ ، عدد ١٨ يوليو ١٩٤١م .

(٢) مطوبس : قرية قديمة كانت تتبع – في حينها – مركز فوه – مديرية الغربية ، اسمها الأصلي " نطوبس الرمان " ثم حرفت واختصرت إلى اسمها الحالي .
انظر : محمد رمزي : " القاموس الجغرافي " قسم ٢ ، جـ٢ ص: ١١٥ .

(٣) كانت إدفينا تتبع مركز العطف ثم فصلت منه وألحقت بمركز رشيد – مديرية البحيرة لقربها منه ، وذلك عند ما تم إنشاء المركز سنة ١٨٩٦م .
انظر : المرجع السابق ، قسم ٢ ، جـ٢ ص: ٢٩٨ .

(٤) البلاغ ، عدد ٣٠ يونيو ١٩٤١م .

(٥) البلاغ ، عدد ٢٩ يونيو ١٩٤١م .

الغربية أمراً عسكرياً بإخلائها من المدنيين [١] ، كما وافق مجلس الوزراء على ما طلبه وزير الدفاع الوطني من تهجير ثلاثين ألفاً من البدو القاطنين في الجهة الواقعة بين العميد وبرج العرب إلى الداخل بداعي ضرورات الحرب ، وقد وافق مجلس الوزراء أيضاً على اعتماد مبلغ خمسة آلاف جنيه من اعتماد الطوارئ الخاصة للإنفاق منه في تموين وإعاشة هؤلاء المهاجرين [٢] ، كما صدر أمر عسكري بإخلاء قرية الشط بمحافظة سيناء من سكانها والاستيلاء على مبانيها [٣] .

وعلى أية حال فإن هذه المناطق التي ذكرناها هي التي كانت أكثر من غيرها عرضة لخطر الغارات الجوية ، وهي التي فرَّ منها سكانها بسبب هذه الغارات يلتمسون في هجرتهم هذه أماكن أخرى أكثر أمناً داخل القطر المصري ، لاسيما وقد لاحظ الأهالي أن المغيرين لا يقدرون قيمة لقواعد الحرب ولا لمبادئ الإنسانية ، والواقع أن هؤلاء لم يقع اختيارهم على منطقة بعينها للإقامة فيها ، بل تشردواْ في كافة مديريات ومراكز وبنادر وقرى القطر المصري، كلٌ وفق حساباته الخاصة به ، ويلاحظ أن جمهور المهاجرين كان ينقسم إلى طبقتين : طبقة الموظفين وأصحاب الأعمال والمستخدمين والعمال الذين يزاولون أعمالاً دائمة ، وطبقة صغار أصحاب

(١) البلاغ ، عدد ١٨ يوليو ١٩٤٠م وهذا وقد كانت محافظة الصحراء الغربية – ومركزها مرسى مطروح – تشمل الأقسام التالية : السلوم ، مرسى مطروح ، مأمورية الواحات البحرية ، واحة سيوة ، القسم الشرقي ومركزه برج العرب ، وفي عام ١٩٣١م أصبحت المحافظة تشمل : مريوط ، الواحات البحرية ، مطروح ، سيوه .

انظر : محمد رمزي: " القاموس الجغرافي " قسم ٢ ، جـ٥ ص: ٣٦ [مقدمة الناشر] .

(٢) وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣٠٨٢٠ – ٠٠٨١ تعويضات الخسائر الناجمة عن الغارات الجوية ، قرار لمجلس الوزراء بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٤٢م .

(٣) الوقائع ، عدد ١٠ سبتمبر ١٩٤٢م .

المهن والحرف والعمال والباعة الذين يعيشون من كسب بسيط غير مستقر إلى حدٍ ما ، أما أفراد الطبقة الأولى فقد استطاعواْ أن يوفقواْ بين الاستمرار في العمل والبقاء في المهاجر القريبة ، خصوصاً بعد أن يسرت لهم الحكومة وسائل الانتقال ، أما أفراد الطبقة الثانية فهؤلاء هم الذين عانواْ كثيراً من متاعب الهجرة ، وهم الذين عنيت الحكومة والأجهزة الإدارية المختلفة والجمعيات الخيرية بتقديم ما أمكن من المساعدة لهم لتسهيل إقامتهم في مهاجرهم ، فأعدت لهم المدارس والملاجئ لسكناهم ، وتولت المديريات التي هاجرواْ إليها الإنفاق عليهم ، وسارع الأغنياء بإرسال التبرعات إليهم ، أما من لهم أقارب في البلاد التي نزحواْ إليها فهؤلاء نزلواْ ضيوفاً على أقاربهم ريثما ينجلي الموقف .

وأما الموسرون من المهاجرين فقد أعدت لهم السلطات في مهاجرهم التي اختاروها دوراً لسكناهم على نفقاتهم الخاصة ، ويمكن القول على وجه العموم بأن بنادر ومراكز وقرى مديريتي الغربية والبحيرة كانت هي الخيار الأول لمهاجري الإسكندرية لقربهما منها ، تليهما بدرجة أقل باقي مديريات الوجه البحري ثم القاهرة والجيزة ، على حين كانت مديريات الصعيد : بني سويف والمنيا وأسيوط ملجأ آمناً للفارين من القاهرة ، وكذلك لمهاجري الإسكندرية الذي ترجع أصولهم إلى هذه الأقاليم ، في الوقت الذي كانت فيه محافظة دمياط – بالإضافة إلى مديرية الشرقية وخصوصاً الزقازيق – هي الملاذ الأنسب للمهاجرين من منطقة القناة .

وسنحاول فيما يلي أن تتعرف على أعداد المهاجرين إلى كل مديرية من هذه المديريات وعلى أحوالهم فيها في فترة مهاجرتهم إليها .

المهاجرون إلى مديرية الغربية [١] :

كانت مديرية الغربية من أكثر مديريات الوجه البحري اكتظاظاً بالمهاجرين، ولهذا كانت موضع عناية خاصة من المسئولين ، فمنذ موجة الهجرة الأولى التي ضربت الإسكندرية في صيف عام ١٩٤٠م والغربية تستقبل في كل يوم أفواجاً جديدة من المهاجرين حتى إن المسئولين فيها قد اشتكواْ من أن المديرية تنفق على فقراء المهاجرين مائة وخمسين جنيهاً شهرياً تقريباً ، وهي لا تستطيع أن تتحمل هذا المبلغ لمدة طويلة ، واقترح المسئولون إعادة المهاجرين الذين لا يقيمون في بلادٍ تعتبر من المناطق الخطرة على أن تكون عودة هؤلاء تدريجية [٢] ، بيد أن موجة الهجرة الثانية التي ضربت الإسكندرية صيف عام ١٩٤١م كانت نتائجها أشد وطئاً على المديرية من سابقتها ، فقد اكتظت مراكزها بالأعداد التالية من المهاجرين :

(١) كانت مديرية الغربية في هذا الوقت تتكون من ثلاثة عشر مركزاً هي : السنطة ، المحلة الكبرى ، بلقاس ، بيلا ، دسوق ، زفتى ، سمنود ، شربين ، طلخا ، طنطا ، فوه ، كفر الزيات ، كفر الشيخ .

انظر : محمد رمزي : " القاموس الجغرافي " قسم ٢ ، جـ٢ ص: ١٤ [مقدمة الناشر] .

(٢) البلاغ ، عدد ١٤ سبتمبر ١٩٤٠م .

جدول رقم (٥)

أعداد المهاجرين إلى مراكز وبنادر مديرية الغربية في ١٢ و ١٨ يونيو ١٩٤١م [١] .

الجهة	عدد المهاجرين إليها	
	حتى ١٢ يونيو ١٩٤١م	حتى ١٨ يونيو ١٩٤١م
بندر طنطا (قسم أول)	٣٣١٠	٥٥٨٤
بندر طنطا (قسم ثان)	١٩٩٤	٤٨١٢
مركز طنطا	٦٧٥	٤٤٦٧
بندر المحلة الكبرى	٦٦٧	١٠٣٠
مركز المحلة الكبرى	٣٢٧	٦٩٤
مركز السنطه	٢٠١٣	٢٩٠٨
مركز سمنود	٤٢٣	٩٥١
مركز كفر الزيات	٥٢٥٩	٧٧١٦
مركز زفتى	١٧٠٠	٣٧٧٢
مركز دسوق	٧٧١٠	١٨٦٩٣
مركز شربين	٣١٦	٦٠٦
مركز طلخا	٥٠٠	٨٩٠

(١) راجع : وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣٠٨٢٠ – ٠٠٨١ تعويضات الخسائر الناجمة عن الغارات الجوية ، مذكرة عن الإجراءات التي أعدتها وزارة الصحة العمومية لإسعاف المصابين وحماية صحة المهاجرين بمناسبة الغارات الجوية الأخيرة على الإسكندرية .

وانظر كذلك : " البلاغ " عدد ١٨ يونيو ١٩٤١م .

الجهة	عدد المهاجرين إليها	
	حتى ١٢ يونيو ١٩٤١م	حتى ١٨ يونيو ١٩٤١م
مركز بيلا	٢٣٥	٤٣٦
مركز كفر الشيخ	٥٣٦	٢١١٩
مركز فوه	٢٧٤٢	٤٧٨٦
المجموع	٢٨٤٠٧	٥٩٤٦٤

ومن هذا الجدول يتضح أن الجهات التي نزح إليها المهاجرون أكثر من غيرها : مركز دسوق ثم مركز كفر الزيات ثم بندر طنطا بقسميه ثم مركز فوه ثم مركز طنطا .

وبحلول اليوم الثالث والعشرين من الشهر المذكور وصل عدد المهاجرين المقيمين في مديرية الغربية إلى ٦٧٣٥٦ مهاجراً ، استقر منهم ١٩٣٧٢ بمركز دسوق و ١٣٤٠٠ ببندر طنطا بينما توزع الباقون ببلاد المديرية المختلفة ، وقد تكفلت الحكومة بنفقات ١٥٨٣٨ من هؤلاء المهاجرين ، بينما عاش بعضهم على نفقته الخاصة ، وقد اتخذت تدابير عاجلة لإيجاد الأماكن الكافية لسكناهم بأجورٍ مناسبة لمن يرغب ، كما تقرر العمل على الحد من جشع بعض الملاك بالاستيلاء إدارياً على الأماكن الخالية وإسكان المهاجرين فيها إذا تعسفوا في تقدير الإيجار ، أما البعض الآخر فقد أقاموا على نفقة أقاربهم وأصدقائهم [١] ، وقد أدى فقر كثير من المهاجرين إلى الغربية بالحكومة إلى أن ترفع عدد من تشملهم بنفقتها من المهاجرين إلى ١٦٩٠٠ مهاجر كان معظمهم يقيم في مباني المدارس الحكومية [٢] .

(١) البلاغ ، عدد ٢٦ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ٤ يوليو ١٩٤١م .

ونظراً لضخامة أعداد المهاجرين إلى مديرية الغربية فقد أنشأت المديرية مكتباً خاصاً بأعمال الهجرة لكي تكون المديرية على بينة من عدد المهاجرين وحالتهم وظروف إقامتهم ومعيشتهم بدائرة كل مركز أو بندر ، كما أنشئ سجل خاص لتعداد المهاجرين ، وصدرت الأوامر بحصر مكاتب التعليم الإلزامي والأولىّ والمنازل وأجزاء المنازل الخالية سواء المملوكة للحكومة أو الشركات أو الهيئات أو الأفراد لإيواء فقراء المهاجرين ، وقد أسكن بعض هؤلاء عند بعض الموسرين، والبعض الآخر في المدارس والتكايا ، وقد وُضِع عدد من رجال البوليس بمحطة طنطا لتسهيل نزولهم من القطارات وإرشادهم إلى الأماكن التي خصصت لإيوائهم ونقل أمتعتهم بالسيارات والمركبات ، كما كلف موظفون بالطواف عليهم وتوزيع الطعام وتهيئة سبل الراحة لهم (١) .

وقد تولى رجال البوليس مراقبة التجار مراقبة فعالة لمنعهم من رفع أثمان الحاجيات خصوصاً المواد الغذائية والضرورية منها ، وتطبيق أحكام القانون ضد المخالفين ، كما صدرت تعليمات لرجال البوليس ولرجال مكتب حماية الآداب بمضاعفة جهودهم في ملاحظة المهاجرين بالمدن ودرس حالتهم وكل ما يتعلق بهم حتى لا يندس بينهم بعض الأشرار فيعبثون بالأمن أو يستهينون بالآداب العامة ، كما شُدِّدَت الرقابة على الأشقياء والمجرمين حتى لا ينتهزواْ الفرصة فيزعجواْ المهاجرين أو يعملواْ على إفساد أخلاق بعضهم (٢) .

واعتمد مجلس مديرية الغربية مبلغ خمسمائة جنيه خصصت للصرف على مطاعم الشعب ، وقد تقرر فتح جميع المطاعم بالمدارس الأميرية للمهاجرين ، كما فُتِح اعتماد آخر بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه لحساب مجلس المديرية للصرف

(١) البلاغ ، عدد ٢٦ يوليو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ١٩ يونيو ١٩٤١م .

منه بصفة عامة على فقراء المهاجرين [١] .

وبالنظر لقرب مدينة دسوق من الإسكندرية ولأن كثيرين من أهالي الإسكندرية قد اعتادواْ زيارة دسوق سنوياً أثناء الاحتفال بالمولد الدسوقي فقد توافد عليها السكندريون منذ الأيام الأولى لاشتداد الغارات الجوية ، وارتفعت أعداد المهاجرين إلى دسوق ارتفاعاً كبيراً في فترة زمنية وجيزة حتى وصل عددهم إلى ما يقارب العشرين ألفاً في حين أن عدد سكان المدينة ذاتها لم يكن يتجاوز السبعة عشر ألف نسمة ، وهذا يعني أن عدد المهاجرين فاق عدد سكان المدينة حتى إن المساكن قد ضاقت بالمهاجرين ، ولم يجد الكثيرون منهم مأوى فالتجأواْ إلى أرصفة المسجد الدسوقي ، وتشرد بعضهم في الطرقات والأزقة وعلى أرصفة الشوارع ، كما انتقل عددٌ منهم إلى القرى المجاورة للمدينة وهم في حالة يرثى لها ، وقد أخليت لهم أماكن من أملاك الأوقاف بالقرى المجاورة فشغلها الكثيرون منهم ، هذا وقد ارتفعت أجور المساكن في المدينة إلى حدٍ لا يطاق بعد أن استغل الملاك هذه الفرصة استغلالاً سيئاً حيث لم تتسع المساكن المتاحة لأكثر من ربع عدد المهاجرين [٢] .

وأمام هذا الضغط الكبير للمهاجرين على مدينة دسوق فقد اضطرت السلطات إلى ترحيل بعضهم إلى بلاد أخرى من بلاد مديرية الغربية ، فصدر الأمر بنقل ثلاثة آلاف منهم إلى كفر الشيخ وزفتى وقلين [٣] .

---

(١) البلاغ ، عدد ١٩ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ١١ يونيو ١٩٤١م .

(٣) البلاغ ، عدد ٣ يونيو ١٩٤١م ، وقلين إحدى القرى القديمة بمركز كفر الشيخ الذي كان يتبع وقتها مديرية الغربية .

انظر : محمد رمزي : " القاموس الجغرافي " قسم ٢ ، جـ٢ ص: ١٤٣ .

كما صدرت الأوامر بفتح بعض المدارس لإيواء اللاجئين ، وبدئ بالفعل بإخلاء ثلاث مدارس شغلها بعض المهاجرين تمهيداً لتجهيز المدارس الأخرى ، وتقرر إيصال التيار الكهربائي إلى المدارس التابعة لمجلس المديرية بالمراكز التي بها وابورات للإنارة على نفقة مجلس المديرية (١) ، كما طلبت المديرية من الأزهر الشريف الموافقة على تسليم المعهد الديني بدسوق لإيواء المهاجرين ، وتسلمته بالفعل ، كما استخدمت قطعة أرض واسعة بجوار المعهد لإقامة خيام من النوع الكبير لاستيعاب عددٍ أكبر من المهاجرين (٢) ، وأقامت إلى جوار هذه الأراضي دورات مياه وأحواض غسيل (٣) ، كما اقترحت إدارة التفتيش الإداري على وزارة الداخلية إقامة عشش من البوص لسكنى المهاجرين ، وقد قدرت النفقات اللازمة لإنشاء كل واحدة منها بمبلغ جنية واحد (٤) ، ويفهم من الإحصاءات أن ما استقر في بندر دسوق من المهاجرين بلغ نحو أربعة عشر ألف مهاجر ، أقام منهم نحو ثمانية آلاف في المنازل بينما توزع الباقون في أبنية المدارس ومحالج القطن والمساجد والخيام وأرصفة الشوارع (٥) ، وهذا ما دفع السلطات المختصة إلى إصدار قرار بوقف الهجرة إلى هذه البلدة (٦) .

ونظراً لعدم قدرة المخابز في هذه المدينة على تلبية احتياجات سكانها مع احتياجات المهاجرين فقد اُتِخذَت الإجراءات لإرسال الخبز يومياً إلى دسوق من

(١) البلاغ ، عدد ١٩ يونيو ١٩٤١م .
(٢) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٤ يونيو ١٩٤١م .
(٣) البلاغ ، عدد ٣ يوليو ١٩٤١م .
(٤) البلاغ ، عدد ٢٣ يونيو ١٩٤١م .
(٥) البلاغ ، عدد ٣ يوليو ١٩٤١م .
(٦) البلاغ ، عدد ١٣ يونيو ١٩٤١م .

طنطا والبلاد المجاورة بالسيارات[١] .

ورغم هذا الازدحام الشديد بالمهاجرين في جميع المنشآت في مدينة دسوق إلا أن هذه المنشآت – لحسن الحظ – كانت مزودة جميعها بالمياه ، وتتمتع بنظام صرفٍ صحيٍ جيد ، ماعدا خزانات المسجد الدسوقي التي كانت دائمة الفيضان ، رغم أن هذه الخزانات قد بنيت حديثاً وعلى نظام صحي وافٍ ، ورغم أن المهاجرين لم يشغلواْ سوى نصف مساحة المسجد فقط ، ولمعالجة هذه الإشكالية فقد تمت الاستعانة بعددٍ كبير من عربات الكسح من البلدان المجاورة [٢] .

وقد حظى المهاجرون في دسوق باهتمام السلطات المحلية في المديرية فزارهم مدير الغربية وحكمدارها ومأمور دسوق ، وقد شكا المهاجرون للمسئولين من أن أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت ارتفاعاً فاحشاً ولاسيما الخبز ، فقد عمد أصحاب المخابز إلى خفض حجمه ومضاعفة سعره ، ووعد المسئولون بأنهم سيعالجون هذه المشكلة وسيضربون على أيدي أولئك الذين يتلاعبون بالأسعار انتهازاً للفرص [٣] ، كذلك قدم مأمور أوقاف دسوق وقلين كل مساعدة ممكنة للمهاجرين بناء على تعليمات وزارة الأوقاف [٤] ، كما أنه درءاً لأخطار الأمراض ووقايةً منها أخذت الوحدات الصحية العديدة هناك في تطعيم المهاجرين بالأمصال، وقد طُعِّم في وقتٍ قصيرٍ جداً زهاء ألف مهاجر [٥] .

وفي طنطا بلغ عدد من وصل إليها من مهاجري الإسكندرية بطريق السكك

(١) البلاغ ، عدد ٢٦ يوليو ١٩٤١م .
(٢) البلاغ ، عدد ٣ يوليو ١٩٤١م .
(٣) البلاغ ، عدد ١٢ يونيو ١٩٤١م .
(٤) البلاغ ، عدد ١٧ يونيو ١٩٤١م .
(٥) البلاغ ، عدد ٣ يوليو ١٩٤١م .

الحديدية وغيرها زهاء عشرة آلاف مهاجر ، وقد ظل منهم حوالي ألف وخمسمائة شخص بدون مأوى أو طعام ، وقد مرَّ مدير الغربية على جميع الأماكن التي تصلح لإيوائهم فاختار منها مساكن طلبة المعهد الأحمدي بالمسجد المذكور ، ومسجد البهي ، وتكايا الخادم والسيد بك عبد العال والشيخ عبد الرحيم [١] ، كما أصدر أوامره بإخلاء بعض المدارس الإلزامية ومكاتب جمعية المحافظة على القرآن الكريم [٢] ، وقد سكن العدد الكبير من المهاجرين الفقراء مع عائلاتهم في هذه الأماكن ، كما أصدر أمراً بإطعام هؤلاء على نفقة الحكومة بواسطة مطعم الشعب الذي كان يقدم الطعام لثلاثمائة شخصٍ يومياً [٣] ، بالإضافة إلى بعض المتعهدين ، كما أمر مدير الغربية بالبحث عن عمل لبعض العمال منهم [٤] .

أما في مركز كفر الشيخ فقد آوى إلى هناك حوالي ستة آلاف مهاجر ، استوطن منهم قرابة الألف في بندر كفر الشيخ بينما تفرق الباقون في قرى المركز ، وقد أنزلت السلطات المحلية هناك حوالي أربعمائة مهاجر في مباني المدارس ، أما الباقون فقد أقاموا على نفقتهم الخاصة ، أو نزلوا في رحاب أقاربهم ، وتؤكد الدوائر الحكومية أن حالة هؤلاء جميعاً – من الناحية الصحية – جيدة ، وقد لاحظ وكيل وزارة الصحة المساعد خلال تطوافه بأماكن نزول المهاجرين أن التهوية في مخازن وزارة الزراعة التي أنزل بها بعض المهاجرين غير جيدة فأمر بإحداث فتحات في أسقف هذه المخازن فتحسنت بذلك حالة التهوية [٥] .

---

(١) البلاغ ، عدد ١٢ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ٢٦ يوليو ١٩٤١م .

(٣) البلاغ ، عدد ١٩ يونيو ١٩٤١م .

(٤) البلاغ ، عدد ١٢ يونيو ١٩٤١م .

(٥) البلاغ ، عدد ٣ يوليو ١٩٤١م .

وفي مركز شربين الذي استوطنه حوالي الألف شخص من المهاجرين معظمهم من النساء والأطفال قامت السلطات هناك بصرف الإعانات لهم في الحال، وتقرر أن يكون صرف هذه الإعانات بصفة أسبوعية منتظمة من الأموال التي جمعت لهذا الغرض (١) .

واكتظت مدينة المحلة الكبرى بالمهاجرين اكتظاظاً فاق كل تصور حتى صارت الغرفة الواحدة يسكنها ثلاث جماعات متوسط كل جماعة خمسة من الأفراد يتعاقبون عليها ثلاث مرات يومياً ، الأمر الذي أثر تأثيراً خطيراً في صحتهم وعرضهم لانتقال العدوى وخصوصاً عدوى الأمراض الصدرية حتى بلغت نسبة الإصابة بها حداً يدعو إلى القلق ويستوجب الاهتمام والعناية والمبادرة (٢) .

على أن إقامة هؤلاء المهاجرين في مديرية الغربية لم تخلُ من مشكلات ومطالبات ، فقد اشتكى مهاجرو كفر الشيخ وفوه من سوء حالة الطريق الذي يربط بين الإسكندرية وهذه المناطق ، وطالبواْ بإصلاحه وجعله ملائماً للسيارات (٣) ، كما طلب هؤلاء من وزير الأشغال منحهم ذات الامتيازات الممنوحة للمهاجرين في دمنهور وكفر الدوار بالسفر في قطارات السكك الحديدية بأجورٍ مخفضة ، وقد تلقت محافظة الإسكندرية شكاوي بهذا المعنى أيضاً ، ووعدت بالنظر فيها وإيجاد حلول عاجلة لها (٤) .

(١) البلاغ ، عدد ٢٦ يونيو ١٩٤١م .

(٢) وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣٠٨٢٣ – ٠٠٨١ مذكرة من إبراهيم عبد الهادي وزير الصحة العمومية إلى رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ يناير ١٩٤٢م .

(٣) البلاغ ، عدد ٢٠ يوليو ١٩٤١م .

(٤) البلاغ ، عدد ٢١ يونيو ١٩٤١م .

المهاجرون إلى مديرية البحيرة [١] .

يُفهَم مما توفر من مصادر هذه الفترة أن أكبر عددٍ من المهاجرين عقب حوادث الغارات الجوية قد لجأ إلى مديرية البحيرة وذلك لأسبابٍ منها : أن الموسرين من المهاجرين رأواْ أن عاصمة المديرية (دمنهور) والمراكز التابعة لها يتوفر فيها الكهرباء والمياه ، أما الفقراء فرأواْ أنها مواطن قريبة من الإسكندرية يمكنهم الإقامة فيها والاطمئنان على أعمالهم في الإسكندرية [٢] .

ولم تتوفر لدينا سوى إحصاءات تقريبية عن عدد المهاجرين إلى مراكز هذه المديرية ومدنها وقراها ، ولكن هناك تأكيدات على أنه لجأ إلى عاصمة المديرية ما لا يقل عن خمسة وعشرين ألف مهاجر ، وفي مركز أبي حمص زهاء تسعة وعشرين ألف مهاجر منهم حوالي ستة آلاف وخمسمائة في بندر أبي حمص وألفان في قافله [٣] ودسونس [٤] وأربعة آلاف في بركة غطاس [٥] . أما عدد

(١) كانت مديرية البحيرة تتكون من عشرة مراكز هي : أبو المطامير ، أبو حمص ، إيتاي البارود ، الدلنجات ، المحمودية ، دمنهور ، رشيد ، شبراخيت ، كفر الدوار ، كوم حمادة . انظر : محمد رمزي : " القاموس الجغرافي " قسم٢ ، جـ٢ ، ص :٢٤ (مقدمة الناشر) .

(٢) البلاغ ، عدد ١٧ يونيو ١٩٤١م .

(٣) قافلة : قرية قديمة من قرى مركز أبو حمص – محافظة البحيرة ، ذكرت في المصادر القديمة على أنها من أعمال البحيرة.
انظر : المصدر السابق ، قسم٢ ، جـ٢ ص : ٢٤١ .

(٤) دسونس : قرية قديمة من قرى مركز أبو حمص أيضاً ، كانت بجوارها ناحية أخرى تسمى الحلفاية أضيفت إليها وصارتا ناحية واحدة باسم : دسونس الحلفاية . انظر : المصدر السابق ، قسم٢ ، جـ٢ ص : ٢٤٠ .

(٥) بركة غطاس : من قرى مركز أبو حمص القديمة كذلك ، اسمها الأصلي بركة فضال ثم تحولت إلى بركة غطاس . انظر : المصدر السابق ، قسم٢ ، جـ٢ ص: ٢٣٩ .

المهاجرين في كفر الدوار فقد بلغ حوالي أربعة وعشرين ألفاً منهم زهاء عشرة آلاف في بندر كفر الدوار ، والباقون يتوزعون على قرى المراكز وبلداته المختلفة [١] .

وفي وقتٍ مبكر من فترة تصاعد موجات الهجرة كان قد لجأ إلى مركز رشيد حوالي أربعة آلاف ، وإلى مركز المحمودية ما يقرب من ثلاثة آلاف ، بالإضافة إلى حوالي الألف في كل من كوم حمادة والدلنجات [٢] . ومما لا شك فيه أن هذه الأعداد قد تضاعفت كثيراً بتوالي موجات الهجرة الجماعية مع اشتداد الغارات الجوية .

وقد أعد رجال الإدارة بمديرية البحيرة للموسرين من المهاجرين دوراً لسكناهم على نفقاتهم ، كما أن الذين لهم أقارب في البلاد نزلواْ ضيوفاً على أهلهم،أما الفقراء وهم الأكثرية فقد أُعِدت أماكن لسكناهم قدر المستطاع ، فأُنْزِل بعضهم في المدارس الإلزامية التابعة لمجلس مديرية البحيرة ، وأُنزِل البعض الآخر في المساجد والمحالج ، ولكن ذلك لم يمنع من أن عدداً من المهاجرين الفقراء لم يجدواً لهم مأوى فظلواْ يفترشون الأرض [٣] .

وقد بذل محمود حسيب بك مدير البحيرة جهوداً كبيرة في العناية بهؤلاء المهاجرين ، فأنشأ رجال إدارته أكشاكاً من الخشب في أفنية محالج الأقطان في بلاد مديرية البحيرة ليقيم بها بعض المهاجرين ، وقد أحاطت بهم عناية الحكومة ومجلس المديرية والجمعيات الخيرية العامة التي دعا مدير البحيرة إلى الإسراع في تكوينها ، كما فُتِحَت أبواب المساجد وخُصِصت لإقامة المهاجرين الذين لم تسعهم الأكشاك والأماكن العديدة التي خصصت لهم .

---

(١) البلاغ ، عدد ٣ يوليو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ١٧ يونيو ١٩٤١م .

(٣) البلاغ : نفس العدد .

وقد وضع المدير نظاماً لتوزيع الأطعمة على المهاجرين جميعاً ، ومن ذلك طواف أعضاء جمعية المواساة التي أنشأها محمود بك في دمنهور على المهاجرين لتقديم الطعام لهم ، وكذلك طواف الوحدات الصحية عليهم بين وقت وآخر للعناية بصحتهم وصرف الأدوية لهم بالمجان . كما سارع الأثرياء بإرسال التبرعات إليهم [١] .

وقد كانت مدينة دمنهور إحدى المدن التي هاجر إليها سكان الإسكندرية بغزارة لقربها من ناحية ولتوفر وسائل المواصلات إليها من ناحية أخرى ، ولما كانت هذه المدينة قد امتلأت بالسكان فقد رؤي الاكتفاء بهذا العدد الكبير الذي وصل إليها من المهاجرين ، وتقرر منع الهجرة إليها ، وطلبت السلطات المختصة إلى السكك الحديدية عدم إرسال قطارات خاصة تحمل مهاجرين إلى هذه المدينة [٢] ، كما وضعت خطط لنقل عددٍ من المهاجرين من دمنهور إلى المدن الأخرى ، وتحدث مدير البحيرة مع السلطات المختصة في ذلك ، واستجابت السكك الحديدية فسيرت قطاراً خاصاً لنقل عددٍ من هؤلاء المهاجرين إلى إيتاي البارود . ومن المثير للدهشة أن مصلحة السكك الحديدية قد سيرت ثلاثة قطارات أخرى تحمل بعض المهاجرين من دمنهور إلى دسوق التي كانت تعاني بدورها اكتظاظاً شديداً بالمهاجرين [٣] .

ولا يوجد إحصاء دقيق لعدد الذين أقاموا في منازل استأجروها ولا لعدد الذين نزلوا عند أقاربهم في دمنهور ، وكل ما أمكن حصره هو عدد الذين شملتهم الحكومة برعايتها وهؤلاء بلغوا حوالي ستة آلاف شخص ، وقد تفقد مسئولو وزارة الصحة حالتهم الصحية وتبين أنها جيدة في مجملها على الرغم من ازدحام محالّ

(١) البلاغ ، عدد ١٤ يونيو ١٩٤١م .
(٢) البلاغ ، عدد ١١ يونيو ١٩٤١م .
(٣) البلاغ ، عدد ١٣ يونيو ١٩٤١م .

إقامتهم ، وقد طعمت الوحدات الصحية بالأمصال ضد الأمراض ما يقرب من ألفين ومائتين من هؤلاء في فترة وجيزة [١] .

وقد تحولت مساجد مدينة دمنهور ومصانعها وشوارعها ومحالجها إلى مساكن ومآوي للمهاجرين والمنكوبين ممن غدرت بهم الغارات الجوية ، وكانت بيوت الله مضافاً للجميع ، فقد نزل بجامع التوبة عدد كبيرٌ من اللاجئين ، ومثله جامع الحبشي ، كما استضاف ملجأ جمعية البر والتقوى نحو مائة لاجئ ، كما تحول محلج الشيخ سعيد يونس إلى مأوى للمنكوبين حيث أقام فيه حوالي مائة وسبعٌ وأربعون من الأُسَر بينما أقام مائة وتسعٌ وأربعون أسرة في محلجٍ آخر ، في الوقت الذي امتلأ فيه محلج يملكه الوكيل باشا بعدد من اللاجئين يفوق ما كان في المحلجين الأوليين ، وقد امتدت يد البر والمساعدة لهؤلاء اللاجئين ، كما زارهم رئيس الوزراء وتفقد حالتهم واستمع إلى مطالبهم وشكاواهم [٢] .

وتسهيلاً على المهاجرين طلبت مديرية البحيرة من محافظة الإسكندرية زيادة عدد السيارات التي تسيرها بين دمنهور والإسكندرية حتى يتمكن عددٌ من المقيمين فيها من الذهاب إلى أعمالهم في الإسكندرية في الصباح والعودة منها في المساء ، ووعدت المحافظة بالاستجابة لهذا المطلب [٣] ، كما منحت السكك الحديدية للعمال من هؤلاء اشتراكات مخفضة على خطوطها من الإسكندرية إلى دمنهور [٤] .

وفي رشيد التي اتخذها عددٌ كبيرٌ من الأسر المهاجرة من الإسكندرية مقراً

(١) البلاغ ، عدد ٣ يوليو ١٩٤١م .
(٢) البلاغ ، عدد ٢٠ يونيو ١٩٤١م .
(٣) البلاغ ، عدد ١٧ يونيو ١٩٤١م .
(٤) البلاغ ، عدد ٢٠ يونيو ١٩٤١م .

لها اتقاء لخطر الغارات الجوية طلب المهاجرون المقيمون فيها من السكك الحديدية توفير قطارات لتسهيل ترددهم على الإسكندرية بصفة يومية [١] ، واستجابت المصلحة لطلبهم فيسرت لهم وسائل الانتقال المناسبة [٢] .

أما في إدكو التابعة لرشيد فقد قرر قسم التموين في محافظة الإسكندرية أن يرسل إليها ما تحتاجه من الدقيق والسكر لسد حاجة المهاجرين ، وقد قدِّر ذلك بحوالي مائة وخمسة وثلاثين جوالاً من الدقيق وتسعة جوالات من السكر بصفة أسبوعية [٣] .

ورغم جهود مديرية البحيرة في تحسين حالة المهاجرين المقيمين فيها وجعل ظروف معيشتهم هناك أسهل وأيسر إلا إن الأحوال الصحية للمهاجرين في بعض مراكزها لم تكن على ما يرام ، فرغم ضخامة عدد المهاجرين في مركز كفر الدوار ورغم اهتمام السلطات المحلية بها حتى إن رئيس الوزراء زار مدرستها التي نزل بها عددٌ كبيرٌ من المهاجرين إلا إن شكوى المهاجرين لم تنقطع بسبب عدم وفاء عملية المياه بحاجتهم من الماء رغم إدارتها لمدة خمس عشرة ساعة يومياً ، كما كانت الشكوى أيضاً من فيضان خزانات دورات المياه في الشوارع باستمرار نظراً لعدم قدرة نظام الصرف البدائي في المركز على تحمل استهلال هذا العدد الكبير من الأهالي سواء المقيمين أو الوافدين ، كما أن مسألة تطعيم المهاجرين بالأمصال كانت تتم ببطء شديد وإن كان السبب في ذلك يرجع إلى المهاجرين أنفسهم الذين كانواْ يرفضون التطعيم بعنادٍ شديد حتى إن الوحدات الصحية لم تتمكن من تطعيم إلا نحو سبعمائة شخصٍ من هذا العدد الكبير من المهاجرين الذين استوطنوا كفر

(١) البلاغ ، عدد ١٧ يوليو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ٢١ يوليو ١٩٤١م .

(٣) الأهرام ، عدد ١٩ يوليو ١٩٤١م .

الدوار [١] ، إذ تؤكد الإحصاءات أن عدد هؤلاء قد بلغ ستة عشر الفاً ومائة وتسعة وخمسين مهاجراً ، وقد كانت الأوضاع المعيشية المتردية لهؤلاء موضوعاً لسؤال وجهه أحد أعضاء مجلس النواب إلى رئيس مجلس الوزراء [٢] .

ولم تكن أحوال المهاجرين الصحية في بندر أبي حمص تختلف عنها في كفر الدوار، إذ لم يكن هناك موردُ للمياه النقية ولا تتوفر مراحيض كافية ، وقد لوحظ أن المهاجرين يقضون حاجاتهم حول الأماكن التي يقيمون فيها وفي الطرقات ، وقد رأى وكيل وزارة الصحة – عند تفقده لأحوال المهاجرين بالبندر المذكور – ضرورة نقل المهاجرين من هناك إلى جهة أخرى يتوفر فيها ماء الشرب على الأقل ، كما رأى وجوب تعيين عدد من عمال النظافة على اعتماد الطوارئ طلباً لنظافة هذه البلدة ، كما كان المهاجرون المقيمون في عزبة خورشيد يعانون ظروفاً صحية مشابهة [٣] .

وقد كانت أوضاع اللاجئين في مديرية البحيرة مجالاً خصباً لمناقشات في مجلس الشيوخ انطلاقاً من سؤال وجهة الشيخ محمد المغازي عبد ربه باشا إلى رئيس مجلس الوزراء حسين سرى ، وقد أشار العضو إلى ازدحام مديرية البحيرة باللاجئين ، ولجوء كثير من المهاجرين إلى المساجد في شكل غير لائق ، وطالب بضرورة وضع نظام مناسب للإيواء ، واقتراح نظام للهجرة يكفل توزيع اللاجئين على المديريات المختلفة بعد حساب ما يمكن أن تتسع له كل مديرية ، كما طالب باغتنام فرصة الصيف لضرب الطوب اللبن لإنشاء مساكن لإيواء المهاجرين ، وقد وعده حسين سري بأنه سيعمل على أن يتعاون رجال الإدارة مع مسئولي مصلحة

(١) البلاغ ، عدد ٣ يوليو ١٩٤١م .

(٢) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٨ يونيو ١٩٤٢م .

(٣) البلاغ ، عدد ٣ يوليو ١٩٤١م .

الوقاية لتنفيذ ما يراه الشيخ من آراء واقتراحات [١] .

ورغم هذه الأوضاع القاسية فقد تمكن عدد قليلٌ من المهاجرين من توفيق أوضاعه وفق الظروف المستجدة ، فقد لوحظ في بعض الجهات مثل دمنهور وكفر الدوار وأبي حمص أن المهاجرين الذين كانت مهمتهم في الحياة الارتزاق من البيع والشراء قد لجأوا إلى استغلال هذه المهنة في المهاجر ، وقد نجح بعضهم في ذلك نوعاً ما ، وإن كان ذلك في دوائر محدودة وضيقة [٢] .

المهاجرون إلى مديرية المنوفية :

قدم كثيرٌ من مهاجري الإسكندرية إلى مديرية المنوفية حيث استقر بعضهم في مركز شبين الكوم ، وقد هيئت المساكن اللازمة لاستقبالهم ، وقد عُقِد اجتماعٌ كبير بفناء مدرسة كفر المصيلحة [٣] الابتدائية برئاسة مدير المنوفية السيد بك عيسى ، وبعد أن بسط المدير حالة المهاجرين وما وصلت إليه من بؤس وفقر وعوز طلب من المجتمعين المساهمة في إعانتهم ، وقد بلغت قيمة التبرعات ثمانين جنيهاً تقرر توزيعها على المهاجرين في البلدة [٤]

وفي مركز تلا كان للجهود التي بذلها كل من الأستاذين أحمد أفندي حسانين عبد الغفار المدرس بمدرسة المساعي المشكورة وشقيقه مصطفى الموظف بالمحكمة الأهلية أثرها في التخفيف عن المهاجرين إلى تلا ، فقد فتحا دوراً مملوكة

---

(١) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٨ يوليو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ٣١ يوليو ١٩٤١م .

(٣) كفر المصيلحة : من قرى مركز شبين الكوم – محافظة المنوفية ، أصله من توابع ناحية المصيلحة التابعة إدارياً لنفس المركز ثم فصل عنها وأصبح ناحية قائمة بذاتها .
انظر : محمد رمزي : " القاموس الجغرافي " قسم ٢ ، جـ٢ ص: ١٩٧ .

(٤) البلاغ ، عدد ١٧ يونيو ١٩٤١م .

لهما وآويا بها كثيراً من المهاجرين وقدما لهما ما يحتاجانه من مطعم وملبس ، كما عمل مأمور المركز على تنظيم وإيواء مهاجرين آخرين ، ولو أن ذلك لم يمنع بعض التجار الطامعين من استغلال الفرصة فرفعواْ أسعار المواد الغذائية غير مبالين بما يقتضيه واجب الإنسانية [١] .

المهاجرون إلى مديرية الدقهلية :

قدمت إلى المنصورة جموع غفيرة من مهاجري الإسكندرية ، وقد استقر من هؤلاء نحو ألف ومائتي مهاجر في أماكن استأجروها لإقامتهم وتولواْ إعالة أنفسهم ، أما الفقراء الذين وُصِفت حالتهم بالسيئة وعددهم زهاء ثلاثمائة وستين مهاجراً فقد بحث مدير الدقهلية في أمر إيواء بعضهم في المدارس ذات الأقسام الداخلية حيث تتوفر متطلبات المعيشة من أماكن للنوم وأدوات للإنارة [٢] ، كما أنزل البعض الآخر في مدرسة كفر البدماص [٣] بحي البحر الصغير ، وقد كُلِّف أحد المتعهدين بتوريد الطعام لهم على حساب اللجنة التي شكلت للعناية بهم برئاسة وكيل المديرية ، وقد تلقت لجنة امتحان البكالوريا بالمنصورة رسالة من نظيرتها بالإسكندرية بقبول خمسين طالباً ببطاقات مدون عليها تحويلهم حتى يتمكنواْ من أداء الامتحان في مهاجرهم [٤] .

---

(١) البلاغ ، عدد ١٤ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ٢٦ يونيو ١٩٤١م .

(٣) كفر البدماص : إحدى القرى القديمة التي كانت تابعة لمركز المنصورة ، محافظة الدقهلية ويقع إلى الشرق من المدينة ، وفي سنة ١٩٣٢م صدر قرار بفصله عن نواحي مركز المنصورة وألحق بمأمورية بندر المنصورة .

انظر : محمد رمزي : " القاموس الجغرافي " قسم ٢ ، جـ١ ص : ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٤) البلاغ ، عدد ١١ يونيو ١٩٤١م .

المهاجرون إلى مديرية الشرقية :

بلغ عدد المهاجرين في مديرية الشرقية أكثر من ستة آلاف مهاجر تفرقواْ في بلاد المديرية ، وقد أقام في مدينة الزقازيق عددٌ كبيرٌ منهم حيث كفلت إحدى الجمعيات الخيرية الإسلامية مائتين وأربعة وسبعين مهاجراً منهم ، فعملت على إيجاد عمل لبعضهم ، وأنزلت بدارها ومنازل أعضائها ومنازل تبرع بها أهل الخير مائتين وثمانية وعشرين من المهاجرين ، ويقوم على خدمة هؤلاء فريق من شبان الجمعية المتدينين برعاية الشيخ عبد المنعم إبراهيم العالم بالأزهر الشريف [١] ، وقد زار مدير الشرقية شمس الدين عبد الغفار بك هؤلاء المهاجرين وتبرع لهم بمبلغ من المال ، وأوصى مأموري المراكز بالمهاجرين وطلب منهم العمل على راحتهم ، كما اعتمد مجلس مديرية الشرقية مبلغ ثلاثة آلاف جنيه للإنفاق منه على حاجات المهاجرين [٢] ، وقد جمعت مدينة الزقازيق بين المهاجرين الفارين من الإسكندرية والنازحين من منطقة القناة

المهاجرون إلى مديرية القليوبية :

وصل إلى مديرية القليوبية حوالي ألف وثمانين مهاجراً استقر معظمهم في مدينة بنها، وقد خصصت وحدة صحية متنقلة للعناية بالشئون الصحية والطبية للمهاجرين بالمدينة[٣] ، واهتم فؤاد بك شيرين مدير القليوبية بمقامهم ومعاشهم فآوى هؤلاء اللاجئين في المدارس حيث تتوافر معدات النوم والطعام ، كذلك فكر

(١) البلاغ ، عدد ٢٦ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ١٧ يونيو ١٩٤١م .

(٣) وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣٠٨٢٠ – ٠٠٨١ تعويضات الخسائر الناجمة عن الحرب ، مذكرة عن الإجراءات التي أعدتها وزارة الصحة العمومية لإسعاف المصابين وحماية صحة المهاجرين بمناسبة الغارات الأخيرة على الإسكندرية .

بعض السراة وأعضاء جمعية الشبان المسلمين ببنها في مدّ يد المعونة إلى هؤلاء الفقراء من المهاجرين ، وألفواْ لجنة لجمع التبرعات ، وقد نجحت اللجنة في جمع مبلغ خمسين جنيهاً أنفقت على هؤلاء المهاجرين [١] .

المهاجرون إلى محافظة دمياط [٢] :

كانت دمياط قبلة المهاجرين من منطقة القناة ، فقد ازدحمت بهم المدينة ومنازلها ازدحاماً شديداً ، وكان من بينهم الكثيرون من ذوي الفاقة وعسر الحال ، وافترش بعضهم الأرض في الخلاء والشوارع ، ورغم تأليف لجنة لإغاثة هؤلاء المهاجرين البؤساء إلا إن نتيجة عملها وجهدها لم تكن ملموسة [٣] .

(١) البلاغ ، عدد ١٣ يونيو ١٩٤١م .

(٢) هي من المحافظات التي كان يتولى إدارتها محافظ باعتبار أنها من الثغور ، أنشئت سنة ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م وفي سنة ١٩٠٦م صدر قرارٌ من نظار الداخلية بإلغاء محافظة دمياط وإلغاء مركز فارسكور وضم بلاده إلى دمياط وجعلهما مركزاً واحداً باسم مركز دمياط وقاعدته مدينة دمياط ، ولكن هذا التغيير لم يدم طويلاً فإنه في سنة ١٩٠٩م صدر قرارٌ آخر بإعادة محافظة دمياط إلى حالها وجعلها محافظة كما كانت ، وإعادة فارسكور إلى حالته .
انظر : محمد رمزي : " القاموس الجغرافي ، قسم ٢ ، جـ١ ص: ٨ .

(٣) البلاغ ، عدد ١١ أغسطس ١٩٤١م .

المهاجرون إلى محافظة القاهرة :

بلغ عدد المهاجرين في القاهرة حوالي خمسة وأربعين ألف مهاجر طبقاً لإحصاء الحكم العسكري [١] ، وقد حظي هؤلاء باهتمام السلطات المختصة ، فأنشئ مكتب خاص للهجرة بمحافظة القاهرة من أجل العناية بشئونهم وتعهد مطالبهم وَوَضْع إحصاءٍ شامل لهم [٢] ، كما اهتمت السلطات بإسكانهم وإيوائهم في المنازل الخالية في العاصمة ، فقد طلب محافظ القاهرة من مأموري أقسام البوليس إحصاء المنازل الخالية في دوائرهم على وجه السرعة وذلك لتدبير وسائل الإقامة للمهاجرين ، على أن يدفع القادرون منهم أجرة هذه المساكن ، وتدفعها الحكومة لغير القادرين [٣] ، كما طلب مجلس الوزراء من وزارة الأشغال أن تقدم بياناً عن الوحدات العائمة في النيل في حدود مدينة القاهرة لإشغالها بالمهاجرين إذا لزم الأمر، وقد أوضحت الوزارة بأن هناك تسع عشرة عائمة غير مسكونة يمكن الانتفاع بها ، بالإضافة إلى ست نوادٍ نهرية يمكن أيضاً استعمالها عند الضرورة ، وقد أبدى بعض الملاك استعدادهم لتأجير عائماتهم . كما أن بالإمكان إجبار بعض الملاك أو السكان ممن يملكون منازل بالقاهرة على الانتقال إليها ، ومن المفهوم بداهة أن العائمة يمكن أن تسع عدداً من اللاجئين أكثر من سكانها في الأحوال العادية ، وبناء على ذلك فقد وضع مجلس الوزراء أمر إمكانية استخدام هذه العائمات في يد

(١) البلاغ ، عدد ١٥ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ٣١ يونيو ١٩٤١م .

(٣) البلاغ ، عدد ١٠ يونيو ١٩٤١م .

مصلحة وقاية المدنيين من الغارات الجوية [١] .

وفي حلوان استولت مصلحة الوقاية على أربعة منازل خالية وقامت بتجهيزها استعداداً لتأجيرها للمهاجرين من الإسكندرية ، وقد ضمت هذه المنازل الأربعة اثنتين وستين غرفة تحوي ثلاثمائة وواحداً وثلاثين سريراً ، قيمة إيجار ثلاثة منازل منها ستة وعشرون جنيهاً بينما كان الرابع هبة من صاحبه [٢] .

أما غير القادرين على استئجار المساكن من المهاجرين فقد أعدت الحكومة لسكناهم الجهات التالية :

١- مستشفى الهلال الأحمر ، وهو يتبع جمعية الهلال الأحمر ، وقد خصص للمصابين من المهاجرين .

٢- دار جمعية الهلال الأحمر بشارع الملكة نازلي ، وقد آوت الجمعية فيها ٣٣٣ من النساء والأطفال .

٣- ملجأ درب الحجر ، وهو يتبع وزارة الشئون الاجتماعية ، وقد أسكن به ستون مهاجراً .

٤- ملجأ الهياتم بحي الحنفي ، وهو يتبع كذلك وزارة الشئون الاجتماعية ، وقد آوى إليه نحو ثلاثمائة من المهاجرين .

٥- ملجأ السيوفية بحي القلعة ، وهو تابع لذات الوزارة ، ومخصص للسيدات ، وقد نزلت به ثلاث وسبعون مهاجرة .

---

(١) وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣٠٨٢٠ – ٠٠٨١ تعويضات الخسائر الناجمة عن الغارات الجوية ، مكاتبة من وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٨ يونيو ١٩٤١م .

(٢) وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣٠٨٢١ – ٠٠٨١ التبرعات لمنكوبي الغارات الجوية ، كشف بأسماء المنازل المطلوب إعدادها وتأجيرها في حلوان ، بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٤١م .

٦- ملجأ أم المحسنين بمصر القديمة وهو يتبع المحافظة ، وعدد نزلائه من المهاجرين مائة وستون . وملاجئ درب الحجر والهياتم والسيوفية وأم المحسنين هي ملاجئ معدة في الأصل لإيواء المسنين والمشردين من النساء واللقطاء والأطفال .

٧- ملجأ الاتحاد النسائي وقد سكنه ثلاثة وثمانون مهاجراً .

٨- ملجأ الجمعية النسائية لتحسين الصحة بشارع محمد علي وكان فيه حوالي مائة من السيدات المهاجرات .

٩- عدة منازل بحلوان ، وقد أسكن فيها حوالي ستمائة من السيدات والرجال(١).

١٠- سراي المهدي باشا ، وقد أرسل إليها مائتان من المهاجرين(٢) .

١١- مساكن العمال في إمبابة ، وعدد هذه المساكن مائتان وعشرون مسكناً مجهزة بالمياه والكهرباء وحائزة لجميع الاشتراطات الصحية . وقد وضعت هذه المساكن تحت إشراف لجنة السيدات التابعة لجمعية الهلال الأحمر والتي كانت تترأسها حرم رئيس الوزراء ، وقد وضعت اللجنة نظاماً دقيقاً لإيواء المهاجرين في هذه المساكن ، وأهم ما راعته ألا تقدم المنازل إلا للأسر التي تتألف من زوج وزوجة وأطفال فلا يسمح بإيواء رجلٍ منفردٍ أو سيدة منفردةٍ، وكان توزيع هذه المنازل التي يتفاوت عدد غرفها بين اثنتين وخمس بحسب عدد كل أسرة ، وقد أسكن في هذه المنازل حوالي ألف وخمسمائة وخمسين من المهاجرين من

---

(١) انظر بخصوص هذه الأماكن وأعداد اللاجئين فيها : وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣٠٨٢٠ – ٠٠٨١ تعويضات الخسائر الناجمة عن الغارات الجوية ، مذكرة عن الإجراءات التي أعدتها وزارة الصحة العمومية لإسعاف المصابين وحماية صحة المهاجرين بمناسبة الغارات الأخيرة على الإسكندرية .

وانظر كذلك : " البلاغ " أعداد : ١٥ ، ٢٠ يونيو ، ١٠ أغسطس ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ٢١ يونيو ١٩٤١م .

ذوي الأسر [١] .

كما اتجهت الحكومة إلى استخدام المدارس الحكومية لإيواء المهاجرين ، وبدأت بالمدرسة السعيدية وأسكنت فيها نحو أربعمائة من السيدات والأطفال بينما أنزلت مائتين من الرجال والنساء بمدرسة الأورمان ، وكان وزير المعارف قد صرح بأن مدارس القاهرة تتسع لإيواء عشرين ألفاً من المهاجرين من المناطق المعرضة للغارات الجوية ، وأنه يمكن عند الضرورة إيجاد أماكن جديدة بحيث تتسع لأكثر من هذا العدد مع ضمان الراحة الكاملة ، فضلاً عن إمكانية استخدام الوسائل في بعض المدارس لإطعام الفقراء من المهاجرين ، وأكد أن الوزارة لن تتوانى في فتح مدارسها للاجئين في القاهرة أو في أي مدينة أخرى [٢] ، كذلك وضعت الحكومة في حسبانها احتمالية استخدام بعض المساجد في القاهرة لإيواء المهاجرين إذا لم يتوفر العدد الكافي من المنشآت العامة والمدارس [٣] ، كذلك كان هناك اقتراح لاستخدام المدافن الإسلامية كملاجئ للمهاجرين ، ورأت وزارة الوقاية المدنية في هذا الطرح ما يدعو إلى أخذه بعين الاهتمام وأسندت أمر دراسته والبت فيه إلى المسئولين في محافظة القاهرة [٤].

وطلباً لتيسير عمل الجمعيات الخيرية التي تقدم خدماتها للمهاجرين تم تقسيم القاهرة إلى أربع مناطق وضعت كل منطقة تحت إشراف أميرة من أميرات البيت المالك ، وهذه المناطق كما يلي :

(١) البلاغ ، عدد ١٤ يونيو ١٩٤١م .
(٢) البلاغ ، عدد ١٠ يونيو ١٩٤١م .
(٣) البلاغ ، نفس العدد .
(٤) المقطم عدد ٩ نوفمبر ١٩٤١م .

أ- منطقة الزيتون برعاية الأميرة نعمت مختار [١] .

ب- منطقة إمبابة برعاية الأميرة شويكار [٢] .

ج- منطقة حلوان برعاية الأميرة زينب يسري [٣] .

د- منطقة الجيزة برعاية الأميرة خديجة توفيق [٤] .

وقد بلغ عدد من استضافتهم الحكومة على نفقتها حوالي ثلاثة آلاف من فقراء المهاجرين [٥] ، وذلك عدا من نزلواْ ضيوفاً على جمعية الهلال الأحمر وقد

---

(١) نعمت مختار : كل ما علمناه عنها أنها كانت أخت الملك فؤاد وعمة الملك فاروق ، وأنها كانت متزوجة من محمود مختار باشا ، ولا تزال بقايا أطلال قصرها موجودة إلى الآن في إحدى ضواحي مدينة القاهرة .

(٢) الأميرة شويكار : (١٨٦٨ – ١٩٤٧م) هي ابنة الأمير إبراهيم فهمي باشا ، ووالدتها الأميرة نجوان حفيدة أحمد رفعت باشا الابن الأكبر لإبراهيم باشا ابن محمد علي . وهي الزوجة الأولى للأمير أحمد فؤاد [الملك فؤاد فيما بعد]، وبعد طلاقها من فؤاد تزوجت من الأمير إلهامي حسين باشا ، ثم سيف الله يسري باشا ، وأنجبت منه وحيد يسري ومحمد وحيد الدين ولطيفة وزينب ، لها العديد من الأعمال الخيرية ، وترأست جمعية مبرة محمد علي مدى الحياة .

انظر ترجمة لها في الشبكة الدولية للمعلومات ، موقع : www. wikipedia.org

(٣) زينب يسري : فُهِم من ترجمة الأميرة شويكار السابقة أنها ابنتها من زوجها الثالث سيف الله يسري باشا .

(٤) البلاغ ، عدد ١٤ يوليو ١٩٤١م . وخديجة توفيق هي ابنة الخديوي توفيق من زوجته أمينة إلهامي بنت الأمير إلهامي نجل عباس الأول . وقد أنجب منها توفيق الخديو عباس حلمي ثم الأميرتين خديجة ونعمة .

انظر : عبد الرحمن الرافعي : " الثورة العرابية والاحتلال البريطاني " طبعة : دار المعارف الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٦٦م ص : ٢٤ ، ٢٥ .

(٥) البلاغ ، عدد ٥ يونيو ١٩٤١م .

قدمت لهؤلاء وأولئك كل التسهيلات الممكنة ، بدءاً من توفير سيارات لنقلهم منذ وصولهم إلى محطة القاهرة إلى الأماكن التي خصصت لإيوائهم ومروراً بتخصيص عدة مطاعم من مطاعم الشعب لتقديم الطعام لهم بالمجان ، وانتهاء بشمولهم بالرعاية الصحية المتكاملة (١) .

ويمكن القول على كل حال بأن الحالة الصحية بين المهاجرين على وجه العموم كانت جيدة ، ذلك أن الملاجئ التي أنزل بها هؤلاء المهاجرون كانت مجهزة أصلاً بالإمكانات الصحية اللازمة ، كما أن عدد من أنزل بها من المهاجرين قليلٌ بالنسبة لسعتها الإجمالية ، أما منازل العمال في إمبابه والمدرسة السعيدية فقد خصص لكل منهما وحدة صحية متنقلة للإشراف على الحالة الصحية للمهاجرين المقيمين فيها وتقديم العلاج اللازم لهم ، كذلك كان تفتيش صحة القاهرة على اتصال مستمر بجمعية الهلال الأحمر ويقوم بالإشراف يومياً على صحة المهاجرين (٢) ، وغني عن القول أن الإمكانات الصحية المتوفرة في العاصمة تفوق مثيلاتها الموجودة في الأقاليم الأخرى .

وقد اتخذت عدة إجراءات من شأنها حماية المهاجرين من الاستغلال ، فتقرر مراقبة الفنادق التي نزل بها المهاجرون والإشراف على أسعار المبيت فيها خشية أن يرهقهم أصحابها بفرض أجورٍ باهظة ، ووجهت إدارة المباحث الجنائية جهودها لتعقب المشبوهين والنشالين واعتقالهم خشية أن يندسوا بين جموع المهاجرين عند نزولهم بمحطة القاهرة ، كما فرضت رقابة على أسواق القمح

(١) البلاغ ، عدد ٢١ يونيو ١٩٤١م

(٢) وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٣٠٨٢٠ ٠- ٠٠٨١ تعويضات الخسائر الناجمة عن الغارات الجوية ، مذكرة عن الإجراءات التي أعدتها وزارة الصحة العمومية لإسعاف المصابين ، وحماية صحة المهاجرين بمناسبة الغارات الأخيرة على الإسكندرية .

والدقيق وغير ذلك من السلع [١] .

المهاجرون إلى مديرية الجيزة :

بلغ عدد المهاجرين إلى مديرية الجيزة سبعة آلاف وستمائة وستة وثلاثين مهاجراً ، وقد اتخذ المسئولون في المديرية الوسائل التي تكفل توفير أسباب الراحة لهم وإيجاد الأماكن المناسبة لسكناهم بأجور مناسبة لمن يريد منهم [٢] ، وقد استغل كثيرٌ من المهاجرين الموسرين فرصة انتهاء الامتحانات في الجامعة المصرية ورجوع الطلبة إلى بلدانهم ووجود مساكن خالية فاستأجروها وأقاموا بها [٣] ، وقد فرضت رقابة شديدة من أجل العمل على الحد من جشع بعض الملاك حتى لا ينتهزوا هذه الفرصة لرفع أجور مساكنهم [٤] ، كما صدرت الأوامر لرجال البوليس والإدارة بمراقبة التجار مراقبة فعالة لمنعهم من رفع أثمان الحاجيات ، وإنذار التجار بتقديمهم إلى المحاكمة العسكرية إذا خالفوا قانون التسعير الجبري [٥] .

وقد انقسم اللاجئون إلى مديرية الجيزة إلى ثلاثة أقسام :

١- مهاجرون فقراء ، وقد نزل بعضهم ضيوفاً على مبرة محمد علي ، وتقوم المبرة بتقديم الطعام لهم ، كما نزل حوالي سبعمائة وثمانين مهاجراً في مساكن العمال في إمبابة ، ونزل ثلاثمائة مهاجر في المدرسة السعيدية .

٢- مهاجرون نزلوا ضيوفاً عند ذويهم وأقربائهم وأصدقائهم وهؤلاء لا يحتاجون

---

(١) البلاغ ، عدد ١١ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ٢٣ يونيو ١٩٤١م .

(٣) البلاغ ، عدد ١١ يونيو ١٩٤١م .

(٤) البلاغ ، عدد ٢٣ يونيو ١٩٤١م .

(٥) البلاغ ، عدد ١١ يونيو ١٩٤١م .

إلى معونة خارجية .

٣- مهاجرون استأجروا مساكن لحسابهم وهم ميسورو الحال ، وقد ساعد انتهاء السنة الدراسية – كما أسلفنا – على خلو كثير من المنازل التي كان يشغلها طلبة الجامعة .

وقد بلغ عدد المهاجرين من القسمين الثاني والثالث ألفاً وخمسمائة وستة وأربعين مهاجراً ، منهم ثلاثمائة وأربعون في بندر إمبابه ، وتسعون مهاجراً في مركز الجيزة ، وخمسمائة وواحدٌ وأربعون مهاجراً في مركز إمبابه بينما توزع الباقون على مركزي العياط والصف وبندر الجيزة [١] .

وقد طلب مدير الجيزة أن يرفع إليه تقريرٌ يومي عن حالة المهاجرين ، وأصدر أوامره إلى رجال البوليس ومكتب حماية الآداب بملاحظة المهاجرين في المدن حتى لا يندس بينهم بعض الأشرار فيعبثون بالأمن أو يضرون بالآداب العامة [٢] .

المهاجرون إلى مديرية الفيوم :

لا يُعلَم على وجه التحديد عدد المهاجرين الذين لجأوا إلى مديرية الفيوم ، ولكننا نعرف أن مجلس المديرية قد قرر فتح اعتماد بمبلغ ألف جنيه لتدبير شئون اللاجئين وتيسير العيش لهم [٣] ، وهذا يؤكد أن عددهم لم يكن بالقليل ، ذلك

(١) البلاغ ، عدد ٢٣ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، نفس العدد .

(٣) البلاغ ، عدد ٢٦ يونيو ١٩٤١م ، ومما يذكر في هذا الإطار أن مدينة الفيوم نفسها كانت هدفاً لغارة جوية عنيفة قتل فيها عدد غير قليل من السكان وهدِّمت أبنية على من فيها ، وكان من عنف الغارة وشدتها أنها أصبحت موضوعاً لاستجواب قدمه أحد أعضاء مجلس النواب إلى رئيس مجلس الوزراء . انظر : مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٥ ديسمبر ١٩٤١م .

أن ما اعتمده المجلس من أموال للإنفاق على هؤلاء المهاجرين لم يكن يقل عما اعتمدته المجالس الأخرى المشابهة في المديريات التي اكتظت بالمهاجرين .

المهاجرون إلى مديرية بني سويف :

وفد على بني سويف حوالي خمسمائة من المهاجرين السكندريين ، وقد نزلواْ جميعاً على أقربائهم في مختلف بلاد المديرية ، وأبدى الأهالي عطفاً كبيراً نحوهم ، وقد احتاط مدير بني سويف للأمر فأمر بإعداد المدارس لتكون جاهزة لإيواء المزيد من المهاجرين الذين قد ينزحون إلى المديرية [١] .

المهاجرون إلى مديرية المنيا :

قُدِّر عدد المهاجرين في مديرية المنيا بحوالي ثلاثة آلاف [٢] ، وقد نزل الموسرون منهم في الفنادق والمنازل المستأجرة ، بينما نزل بعضهم عند أقاربهم ومعارفهم ، أما غير القادرين فقد أعد لهم مدير المنيا مسكناً خاصاً يتسع لنحو خمسين عائلة من عائلات المهاجرين في عاصمة مديريته [٣] ، وقد تألفت لجنة من أعضاء مجلس البلدية قررت صرف مبلغ خمسة وأربعين قرشاً لكل واحدٍ من المهاجرين ، كذلك تألفت لجانٍ في مراكز المديرية من الأعيان برئاسة مأموري المراكز ، وسلكت مع المهاجرين ما تسلكه اللجنة الرئيسية [٤] .

وكان نصيب القرى من المهاجرين العدد الكبير ، وقد طلب مدير المنيا من مأموري المراكز وعمد البلاد أن يبعث عمدة كل ناحية ببيان مساء كل يوم عن المهاجرين الجدد وعددهم ومدى قدرة كل منهم ، ومدى قدرة الوافدين عليهم على

(١) البلاغ ، عدد ١٥ يونيو ١٩٤١م .
(٢) البلاغ ، عدد ١٢ يونيو ١٩٤١م .
(٣) البلاغ ، عدد ١٤ يونيو ١٩٤١م .
(٤) البلاغ ، عدد ١٩ يونيو ١٩٤١م .

تقديم المعونة اللازمة للفقراء منهم [١] .

وقد وقف أهالي مديرية المنيا موقفاً محموداً من المهاجرين فتبرع كثيرٌ منهم بغرف في دورهم لإيواء بعض المهاجرين ، كما قام صاحب أحد المخابز بتوزيع مائة أقة من الخبز على المهاجرين ، كما أمر مدير المنيا بتوريد ألفي أقة أخرى وزعت على الفقراء من المهاجرين وعلى الراحلين في قطارات السكك الحديدية إلى الوجه القبلي [٢] .

المهاجرون إلى مديرية أسيوط :

استقبلت أسيوط نحو أربعين ألف مهاجر ، وفدواْ في عشرين قطاراً من قطارات البضاعة ، يحمل كل قطار منها ألفي شخص ، ونظراً لشدة الازدحام في محطة أسيوط فقد قرر المسئولون بالمحافظة إنشاء مكتب دائم بها مهمته العمل على راحة المهاجرين ونقل أمتعتهم ، كما أعُدَّ سرادق كبير لإيواء من لا تتسع المحطة لهم ، وقد بلغ عدد الذين سافرواْ إلى بلادهم في داخلية المديرية سبعة آلاف ومائة وأحد عشر شخصاً جميعهم من الأهالي ، وقد سافرواْ من المحطة إلى بلدانهم بسيارات أعدت لهذا الغرض تحت حراسة نفر من رجال البوليس [٣] .

وقد قام رجال الإدارة بحصر الأماكن المملوكة للحكومة أو للأهالي أو للهيئات مما يصلح لإقامة المهاجرين ، وكانت متوفرة لحسن الحظ ، إذ يوجد عدا المدارس والمساجد والمنازل الخالية ثلاثمائة وسبعون مكتباً عاماً تابعاً لمجلس المديرية أغلبها صالحٌ للسكن نسبياً ، وهكذا بدا أنه لا عائق أمام إيواء هؤلاء

(١) البلاغ ، عدد ١٩ يونيو ١٩٤١م .
(٢) البلاغ ، عدد ١٢ يونيو ١٩٤١م .
(٣) البلاغ ، عدد ٢٣ يونيو ١٩٤١م .

المهاجرين الذين أظهر نحوهم أهالي المديرية عطفاً كبيراً [١] .

هذا ولم تشر المصادر إلى أن مهاجرين لجأوا إلى أماكن جنوب مديرية أسيوط ، وربما كان مرد ذلك إلى أن خطط مصلحة السكك الحديدية كانت تقضي بإرسال جميع المهاجرين إلى محطة أسيوط على أن تعود القطارات التي أقلتهم خالية إلى مصر لنقل باقي المهاجرين ، ولما لم تكن هناك مشكلة في إيواء هؤلاء المهاجرين إلى أسيوط لم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يتوغل هؤلاء المهاجرون جنوباً ، ويستثنى من ذلك بطبيعة الحال من كانوا من أهالي جنوب الصعيد أو كانت أصولهم تنحدر هنا ، فهؤلاء بلا شك قد عادوا إلى بلدانهم هناك بطرق أخرى غير السكك الحديدية ، وإن كان كل ذلك لم يمنع أهالي الجنوب من أداء واجبهم نحو إخوانهم المشردين في هذه المحنة التي ألمَّت بهم ، فانهالت تبرعاتهم النقدية والعينية على المؤسسات الحكومية والأهلية التي كانت تعني بهؤلاء المهاجرين [٢] .

أعداد المهاجرين :

لسنا في حاجة إلى البسط في الحديث عن الأعداد التقريبية لهؤلاء المهاجرين بعد أن أوردنا لك في كل مديرية – تقريباً – عدد من خرج منها أو عدد من دخل إليها من المهاجرين، والواقع أنه يصعب الوصول إلى رقم محددٍ لعدد الذين تشردوا في الأقاليم المصرية المختلفة بفعل الخوف من الغارات الجوية وذلك أن وسائل انتقال هؤلاء المهاجرين كانت متعددة ومنها ما يصعب إحصاء عدد مرتاديه ، وحتى ما يمكن إحصاء عدد ركابه منها مثل السكك الحديدية لا يمكن لإحصاءاتها

---

(١) البلاغ ، عدد ٢٣ يونيو ١٩٤١م .

(٢) انظر أمثلة لهذه التبرعات في : وثائق مجلس الوزراء كود أرشيفي ٣٠٨٢١ ٠ – ٠٠٨١ ، ٣٠٨٢٢ ٠ – ٠٠٨١ وهي بعنوان " تبرعات لمنكوبي الغارات الجوية " ، ٣٠٨٢٦٠ ٠ – ٠٠٨١ " تبرعات لجمعيتي الهلال الأحمر والصليب الأحمر " .

أن تعطي أرقاماً ذات دلالة قاطعة فيما يتعلق بموضوع الهجرة ؛ ذلك أن كثيراً من المهاجرين كانواْ دائمي التنقل بين منطقة وأخرى بحثاً عن مهاجر أكثر أماناً وأيسر معيشة ، ومثل هؤلاء يعاد إحصاؤهم مرة بعد أخرى .

على أية حال فإنه بالإضافة إلى الإحصاءات التفصيلية الكثيرة التي سبق إيرادها في الدراسة فإن لدينا إشارتين متباعدتين كل البعد فيما يتعلق بالرقم الإجمالي الذي تورده كلٌ منهما :

الأولى : من جانب الحكومة المصرية وهي مباشرة في موضوع بحثنا وتقول إن عدد جميع المهاجرين في بلاد القطر المصري ٩٤٣ ١٣٢ مهاجراً ، منهم ٥٨٦ ٤ قادرون على العمل وليس لهم عائلات ، و ١٢٨٨١ قادرون على العمل ومعهم عائلاتهم ، أما عدد أفراد العائلات فهو ٤٧٦ ١٠٦ فرداً [١] .

والثانية : جاءت عرضاً عند حديث السكك الحديدية عن نشاطها في مجال النقل خلال عام ١٩٤١م ، حيث فهم من الإحصاء الذي وضعته السكك الحديدية أن عدد ركابها في الخطوط الرئيسية والضواحي بلغ خلال شهري مايو ويونيو من نفس العام ٥٠٠ , ٨٣٣ , ٦ بزيادة قدرها ٥٠٠ , ٨٠٤ عن المعتاد ، وهذه الزيادة أرجعتها مصلحة السكك الحديدية إلى هجرة المهاجرين من الإسكندرية [٢] .

(١) البلاغ ، عدد ٢٨ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ١٠ يوليو ١٩٤١م .

والرقم الأول فيه بخسٌ شديد ، وربما كان مقصوراً على من بقي في المهاجر ممن تشردواْ بفعل الغارات الجوية ، وبعد استبعاد من رجعواْ منهم إلى بلادهم التي فرواْ منها ، والرقم الثاني مقصورٌ على مهاجري الإسكندرية ، وعلى مستخدمي السكك الحديدية فقط ، ومتضمن لمن تعدد انتقاله من مكانٍ إلى آخر ، فإذا أضفنا إلى هؤلاء من هاجر من القاهرة ، ومن هاجر من منطقة القناة ، ومن تم تهجيرهم قسراً بداعي ضرورات الحرب ، أمكننا أن نتحدث عن رقمٍ يدور حول المليون مشرد في مصر بسبب الغارات الجوية أثناء الحرب العالمية الثانية .

مآسي المهاجرين :

في مثل هذه الظروف القاسية التي عاشها الشعب المصري لابد أن تطفو على السطح بين الحين والآخر مشاهد محزنة وصوراً أليمة تصور مأساة هذا الشعب في ظل حرب لا ناقة له فيها ولا جمل ، وقد تحمل الأطفال نصيباً وافراً من هذه المآسي المحزنة فتيتماواْ مبكراً وفقدواْ عوائلهم وتشردواْ بعيداً عن بلادهم بمسافات بعيدة ، وتتحدث المصادر عن عشرات بل ومئات الأطفال ضلوا طريقهم وفقدواْ ذويهم في ظل هذه الحشود المهيبة ، فهذه طفلة أقامت في محطة الإسكندرية لمدة ستة أيام متتالية بحثاً عن والديها الذين فقداها في المحطة وسافروا بدونها [١] ، وهذا غلامٌ ضالٌ من المهاجرين عاد من مدرسته إلى منزله في الإسكندرية فوجده أنقاضاً ولم يعرف شيئاً عما حدث لأسرته ، فهام على وجهه في قطارات السكك الحديدية التي خصصت لنقل المهاجرين ، وقذف به أحدها إلى أسيوط يواجه فيها مصيراً غامضاً ، ويقضي البقية الباقية من حياته وحيداً [٢] ، وفي الوقت ذاته حظى قرينه الذي رحل إلى القاهرة في ظروف مشابهة بعناية

(١) البلاغ ، عدد ١٤ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ١٢ يونيو ١٩٤١م .

أفضل حيث أرسل إلى أحد الملاجئ للإقامة فيها [١] .

ومن المآسي أن سيدة من المهاجرين الذين وصلواْ بقطارات البضاعة إلى مديرية المنيا ألقت بجثة طفلها المتوفى جنوب محطة المنيا ، وتبين أنه توفى من ضربة شمس وأن والدته خشيت عليه حالة التعفن فألقت به مفوضة أمرها إلى الله ، وقد تولت الجهات المختصة تكفينه ودفنه بعد العثور عليه [٢] .

ولم تفرق هذه الأوضاع المأساوية بين غني وفقير ولا بين شريف ووضيع ، فأحد تجار الإسكندرية كان معروفاً عنه أنه يربح أموالاً طائلة من تجارته ، وقع ضحية للغارات الجوية التي أودت بمنزله وكل متاجره ، فلجأ إلى القاهرة معدماً وهو يشعر بثقل الحياة ، وناشد الحكومة توفير المسكن والطعام له ولأسرته وشاء حظه أن تصل شكواه إلى مسامع الحكومة فأعدت له مسكناً في مساكن العمال في إمبابه [٣] .

ولا يختلف عنه كثيراً ذلك الذي اضطر إلى بيع جلبابه بسبب الفاقة بعشرين قرشاً وهو يساوي عشرة أضعاف ثمنه ، لولا أن علم بأمره أحد الوجهاء تصادف مروره فتبرع له بمبلغ من المال وحمل الناس على التبرع له [٤] .

(١) البلاغ ، عدد ٢٣ يونيو ١٩٤١م .
(٢) البلاغ ، عدد ١٩ يونيو ١٩٤١م .
(٣) البلاغ ، عدد ٢٩ يونيو ١٩٤١م .
(٤) البلاغ ، عدد ٢١ يونيو ١٩٤١م .

وكأن ما حلَّ بهؤلاء من الفقر والعوز والتشرد لم يكن كافياً من وجهة نظر البعض ممن تجردواْ من كل معاني الإنسانية ، فظلواْ يتربصون بهم حتى يسلبونهم ما بقي معهم من قليل المال وبسيط المتاع ، فأحد المهاجرين فرَّ بأسرته وأولاده إلى القاهرة ومعه عشرة جنيهات هي كل ما تبقى له من كده وعمله مما ادخره لغوائل الزمن ونوائب الدهر ، ومنعته نفسه الأبية من أن يعيش على صدقات الناس أو أن ينتظر إحسان الحكومة ، فاستأجر داراً في منطقة شبرا مقابل مائة قرش واشترى بأخرى أدوات لمعيشته وبقت معه ثمانية جنيهات ، وأثناء نومه هو وأولاده متجردين مما زاد عن ملابسهم في ظل قيظٍ شديد سطا عليه لصوص فأخذواْ النقود والملابس وتركوه هكذا هو وأولاده ، ولم يجد المسكين ما يفعله سوى تحرير بلاغ في أحد الأقسام ، وتعاطفت معه السلطات فنقلته إلى إمبابه ومنحته مبلغاً من المال [١] .

وفي ظل هذه الأجواء الحارة – أيضاً – كان يقيم في حجرة واحدة عشرون شخصاً من المهاجرين ، واكتفى موظف الحكومة بالتنبيه بأن هذه مخالفة يحسن الابتعاد عنها خوفاً من تفشي الأمراض بسبب الزحام [٢] .

مثل هذه المشاهد المحزنة وغيرها تنبئك بحجم المأساة التي حلت بالشعب المصري بسبب الغارات التي شنت عليه والتي كانت نتيجة لسياسات خاطئة حرصت على مراعاة كسب ود الحليفة أكثر من حرصها على مصلحة الشعب المصري .

(١) البلاغ ، عدد ٢٢ يونيو ١٩٤١م .

(٢) البلاغ ، عدد ٢٦ يوليو ١٩٤١م .

وفي النهاية ليس لنا إلا أن نشارك العضو بمجلس الشيوخ أنطون الجميل بك رأيه في أن أفضل وصفٍ ينطبق على هؤلاء المهاجرين المنكوبين هو ما نظمه أمير الشعراء أحمد شوقي حين قال :

وَمُهـــاجِرينَ تَنَكَّـــرَت أَوطـــانُهُم ضَـلّوا السَـبيلَ مِـنَ الـذُهولِ وَهـاموا

يَتَلَفَّتـــونَ مُـــوَدِّعينَ دِيـــارَهُم وَاللَحـــظُ مـــاءٌ وَالـــدِيارُ ضِـــرامُ [1].

(١) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٤ يونيو ١٩٤١م ، والبيتان مجتزآن من قصيدة لشوقي يخاطب بها أدرنة – إحدى أهم المدن العثمانية وإحدى عواصم الدولة عبر تاريخها المديد – وقد وردت الأخبار باستيلاء البلغار عليها سنة ١٩١٢م بعد أن أبلت حاميتها في الدفاع عنها بلاء حسناً . والمعنى : ذهبواْ على وجوههم لا يدرون أين يتوجهون ودموعهم منهمرة والديار مشتعلة ناراً .

انظر : أحمد شوقي : " الشوقيات " الجزء الأول " التاريخ والسياسة والاجتماع " مطبعة مصر ، بدون تاريخ . ص : ٢٩١ .

الخاتمة

وبعد أن انتهينا من عرض قضايا هذا البحث بجزئياتها وتفصيلاتها يجدر بنا أن نثبت هنا ما خلص إليه هذا البحث من حقائق تاريخية والتي من أهمها :

- لقد خلفت الغارات العنيفة التي شنتها طائرات دول المحور على المدن المصرية مشاكل صحية واجتماعية عديدة ، كانت أولاها مشكلة الهجرة التي تشعبت إلى مدن القطر المصري وقراه ، وربما كانت أزمة الهجرة أكثر ما تثيره الغارات الجوية من أزمات ، فقد اقترنت الأيام الأولى للهجرة باضطراب شديد وقع فيه المواطنون والمسئولون على حد سواء .
- كان ينبغي الاستعداد للهجرة متى لاحت في الأفق نذر الحرب ، وقد استُعِدَّ لها فعلاً ، ووُضِعت الخطط اللازمة لمواجهتها إذا وقعت ، ولكن التجربة أثبتت أن التخطيط شيء والواقع كان شيئاً آخر مختلفاً تماماً ، والحقيقة أنه من الصعب على حكومة ما أن توفر مآوى وملاجئ وطعاماً واحتياطات صحية لمئات الآلاف من المشردين في مناطق متفرقة في وقت واحد وفي مدة زمنية وجيزة، ولعل مما زاد من تفاقم المشكلة أنه لم يكن من الميسور السيطرة على تلك الجموع الهائجة التي تتطلع إلى النجاة بحياتها ، ولم يكن من السهل أيضاً اقناعها بضرورة الامتثال لخطط الإخلاء الموضوعة من قبل الحكومة ، فالواقع يؤكد أن كل فريقٍ من المهاجرين قد اختار الوجهة التي يراها مناسبة له فترتب على ذلك اختلال واضح في عملية توزيع المهاجرين على البلدان المختلفة بشكل أدى إلى اكتظاظ بعض المدن بأعداد من المهاجرين لم يكن بإمكان بنيتها التحتية أن تتحملها ، في حين أن مناطق أخرى نائية مثل جنوب الصعيد كانت بعيدة تماماً عن حسابات الحكومة والمهاجرين
- كانت واضحة تماماً مسألة عدم تنظيم الهجرة كما تفعل الدول الأخرى بحيث

تصبح مقصورة على النساء والأطفال والمقعدين وكبار السن من الرجال ، بينما لا يسمح بها للقادرين على العمل والانتاج حتى لا تتوقف عجلة الحياة في البلدان التي تخرج منها الهجرات ، مع إلزام الحكومة في الوقت نفسه بتوفير سبل الوقاية لهؤلاء من أخطار الغارات الجوية عن طريق بناء المخابئ المخصصة اللازمة داخل المدن نفسها ، أو إقامة معسكرات خارجها وقريبة منها لهؤلاء العمال بحيث يبيتون فيها ليلاً ثم يعودون لمزاولة أعمالهم في المدينة نهاراً .

- تنحمل الحكومة مسئولية عدم التزامها باتباع مبدأ الحياد بين المعسكرين المتصارعين كما ينبغي ، تلك السياسة التي كان يطلق عليها في حينها " تجنيب مصر ويلات الحرب " ورغم أن ذلك كان هو الموقف الرسمي والمعلن للحكومة المصرية إلا أن تصرفاتها في الواقع كانت متعارضة مع مبدأ الحياد، فقدمت للحلفاء مساعدات قيمة كان لها أثرها في تحقيق النصر ، وكانت الحكومة تفخر بذلك وتصرح به علانية بعد انتهاء الحرب ، ولعل هذا الانحياز من جانب الحكومات المصرية لمعسكر الحلفاء جعل الجانب المناهض يرى فيها دولة معادية أكثر منها محايدة ، فجعل منها هدفاً لغاراته ، واستخدم في هذه الغارات أحدث القنابل وأشدها فتكاً وتدميراً ، ولا يمكن الادعاء بان مصر كانت مكبلة بقيود معاهدة ١٩٣٦م ذلك أن ما اتخذته الحكومة المصرية من إجراءات لصالح الحليفة بريطانيا كان يفوق التزاماتها بمقتضى هذه المعاهدة بمراحل كثيرة .
- كانت هناك محاولات من جانب الحكومة لتحميل المواطنين مسؤولية فشلها في مواجهة بعض الجوانب السلبية لظاهرة الهجرة وعدم قدرتها على وضح حلول ملائمة وسريعة لهذه السلبيات ، والمدهش أن يلفَّ لفَّها في ذلك بعض

الأعضاء في المجلسين النيابيين [الشيوخ والنواب] وربما كان مرد ذلك إلى اعتبارات سياسية وتوازنات برلمانية ، غير أنه لا يمكن التسليم بمسؤولية المهاجرين وحدهم عن هذا الفشل العام ، حقاً كانت هناك تصرفات فردية مشينة من بعض المهاجرين بغرض استغلال بعض الميزات الممنوحة للمهاجرين على وجهٍ يخالف الذي كانت تقصده الإدارة عندما قررت منحهم هذه التسهيلات والميزات ولكن لا يمكن التسليم بأن هذه التصرفات كانت سلوكاً عاماً لجميع المهاجرين .

- أمكن رصد اتجاهين أحدهما إيجابي والآخر سلبي غلبا على موقف الشعب المصري عامة من أزمة المهاجرين وتعامله مع هذه الأزمة ، أما الاتجاه الإيجابي فهو يتمثل في ذلك الجهد الكبير الذي بذلته الجمعيات الخيرية والأهلية ذات الطابعين الديني والمدني في مساعدة الحكومة على احتواء مشكلة المهاجرين ، فقد قدمت هذه الجمعيات للمهاجرين مساعدات مادية وعينية ومعنوية قيمة ، وبذل أعضاؤها من جهدهم ووقتهم ومالهم الشيء الكثير من أجل توفير أسباب العيش الكريم لهؤلاء المنكوبين في مهاجرهم ، وهذا عمل صالح ينبغي الإشادة به .

أما الاتجاه المناقض وهو الاتجاه السلبي فقد رأيناه ممثلاً في قلة من معدومي الضمير عملت على استغلال هذه الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد أسوأ استغلال، تتطلع بذلك إلى تحقيق مكاسب مادية ومآرب شخصية دون وازعٍ من دين أو ضمير،فرفعوا أجور دورهم وأسعار سلعهم ومتاجرهم ، وأقرضواْ المهاجرين بالربا الفاحش ، وأبخسوهم حليهم وحللهم ، وسلبوهم ما حملوه من قليل المال والمتاع ، وهذا عمل سيء ينبغي التحذير منه .

- مثلت هجرة الأهالي المفاجئة على هذا النحو أكبر ظاهرة لتشرد السكان تشهدها

مصر في عصورها الحديثة ، وقد حفلت هذه الظاهرة بصورٍ شتى تجسد فاجعة هؤلاء المهاجرين ومأساتهم ، ولعل من الغرابة ألا تكون هذه المآسي على تنوع صورها وتعدد أشكالها موضوعاً لعملٍ فنيٍ من أي نوعٍ من قبل الكتاب المعاصرين ، رغم أن الأدباء المصريين لم يتركوا ظاهرة من الظواهر التي شهدتها مصر في عصورها التاريخية المختلفة إلا وحولوها إلى عملٍ أدبي يجسدها ، ذلك أن عمل الأديب في إبراز مثل هذه الظواهر الاجتماعية وتعريف الناس بها من خلال ما يملكه من قدرات وأدوات فنية يختلف عن عمل المؤرخ الذي يقتصر دوره غالباً على إبراز الحقائق التاريخية المجردة .

وختاماً : فإن إنجاز هذا البحث لا يعني أن قضية تشرد الأهالي في مصر بسبب الغارات الجوية أثناء الحرب العالمية الثانية قد أغلقت دون الباحثين ؛ ذلك أننا اقتصرنا في دراستنا هذه على معالجة مسألة التشرد فقط في حد ذاتها دون التطرق إلى القضايا الأخرى المتعلقة بهذا التشرد والمترتبة عليه ، مثل جهود العناية بالمهاجرين سواء من جانب الحكومات بأجهزتها المختلفة أم من جانب الجمعيات الخيرية أم من جانب الأهالي ، وكذلك العناية الصحية بالمهاجرين ، ثم دراسة المشكلات المتنوعة التي ترتبت على هجرة السكان كالاستغلال بكافة أنواعه وأشكاله،ومشكلة إيجارات مساكن المهاجرين الأصلية التي تركوها مغلقة ، ثم قضية التعويضات بجوانبها المتعددة : القانونية والسياسية والاجتماعية ، وهذه ونحوها يمكن معالجتها في عددٍ مماثل لعدد صفحات هذا البحث .

رب سدد الخطى وبارك المسعى

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة والمحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة .

❖ وثائق مجلس الوزراء

٠٣٠٨٢٠ – ٠٠٨١ " تعويضات الخسائر الناجمة عن الغارات الجوية " .

٠٣٠٨٢١ – ٠٠٨١ " التبرعات لمنكوبي الغارات الجوية " .

٠٣٠٨٢٢ – ٠٠٨١ " التبرعات لمنكوبي الغارات الجوية " .

٠٣٠٨٢٣ – ٠٠٨١ " التبرعات لمنكوبي الغارات الجوية " .

٠٣٠٨٢٦ – ٠٠٨١ " تبرعات لجمعيتي الهلال الأحمر والصليب الأحمر " .

٠٣٠٨٣٤ – ٠٠٨١ " التعويض عن أضرار الغارات الجوية " .

ثانياً : الوثائق المنشورة :

أ) مضابط المجالس النيابية .

- مجلس الشيوخ ١٩٤٠م – ١٩٤٣م .
- مجلس النواب ١٩٤٠م – ١٩٤٣م .

ب) مجلس الوزراء ، الأمانة العامة ، مكتب الأمين : " تاريخ وأعمال الوزارات المصرية بمناسبة العيد المئوي لمجلس الوزراء ١٨٧٨ – ١٩٧٨م " الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٨٣م .

ثالثاً : المصادر والمراجع العربيةوالمعربة :

❖ أحمد شوقي :

- " الشوقيات " الجزء الأول " التاريخ والسياسة والاجتماع " مطبعة مصر ، بدون تاريخ .

❖ ابن حمدون البغدادي(أبو المعالي محمد بن الحسن بن محمد ت٥٦٢هـ):

- " التذكرة الحمدونية " طبعة : دار صادر ، بيروت ١٤١٧هـ .

❖ خير الدين الزركلي :

- " الأعلام " قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين " طبعة : دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة عشر ، بيروت ٢٠٠٢م .

❖ رياسة مجلس الوزراء :

- " خدمات مصر للحلفاء في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥م " المطبعة الأميرية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

❖ زكي محمد مجاهد :

- " الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية " طبعة : دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٩٤م .

❖ الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد ت ٥٣٨هـ) .

- " المستقصى في أمثال العرب " طبعة : دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية – بيروت ١٩٨٧م .

❖ شميت ، آرثر جولد (الابن) .

-" قاموس تراجم مصر الحديثة " ترجمة وتحقيق : عبد الوهاب بكر ، طبعة : المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، عدد رقم (٥٢١) القاهرة ٢٠٠٣م .

❖ عاصم الدسوقي :

- " مصر في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥م " طبعة : دار الكتاب الجامعي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

❖ عبد الرحمن الرافعي :

- " الثورة العرابية والاحتلال البريطاني " طبعة : دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٦٦م .

❖ محمد جمال الدين المسدي ، يونان لبيب رزق ، عبد العظيم رمضان .

- " مصر والحرب العالمية الثانية " مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، بدون تاريخ .

❖ محمد رمزي :

- " القاموس الجغرافي للبلاد المصرية في عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م " طبعة : الهيئة المصرية العامة للكتاب " القاهرة ١٩٩٤م .

❖ يونان لبيب رزق :

- " تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣م " مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،وحدة الوثائق والبحوث التاريخية ، القاهرة ١٩٧٥م .

رابعاً : **الدوريات** :

- الأهرام .
- البلاغ .
- الدفاع السكندري .
- المقطم .
- الوقائع المصرية .

خامساً : **الشبكة الدولية للمعلومات** :

❖ موقع ويكيبيديا www. wikipedia.org

ملخص

كانت بعض المدن المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية هدفاً لغارات طائرات دول المحور بسبب الموقف الودي الذي وقفته مصر إزاء الحليفة بريطانيا تنفيذاً لاشتراطات معاهدة ١٩٣٦م وذلك على الرغم من وقوف مصر على الحياد من الناحية الرسمية .

وقد صحب هذه الغارات – كما سبقها وتلاها – أكبر موجة للهجرة الجماعية تشهدها مصر في تاريخها الحديث ، وترتب على ذلك تشرد عددٌ كبيرٌ من السكان قدر بمئات الآلاف ، فقد فرَّ عددٌ كبيرٌ من سكان القاهرة والإسكندرية ومدن القناة من بلادهم بحثاً عن أماكن أخرى أكثر أماناً داخل القطر المصري ، وكان مما فاقم من هذه الظاهرة أن المغيرين قد استخدموا في هذه الغارات أحدث أنواع القنابل وأشدها فتكاً وتدميراً ، كما أنهم لم يراعوا قيمة لقواعد الحرب ولا لمبادئ الإنسانية .

وقد خلفت هذه الغارات العنيفة التي شنتها طائرات دول المحور على المدن المصرية مشاكل صحية واجتماعية عديدة كان من أبرزها مشكلة الهجرة التي تشبعت إلى مختلف مدن القطر المصري وقراه ، ورغم الجهود التي بذلتها الحكومة لاحتواء هذه المشكلة إلا أن تزايد أعداد المهاجرين بدرجة كبيرة وبصورة مفاجئة جعل نتائج الجهود التي بذلتها الحكومة في هذا الإطار غير ملموسة ، وهذا البحث يعالج ظاهرة تشرد الأهالي في مصر بسبب الغارات الجوية أثناء الحرب العالمية الثانية .

Abstract

Egyptian cities in World War II were the target of raids aircraft Axis powers. Because of the Egyptian position was next to Britain according to the treaty of 1936. At the same time, the officialposition of the Egyptian government on the fence and not to stand next to any force from the warring powers.

These raids resulted in the largest wave of immigration waves known to Egypt throughout history. This immigration has led to the displacement of hundreds of thousands of Egyptian families. Cairo, Alexandria, Suez Canal cities residents fled to the country safer. The air raids on Egyptian territory included the latest bombs without censorship of any principle of humanitarian principles.

During these raids increased occurrence of many other health problems, as well as social problems. The most important of these problems is the migrations from conflict areas to safe areas problem.

This paper discusses the displacement of citizens because of air raids in World War II .